جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المحاسبة والمالية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية المحاسبة **التخصص:** تدقيق محاسبيي ومراقبة تسيير

عنوان المذكرة:

دور الرقابة المالية في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة حالة مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:
فاطمي فاطمة فوزية

تحت إشراف الأستاذة:
قبايلي حورية

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ملاحي رقية	أستاذ	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	قبايلي حورية	أستاذة	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	مقراد عبد الله	أستاذ	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المحاسبة والمالية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية المحاسبة **التخصص:** تدقيق محاسبيي ومراقبة تسيير

عنوان المذكرة:

دور الرقابة المالية في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة حالة مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:
فاطمي فاطمة فوزية

تحت إشراف الأستاذة:
قبايلي حورية

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ملاحي رقية	أستاذ	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	قبايلي حورية	أستاذة	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	مقراد عبد الله	أستاذ	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أهدي عملي ونجاحي إلى كل من رسم الابتسامة على وجهي وإلى من ساندوني في حياتي وأناروا دربي وغرسوا في نفسي بذور الخير عائلتي، وخاصة " أمي " الغالية والحنونة أطال الله في عمرك.

وإلى من تقاسمت وتشاركت معهم حلو الحياة ومرها " إخوتي "، وزملائي الذين عشت معهم

أجمل اللحظات من الحياة سواء من قريب أو بعيد.

الشكر

أحمد الله عزوجل وأشكره الذي أنعم علي وهداني ووفقني في إعداد عملي ولإنجاز هذه المذكرة

خاصة أسرتي أشكر ها على دعمي معنويا خلال مساري الدراسي الذي جعلني

أتوفق وأنجح من إنهاء الدراسة، كما أتوجه بتقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير

للأستاذة " قبايلي حورية " التي لم تبخل علي بأي مجهود لأجل إنجاح هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أشكر الطاقم الإداري لمؤسسة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري

بمستغانم الذين احتضنوني بالصدر الرحب ولم يبخلوا علي بأية معلومة تساهم في ثراء

هذا العمل وأخص بالذكر مصلحة المحاسبة والمالية.

كما أتوجه بالشكر لكل الأساتذة الأفاضل وإلى كافة عمال جامعة عبد الحميد بن باديس،

والشكر موصول أيضا إلى كل زملاء الدراسة خاصة خرجي التدقيق المحاسبي دفعة

2019/2018.

وأمنيتي أن تكون محل إعجاب ومنفعة لكل من يطلع عليها.

شكرا على كل شيء

العنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر	**II**
الفهرس	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة المختصرات	**VI**

قائمة الملاحق	**VII**
مقدمة عامة	**1**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الرقابة المالية	**6**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: مدخل للرقابة المالية	**8**
المطلب الأول: ماهية الرقابة المالية	**8**
المطلب الثاني: أهداف ومقومات الرقابة المالية	**12**
المطلب الثالث: أنواع وخطوات ومبادئ الرقابة المالية	**13**
المبحث الثاني: تقييم الرقابة المالية	**25**
المطلب الأول: مراحل عملية الرقابة المالية أساليب تنفيذها	**25**
المطلب الثاني: أدوات ومتطلبات الرقابة المالية	**30**
المطلب الثالث: معوقات وطرق حل الرقابة وسبل نجاحها	**33**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني: أثر الرقابة المالية في تحسين جودة القوائم المالية	**37**
تمهيد	**38**
المبحث الأول: مدخل للقوائم المالية	**39**
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	**39**
المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وأهميتها	**42**
المطلب الثالث: اعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	**45**
المبحث الثاني: علاقة الرقابة المالية بجودة القوائم المالية	**58**

الفهرس

المطلب الأول: ماهية جودة القوائم المالية	**58**
المطلب الثاني: أثر الرقابة المالية على جودة القوائم المالية	**65**
المطلب الثالث: مساهمة الرقابة المالية في تحسين جودة القوائم المالية	**66**
خلاصة الفصل	**67**

الفصل التطبيقي: دراسة تطبيقية حول مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم EGPP	**68**
تمهيد	**69**
المبحث الأول: ماهية مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري	**70**
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المؤسسة	**70**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ودراسة قسم المحاسبة	**71**
المطلب الثالث: مهام وشعار المؤسسة	**75**
المبحث الثاني: الرقابة المالية في مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري	**76**
المطلب الأول: القوائم المالية للمؤسسة	**76**
المطلب الثاني: الرقابة على القوائم المالية (مجلس الإدارة ومحافظ الحسابات)	**88**
المطلب الثالث: تقرير الشهادة والمصادقة على صحة القوائم المالية (التعليق والتوصية)	**95**
خلاصة الفصل	**98**
خاتمة عامة	**99**
المراجع	**102**
الملخص	**106**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1- I)	خطوات الرقابة	19
(2- I)	خطوات دراسة وتحليل الانحرافات	21

(1- II)	مفهوم المركز المالي	46
(2- II)	التدفقات النقدية	56
(3- II)	العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية	60
(4- II)	أهمية جودة التدقيق	63
(5- II)	نموذج جودة القوائم المالية	63
(1- III)	الشكل القانوني للمؤسسة ميناء مستغانم	70
(2- III)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	73
(3- III)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم	74
(2- III)	شعار مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري مستغانم	75

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1- II)	الخصائص النوعية للقوائم المالية	40
(2- II)	المستخدمون للقوائم المالية واحتياجاتهم	43
(3- II)	المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة	44

(4- II)	عناصر قائمة المركز المالي	47
(5- II)	ميزانية الأصول في N/12/31	48
(6- II)	ميزانية الخصوم في N/12/31	49
(7- II)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة في N/12/31	51
(8- II)	جدول تغير الأموال الخاصة	53
(9- II)	جدول سيولة الخزينة	55
(1- III)	ميزانية الأصول للسنة المالية 2018	78
(2- III)	ميزانية الخصوم للسنة المالية 2018	79
(3- III)	جدول تحليل المالي للميزانية المالية لمؤسسة لسنة 2018	80
(4- III)	جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2018	85
(5- III)	جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2018	88
(6- III)	جدول سيولة الخزينة لسنة 2018	89

مقدمة عامة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات متعددة مصدرها أساسا اتساع البيئة الخارجية التي تمارس في اطار نشاطها وسط العديد من المتغيرات التي تمتاز بالتعقد والتداخل، حيث تعمل هذه المتغيرات على تحديد مكانة ومستوى وقيمة المؤسسة في المجتمع سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، والمؤسسات الناجحة هي التي تعتمد على إدارة جيدة تمكنها من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها وضمان بقائها واستمراريتها وقدرتها على التكيف ومواجهة المنافسة الشديدة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الوظائف كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتعد هذه الأخيرة ذات أهمية كبيرة في العملية الإدارية وتعد من أهم ركائز هذه العملية ولابد من تنظيم الرقابة بشكل يجعل منها أداة فعالة في تطوير وتوجيه النشاط الإداري بكياناته المختلفة.

فنجد أن الرقابة ترتبط بتقييم الأداء ارتباطا وثيقا فتقييم الأداء يعتبر جزءا من نظام الرقابة فإذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه فإن تقييمه هو عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف، وتحديد الانحرافات وتوضيح طرق وأساليب علاجها داخل المؤسسة.

لذلك تحتل الرقابة المالية أهمية كبيرة في الشركات ولا بد من تنظيم عملية الرقابة بشكل يجعل منها أداة فعالة في تطوير وتوجيه عمل هذه الأخيرة، ومن المعلوم ان الشركات تهدف الى تحقيق الأرباح وتوسيع نشاطها بذلك تعتمد على الأجهزة الرقابية لضمان استمراريتها.

تتأثر جودة القوائم المالية بفعالية النظام الرقابي ولكي تصبح القوائم المالية ذات جودة يتوجب توفر نظم رقابية قوية وتحقق أهداف المؤسسة، حيث أنه كلما كان نظام الرقابة المالية قوي وفعال كاف الاعتماد على المعلومات المالية من قبل المستثمرين بأكثر ثقة، ويؤدي ذلك الى خفض المخاطر وزيادة في موثوقية القوائم المالية والاعتماد عليها، وكذلك يعتمد المدقق الخارجي على نظام الرقابة الداخلية من خلال التقارير المنشورة التي تمثل مصدراً أساسيا للمعلومات، حيث إذا كان النظام الرقابي ضعيف يتوجب على المدقق الخارجي زيادة حجم الاختبارات.

نظراً لاستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية من جهات متعددة مثل المدققين الداخليين والخارجين والدوائر الضريبية والمستثمرين ومراكز الدراسات والابحاث، لذلك يستدعي أن تتوفر خاصيتا الملاءمة والموثوقية في المعلومات الواردة في التقارير المالية بجودة عالية لضمان صحة دقة القرارات المبنية على هذه المعلومات المتوفرة.

ولذلك تركز الإدارة على إظهار القوائم المالية للشركة بأفضل صورة ممكنة لأنها تعتبر مهمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والركيزة التي على أساسها يتم الحكم على الشركة بالنجاح أو الفشل حيث يبدو بأن تدقيق القوائم المالية يحقق الكثير من الأهداف.

وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل حول مدى جودتها ومدى تلبيتها لاحتياجات مختلف أطراف المصلحة، وباعتبار أن القوائم المالية تساهم على نحو فعال في الحد من تباين المعلومات وتوفير

معلومات جيدة تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات بهدف اتخاذ القرارات سليمة.

ونظرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في عمليات التنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات كان لابد للإدارة من إتباع الوسائل أو الإجراءات التي تسمح لها بتحسين من جودتها وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتحاول معرفة مدى قدرة الرقابة المالية على المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية.

1- الإشكالية:

وفي ضوء ما تقدم سوف نتطرق في دراستنا الى موضوع دور الرقابة المالية في تحسين جودة

القوائم المالية، ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا الى طرح الاشكالية التالية:

"فيما يتمثل دور الرقابة المالية في تحسبن جودة القوائم المالية؟"

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه يتبادر إلى ذهننا مجموعة من الأسئلة والتي يمكن إنجازها كما يلي:

- ما الغرض من الرقابة المالية؟
- هل تساهم الرقابة المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقوائم

المالية؟

- هل تعتبر الرقابة المالية وسيلة فعالة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية؟

3- الفرضيـــات:

يتطلب تحليل الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة صياغة الفرضيات التالية:

- الرقابة المالية تتمثل في التحقق والتأكد من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة المقررة والتعليمات المطبقة داخل المؤسسة.
- تساهم الرقابة المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية عن طريق تقييم الأداء

وكشف الانحرافات والاخطاء بهدف اتخاذ قرارات رشيدة.

- تعتبر الرقابة المالية وسيلة فعالة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية.

4- أهمية الدراسة:

تتوقف أهمية أي بحث على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية ومدى اسهامها في إثراء المعرفة النظرية من جهة والميدانية من جهة أخرى، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تتناول موضوع حساس داخل المؤسسة الاقتصادية هي الرقابة المالية باعتبارها عملية فعالة تساهم في تقييم الأداء وكشف الأخطاء والانحرافات ومحاولة تصحيحها.

5- أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على مفهوم الرقابة وأهميتها.
- التعرف على واقع الرقابة المالية في المؤسسة.

- التعرف على دور الرقابة المالية في المؤسسة وكيفية تقييمها للقوائم المالية.
- التعرف على كيفية مساهمة الرقابة المالية في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة.
- كشف الصعوبات التي تعرقل سير مهمة الرقابة المالية.

6- الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة باللغة العربية:

الدراسة الأولى :دور اجهزة الرقابة المالية ومسؤولياتها في كشف الاحتيال في الكشوفات المالية، كفاح كاظم جاسم، مذكرة ماجستير، جامعة القادسية، سنة2013 .

إن هذه الدراسة أو الرسالة تهدف إلى تسليط الضوء على التصرفات والأفعال الاحتيالية والتي تسبب تحريفات ذات الأثر المادي في القوائم المالية، والتعرف على أساليب الاحتيال ودوافع استخدامها واتخاذ الاجراءات اللازمة لاكتشافها، والمسؤوليات التي تقع على عاتق مراقبي الحسابات للحد من تلك التصرفات الغير قانونية، اذ لا توجد عملية رقابة تُعطي تأكيدات كاملة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والغش والتصرفات غير القانونية، حيث توصل الباحث الى:

- أن عملية تدقيق البيانات المالية تعزز المصداقية بها، وأن عمل مراقب الحسابات يمكن أن يوفر ضمان

والتأكيد بعدم ارتكاب التصرفات غير القانونية عند أعداد البيانات المالية، فضلاً عن تعزيز الثقة والمصداقية
بهذه البيانات.

- الهدف الأساسي للرقابة المالية هو كشف التصرفات والأفعال الاحتيالية في القوائم المالية واتخاذ

الإجراءات اللازمة لمنع حدوثها في المستقبل.

الدراسة الثانية :تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، شناي عبد الكريم، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، سنة 2009.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز للتغيرات التي ستحدث في القوائم المالية وتحليلها، وتحديد أوجه التقارب والاختلاق بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية .وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية، حيث توصل الباحث الى:

- توفير معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصادقة التي تعطي الصورة الحقيقة للمؤسسة والتي بدورها

تولد الثقة لدى الغير لمستخدمي القوائم المالية، وبالتالي تضمن العلاقة القوية بين المؤسسات الاقتصادية فيما
بينها وكذا مع العالم الخارجي.

- يسمح النظام المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة

وقياس كفاءتها في إصدار معلومات مالية كاملة وصادقة وواضحة، تشجع المستثمرين على الاستثمار والاطمئنان على أموالهم، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

الدراسة الثالثة: تفعيل الرقابة المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، عماري لإلهام، مذكرة ماستر، جامعة بويرة، سنة2015.

جاءت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور الرقابة المالية في تحقيق الفعالية لدى المؤسسات الاقتصادية والتعرف على أهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء المالي، وتحديد النقاط التي ترتكز عليها لتحسين أدائها المالي والتي بإمكانها إحداث أثر فعال في المؤسسة، حيث توصل الباحثة الى:

- ترتكز الرقابة المالية في المؤسسة على الرقابة البعدية بالوقوف والحكم على الأداء المحقق، كما

تسمح باكتشاف الأخطاء والانحرافات وتحديد أسبابها وأخذ إجراءات التصحيحية واستعمال الجيد لتقنيات الرقابة التي تسمح بتزويد المعلومات الضرورية للتحكم في سير المؤسسة.

- تعتمد المؤسسة في عملية التقييم لأدائها المالي على معايير تاريخية أي الاعتماد على أداء المؤسسة

للسنوات السابقة، فهي تعطي الاتجاه العام ولاكتشاف نقاط القوة والضعف وذلك لتحسين كفاءة الإدارة المالية.

7- **المنهج المتبع:** اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، لكونه أكثر ملائمة لطبيعة بحثنا

الذي يعتمد بدرجة كبيرة على جمع المعلومات ثم ترتيبها وتبويبها وكشف العلاقة بين مختلف جوانبها من اجل الإلمام بكافة جوانب الدراسة، حيث اتباعه في تقديم الجانب النظري لمعرفة المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي وادارة المخاطر، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا منهج دراسة الحالة لإسقاط ما تم التوصل اليه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

8- حدود الدراسة:

تمت معالجة اشكالية الدراسة في الحدود التالية:

1-حدود موضوعية: سوف نتطرق في موضوع دراستنا الى دور الرقابة المالية في تحسبن جودة

القوائم المالية، وذلك من خلال القاء الضوء على الرقابة المالية، القوائم المالية، مساهمة الرقابة المالية في تحسبن جودة القوائم المالية .

2--حدود زمنية :

3-حدود مكانية: وذلك من خلال اسقاط الجانب النظري للدراسة على الحيز الميداني في المؤسسة

المينائية لولاية مستغانم.

9- **تقسيمات الدراسة:** أما في جانب تقسيم البحث فقد ارتأيت أن أتطرق إلى الجوانب التي

تتعلق بموضوع البحث من خلال توزيعه إلى ثلاثة فصول مبتدئين بمقدمة ومتوج بخاتمة :

- الفصل الأول: يعتبر كمدخل للرقابة المالية، مفهومها، أنواعها، أهدافها، وتقييم الرقابة

المالية ومبادئها، وبدوره قسمته إلى مبحثين

- الفصل الثاني: سنتناول فيه مدخل للقوائم المالية، مفهومها، أطرافها، أهميتها، جودة

القوائم المالية، وقمت بتقسيمه إلى مبحثين.

- الفصل الثالث: فهو خاص بالجانب التطبيقي الذي هو دراسة ميدانية في مؤسسة تسيير

موانئ وملاجئ الصيد البحري بولاية مستغانم، بهدف اسقاط الجانب النظري للدراسة على الجانب الميداني والذي بدوره قسمته إلى مبحثين.

10- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الدافع الشخصي للبحث في هذا الموضوع.
- الاهتمام المتزايد بالرقابة المالية على القوائم المالية من قبل الباحثين والدارسين.
- موضوع حديث يواكب التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال.

11- صعوبات الدراسات:

1-قلت المراجع التي تناولت موضوع الرقابة المالية في تحسين جودة القوائم المالية باللغة العربية مما

جعل اضطرار للترجمة من المراجع الأجنبية المتوفرة الكترونيا وصعوبة توافق المصطلحات.

2-قصر مدة الدراسة لجمع المعلومات مقارنة بحجم الموضوع.

3-صعوبة الحصول على المعلومات نظرا لحساسية الموضوع.

4-صعوبة اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة المالية

تمهيد:

ظهرت الرقابة المالية نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالمجتمع و لما لحق بالتنظيمات الإدارية في الدولة من تطورات أيضا، وتعد الرقابة المالية احدى نتائج مبدأ الفصل بين السلطات في الدول، فبعد أن فوضت السلطة التشريعية جزء من اختصاصاتها للسلطة التنفيذية وخصوصا تنفيذ الموازنة العامة للدولة التي أقرتها السلطة التشريعية، يتبع هذا التفويض التزام من جانب السلطة التنفيذية بتقديم حساب ختامي لتصرفاتها المالية إلى السلطة التشريعية لمراجعتها والتحقق من سلامتها، ونتيجة لاتساع وازدياد حجم النشاط الذي تمارسه الدولة وتنوع هذا النشاط وتعقد الأحوال الاقتصادية، لم يعد في مقدور السلطة التشريعية ممارسة الرقابة المالية لوحدها الامر الذي جعلها تلجأ إلى تفويض من يقوم بدلا منها بهذا العمل، مما أدى ببعض الدول إلى انشاء أجهزة متخصصة للقيام بالرقابة المالية نيابة عن السلطة التشريعية على أن تقدم هذه الأجهزة تقريرا عن أعمالها للسلطة التشريعية، كما زودت السلطة التشريعية هذه الأجهزة بالضمانات الازمة التي تضمن لها الحياد الاطمئنان في عملها وعدم التأثر بالتيارات أو الثغرات السياسية.

المبحث الأول: مدخل للرقابة المالية

تحتل الرقابة المالية أهمية كبيرة في العملية الإدارية وتعد الرقابة من احدى أهم الدعائم الأساسية في المؤسسة الاقتصادية فهي عملية ديناميكية مستمرة تتطلب إجراءات مدروسة من أجل ضمان تماشي مع الخطط والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسات في سير أعمالها، فهي التي تحافظ على التوازن بين الوسائل والأهداف أو بين الجهود والنتائج بقصد التأكد والتحقق بأن هناك توافق بين الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له.

المطلب الأول: ماهية الرقابة المالية

الرقابة هي احدى الوظائف الهامة في العملية الإدارية، وهو مصطلح كثر استخدامه وتداوله بين فقهاء الإدارة العامة والقانون العام والمالية العامة، وفيما يلي نتناول مفهوم الرقابة المالية.

1. نشأة الرقابة المالية:

ترجع نشأة الرقابة المالية الحكومية إلى نشأة الدولة وملكيتها للمال العام وادارته نيابة عن

الشعب، تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الانسان إلى تحقيق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثاق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة لوقا باشيليو عام 1494. [1]

وقد كان لبريطانيا فضل الأسبق في تنظيم مهنة التدقيق، حيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت " جمعية المحاسبين القانونيين " بأنبره عام 1854 وقد جاء قانون الشركات عام 1862 ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، وقد دفع هذا القانون بمهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها بسبب الحاجة التي نشأت من جرائه، أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881، والولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 " المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916 "، وألمانيا عام 1896، وكندا عام 1902، وأستراليا عام 1904، وفنلندا عام 1911 .... [2]

---

[1] عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، مطبعة الانتصار لطباعة الأفست، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:12.

[2] عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص:11.

وإن تطور المهنة في كل من البلدان آنفة الذكر مدين للسياسات المالية والضريبية فيها، وذلك

أن تطور السياسة المالية للدولة وأخذها بأسلوب فرض الضرائب على الدخل وقد أظهر نوعا جديدا من الرقابة هو الرقابة الضريبية، ومن أدواتها التدقيق الضريبي والذي خلق الحاجات إلى خدمات مدققي الحسابات، وكذلك فإن التوسع في ملكية الأسهم والسندات، وما استدعاه ذلك من إنشاء الأسواق المالية (البورصات)، وسع استعمال خدمات التدقيق والمدققين الذين يستطيعون إظهار تقييم نتيجة أعمال الشركات ومراكزها المالية بحياد واستقلال. [1]

أما في إنجلترا فقد أنشأت هيئة الرقابة المالية في عام 1866، وفي الولايات المتحدة أنشأت

هيئة عليا للرقابة المالية بموجب قانون الموازنة عام 1921، كما أنشأت أول معهد للمراقبين الماليين عام 1930، وذلك للاهتمام بالأسس العلمية الإدارية. أما في الشرق العربي فكان لمصر فضل الأسبق في هذا المجال، حيث بدأت مزاولة المهنة فيها دون تنظيم وقد صدر عام

1909 القانون رقم (1) المنظم لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات، وأنشئ ديوان المحاسبة سنة 1942 ثم تطور هذا الجهاز إلى الجهاز المركزي للحسابات في سنة 1964. في سوريا: أنشئ ديوان المحاسبة سنة 1938 والذي أطلق عليه اسم الجهاز المركزي للرقابة المالية سنة 1967، وفي لبنان أنشئ ديوان المحاسبة سنة 1951 وثم تعديله سنة 1959. ويتضح لنا من هذا التمهيد السريع للتطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات أن من بين العوامل الهامة التي ساعدت على نموها وتطورها: [2]

- زيادة حجم المشروعات من حيث العمل فيها ونشاطها.
- تفويض السلطات للغير اقتصاديا.
- ظهور شركات الأموال (المساهمة) مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة.
- صدور بعض القوانين والتشريعات كقوانين ضريبة الدخل والأسواق المالية وغيرها مما

أدى بالمشروعات إلى توظيف المدققين وازدياد الطلب على خدماتهم.

2. مفهوم الرقابة المالية:

ويقصد بالرقابة المالية مجموعة العمليات الازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات
الموضوعة قصد التعرف على أية انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب إضافة إلى المحافظة على المال
العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال. [3]

---

[1] عبد الرؤوف جابر، مرجع سابق ذكره، ص: 12-17.

[2] حسام درعزيني، الرقابة المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص:5.

[3] معهد الإدارة العامة بالرياض، ندوة أجهزة الرقابة المالية والإدارية، ص:16.

كما عرفها البعض بأنها: "الرقابة التي تستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية والكشف
الكامل على الانحرافات ومدى مطابقة التصرفات المالية على القوانين والقواعد النافذة".

وقد حدد المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية المنعقد عام 1977 مفهوم الرقابة المالية على
أنها: "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية الاقتصادية والمحاسبية والإدارية ويهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة على أن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب عن السلطة التشريعية غير خاضع للسلطة التنفيذية". [1]

3- صور الرقابة المالية: وتتخذ الرقابة المالية عدة صور أهمها ما يلي:

أ. الرقابة المالية اللاحقة:

فقد بدأت الرقابة المالية في مراحلها الأولى كرقابة لاحقة أي أنها تبدأ بعد التنفيذ بهدف
الكشف عن الأخطاء التي تقع أثناء التنفيذ، إلا أنه يؤخذ على هذه الصورة أنها تكشف عن الأخطاء في وقت متأخر لا يمكن معه تداركها.

ب. الرقابة المالية السابقة:

نظرا للانتقادات التي وجهت لأسلوب الرقابة اللاحقة بدأ التفكير بأسلوب جديد لممارسة
شكل مجموعة من القواعد التي تحكم سير النشاط وبالتالي تتلافى الأخطاء قبل وقوعها، وهي ما تعرف باللوائح المالية التي تشمل الروتين الذي إذا اتبع لدقة أمكن التأكد من أن العمل المالي صحيح، ثم تبع ذلك استخدام الموازنة العامة للدولة باعتبارها خطة مالية تعد من أجل تنفيذ أهداف معينة وتمثل رقابة سابقة على الإيرادات والنفقات العامة في الدولة.

ج. الرقابة المالية المعاصرة للتنفيذ:

نظرا لتعقد العملية الإدارية واتساع مجال الاعمال الإدارية كان من الواجب التأكد أولا
بأول من أن التنفيذ يتم وفقا للخطة الموضوعة وذلك من خلال الرقابة المالية المرافقة للتنفيذ.[2]

4- خصائص الرقابة المالية:

فمن بين الخصائص التي تميز الرقابة المالية عن غيرها وهي:

- ✓ **تقديم معلومات صحيحة:**

يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة فالمعلومات الخاطئة أو المشوهة تظلل عملية
اتخاذ القرارات، وهذا ما يؤدي إلى نتائج سيئة غير متوقعة.[3]

---

[1] المنظمة العربية للعلوم الإدارية، توصيات المؤتمرات والندوات (1981-1971)، ص:61.

[2] معهد الإدارة العامة بالرياض، ندوة أجهزة الرقابة المالية والإدارية، ص:17.

[3] أبو فتح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص:204.

- ✓ **حسن توقيت المعلومات المقدمة:** فالمعلومات المتأخرة تفقد معناها وفائدتها بصفة
جزئية أو كلية وبذلك تصبح لا قيمة لها بعد انقضاء الأمر الذي قدمت له.
- ✓ **الاقتصاد في التكاليف:** أي يجب أن تكون عملية الرقابة مساوية لتكلفتها، حتى تحقق
الاقتصاد في التكاليف وقد يحدث هذا عندما توضع الرقابة بشكل يناسب عمل وحجم المؤسسة.
- ✓ **سهولة الفهم:** معناه تفهم المسير لعملية الرقابة وطبيعة النتائج المنتظرة منها وكذا
المعلومات المقدمة لها، حتى يكون على علم بما يجري في المؤسسة، وبالتالي لا يقوم باتخاذ قرارات خاطئة.
- ✓ **التركيز:** هدفه جلب انتباه المسير بسرعة إلى الانحرافات التي تشكل نقاط اختناق

المؤسسة وتعرقل سير العمل وانسياب الإنتاج وهذا حتى يتسنى له اختيار المعايير الاستراتيجية لمواجهة ذلك.

✓ **تسهيل اتخاذ القرارات:** بمعنى أن الرقابة تقوم بتقديم معلومات واضحة ومحددة تصلح أساسا لاتخاذ القرارات دون الحاجة لتفسير والتحليل وتكون نتيجة تسهيل مهمة المسير وعدم تضييعه الوقت في الأمور الأقل الأهمية.

5- أهمية الرقابة المالية:

تعد الرقابة المالية من العناصر الأساسية للعملية الإدارية والتي تشمل: التخطيط، والتنظيم
والقيادة والتنسيق بالإضافة إلى الرقابة بأنواعها المختلفة، وقد تطورت أهمية الرقابة المالية مع تطور دور الدولة(دولة الحارسة) والتي تهدف إلى المحافظة على الأمن الخارجي وحفظ الأمن الداخلي والفصل في المنازعات بين الأفراد ، إلى ما يسمى(دولة الرفاهية) التي تتدخل في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في كافة القطاعات والميادين، ذلك أن تدخل الدولة في جميع شؤون المواطنين يتطلب توفير أجهزة إدارية كفؤة تنجز الأعمال وتؤدي الخدمات الموكلة بكفاءة وفاعلية مع خضوع هذه الأجهزة للرقابة والمحاسبة للتحقق من قيامها بعملها على أكمل وجه، ونظرا لاتساع نطاق الأجهزة الإدارية وتعدد مجالاتها وزيادة عدد العاملين فيها، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة على أداء الأجهزة الإدارية، بهدف التحقق من إنجاز العمل الإداري بكفاية وفي أسرع وقت ممكن وبأيسر الطرق. [1]

وتبرز أهمية الرقابة المالية في هذا المجال في أنها تقدم المساعدة إلى الدولة ممثلة في أجهزتها
الحكومية المكلفة بالرقابة في شأن التعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات الحكومية، والتأكد من الموارد تحصل طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المخططة، وللتأكد من مدى تحقيق الوحدات
لأهدافها بكفاية وفاعلية بغرض المحافظة على الأموال العامة والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث مسبباتها وتدعيم

---

[1] كفاح كاظم جاسم، دور اجهزة الرقابة المالية ومسؤولياتها في كشف الاحتيال في الكشوفات المالية، جامعة القادسية، سنة 2013، ص:28.

الموجب منها اقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة لتفادي تكرارها مستقبلا في تلك الوحدات الخدمية أو الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف ومقومات الرقابة المالية

1. أهداف الرقابة المالية: تتمثل الرقابة المالية في ثلاثة أهداف وهي:

أ. هدف سياسي: وهو التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق بالميزانية وهو ما يعني استخدام الاعتمادات في الأوجه التي خصصت لها، وجباية الإيرادات حسب الأنظمة واللوائح.

ب. هدف مالي: وهو التحقق من صحة الحسابات وسلامة التصرفات والإجراءات المالية

وكشف الانحرافات والاخطاء المالية الاختلاسات، ومراقبة الأداء وفقا للأهداف الموضوعية وبالتالي مراقبة الترشيد في الانفاق.

ج. هدف إداري: وهو التأكد من أن أنظمة العمل تؤدي إلى أكبر نفع ممكن بأقل النفقات

الممكنة، وتصحيح القرارات الإدارية مما يؤدي إلى حسن سير العمل في كافة مراحل التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة.

2- مقومات الرقابة المالية: إن أي نظام رقابي جيد لابد أن تتوفر فيه عدة مقومات حتى تستطيع عملية الرقابة أن تؤدي الغاية منها وتحقق أهدافها وهذه المقومات هي:

- **وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط السلطة والمسؤولية:**

يقصد بالهيكل التنظيمي مجموعة من الوسائل الإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة

المؤسسات الحكومية بالسلطة المالية المركزية وبجهاز الرقابة المركزي بهدف توفير الرقابة اللازمة على تصرفات هذه المؤسسات وتوفير البيانات الضرورية لمتخذي القرار.

يتضح من التعريف السابق أن هناك إجراءات تنظيمية وإدارية تقود إلى تقسيم العمل

وتحديد السلطات والمسؤوليات وتوفر الاستقلال الواضح بين مختلف الإدارات علاوة على وضع الأهداف الخاصة بالجهاز الرقابي.

- **تقسيم العمل وتحديد الوظائف:** تقسيم العمل وتحديد الوظائف داخل الجهاز الرقابي لإمكانية تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية الذي يساعد كثيرا في نجاح الرقابة وزيادة فاعليتها

والذي يعني أن كل مراقب بالجهاز الرقابي يكلف بعمل ما وفقا لبرنامج مخطط عمله.

- **تحديد السلطات والمسئوليات:** تعتبر هذه الخطوة المرحلة الثانية بعد تقسيم العمل وتحديد الوظائف، إذ يتم بموجبها تحديد السلطات الممنوحة لكل عمل، فلا يمكن لشخص تحمل مسؤولية عمل ما دون أن يكون لديه بنفس القدر سلطة تمكنه من أداء هذا العمل وتجعله قادرا على حسن التصرف واتخاذ القرارات اللازمة على أكمل وجه.

فتحديد مسؤولية كل موظف بالجهاز الرقابي تمكن من تحديد واجباته الرقابية بدقة

وإمكانية الرقابة على أدائه لها، ومن هنا يظهر الترابط الكبير بين السلطة والمسؤولية، إذ أن تفويض السلطة لأي سبب لا يعني إلغاء المسؤولية عن المفوض اتجاه مرؤوسيه، لذلك لابد للشخص المسؤول صاحب القرار أن يحسن اختيار موظفيه الذين يرغب في تفويض السلطة إليهم، كما لا يفوض السلطة الممنوحة له كلها ليصبح هو بلا عمل خالي المسؤولية بل يفوض جزء من سلطاته، ويحدد قدر السلطة المفوضة بما يمكن المفوض إليه من أداء المسؤولية

الرقابية العليا المكلف بها على أن يسبق ذلك التصريح والموافقة من الجهات الرقابية العليا بالتفويض.

- **تحديد الأهداف الرقابية:** يجب أن يتضمن الهيكل التنظيمي وصفا دقيقا لكل وظيفة وتحديدا للاختصاصات والمسؤوليات الخاصة بها، مما يمكن من تحقيق الأهداف الرقابية المرجوة من القيام بهذه الوظيفة في ظل توفر الاعتبارات الاتية:

✓ وجود خطة تنظيمية لنظام الرقابة الفعال تحقق الفصل الواضح للواجبات والمسؤوليات وتساعد في الوصول إلى الأهداف المرجوة بأقصر الوسائل وأفضل السبل.

✓ مراعاة الظروف المحيطة المؤثرة والاسترشاد بالأحداث التاريخية مع إجراء التعديلات التي تتطلبها الظروف المستقبلية.

✓ ربط الأهداف بالمسؤولية عند تنفيذها مما يساعد على علاج ما قد يظهر من انحرافات عن هذه الأهداف، كما يعد ذلك إمدادا بالتغذية العكسية عن الأداء للمراقبين الماليين.

المطلب الثالث: أنواع وخطوات ومبادئ الرقابة المالية

1- أنواع الرقابة المالية: تختلف أنواع الرقابة المالية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: أنواع الرقابة على أساس المستويات الإدارية: تتخذ الرقابة ما يلي:

1- الرقابة على مستوى المؤسسة: تتمثل في تقييم الأداء الكلي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة مدى تحقيق أهدافها الموضوعة والمحددة وذلك باستخدام معايير خاصة بالمؤسسة مثل: الربحية، معدل العائد على الاستثمار، حصة المؤسسة في السوق.....

إن الرقابة على مستوى المؤسسة تكتسي أهمية كبيرة وذلك من خلال المعايير المسطرة والمستخدمة التي من خلالها نتوصل إلى التحقق مما إذا كانت المؤسسة في الطريق الجيد أم أنها معرضة للوقوع في المشاكل والمخاطر التي تؤثر على أدائها واستقرارها.[1]

2- الرقابة على مستوى العمليات: تكون الرقابة هنا على الأداء اليومي للعمليات المختلفة في جميع المفاهيم والأنشطة التي تتم داخل المؤسسة مثل: التسويق، الإنتاج، العمال،.... ويستخدم في هذا النوع مجموعة من المعايير منها:

[1] فيصل فخري مراد، الرقابة المالية نحو أسلوب متطور، مجلة العلوم الإدارية، العدد 1، جويلية 1978، ص:56.

- إجمالي عدد الوحدات المنتجة إلى عدد ساعات تشغيل الآلات لمعرفة مدى فعالية ساعة تشغيل الألة.
- قياس نسبة الإنتاج الغير مطابق للمواصفات مع مجموع الوحدات المنتجة.
- معرفة نصيب الوحدة من المصاريف البيعية من خلال الفرق بين إجمالي المصاريف البيعية وإجمالي المبيعات.

3- **الرقابة على مستوى الفرد:** تشمل الرقابة هنا في تقييم أداء الفرد وسلوكه في الأداء

ومعرفة تقييم إنتاج كل فرد بالنسبة لعمله، وتستخدم عدة معايير للرقابة على الفرد العامل منها ما هو كيفي وكمي، وهي: تقارير الأداء التي يقوم بإعدادها رؤساء العمل على مرؤوسيهم. إن هذه المعايير تعمل على محاولة زيادة مهارات الأفراد لتدريبهم وتحفيزهم أو القيام ببعض الإجراءات التصحيحية لضمان مستوى مستقر من الأداء. [1]

ثانيا: أنواع الرقابة من حيث الجهة التي تتولى الرقابة

يمكن تقسيم الرقابة من حيث الجهة التي تتولى بها إلى نوعين:

1- **الرقابة الداخلية:** تهتم بجميع الأنشطة والمهام التي تمارسها المنظمة داخل محيطها

وفي كافة المستويات الإدارية مثل: الرقابة على العمال، الرقابة...إلخ، تتم عملية مراقبة نشاطات المؤسسة عن طريق جهاز الرقابة الداخلية الذي يكون موجودا في داخل المؤسسة ويمنح في العادة استقلالا عن الإدارات التي تقوم بمراقبة الأعمال وذلك ضمانا لعدم التأثير في الكيفية التي يمارس بها هذا الجهاز أعماله، وتتمثل الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل فيما يلي: [2]

- المحافظة على الأصول ومنع التلاعب بها أو سرقتها أو إتلافها واكتشاف مواطن العلل

التي تؤدي إلى ذلك.

- فحص مدى تطابق نشاطات المؤسسة مع السياسات والإجراءات الموضوعية من

قبل الدولة.

- تقييم أوجه الرقابة في مختلف نشاطات المؤسسة والعمل على جعلها أكثر كفاءة وبأقل قدر من تكاليف.
- تقييم درجة وصحة وشمولية المعلومات الإدارية التي تم توفيرها داخل المؤسسة.
- تقييم درجة كفاءة الأداء واقتراح أساليب لتحسين طريقة أداء المؤسسة لمهامها.

وقد ازداد الاهتمام بالرقابة المالية الداخلية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

---

[1] محمد فريد الصحف، مبادئ الإدارة، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر،2002، ص:341-343.

[2] بلوم السعيد، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر،2008، ص:42.

1-كبر حجم التنظيمات الإدارية: ذلك أن النمو المضطرد في حجم التنظيمات الإدارية

وتعدد وتنوع عملياتها وأنشطتها أدى إلى تعقيد وتشعب البناء التنظيمي لها، مما جعل عملية مراقبة هذه العمليات بفعالية بحاجة إلى تقارير وكشوف تحليلية تتوافر فيها درجة عالية من الدقة والثقة تعتمد عليها الإدارة.

2-تفويض السلطات: نظرا لازدياد نشاط التنظيمات الإدارية وتوزيعه على مكاتب فروع

كثيرة ولكون قدرة المسؤول محدودة في متابعة كل هذه الأنشطة، فقد أدى ذلك إلى تفويض جزء من سلطاته إلى بعض إدارات التنظيم لتعذر الاتصال الشخصي مع كل هذه الجهات، وحتى يتم الاطمئنان على عدم إساءة استخدام هذه السلطات جاءت فكرة الرقابة الداخلية بإجراءاتها المختلفة لتضمن سلامة تنفيذ الأعمال ضمن السلطات المفوضة.

3-حماية الموجودات: يقع على عاتق الرئيس الإداري مسؤولية المحافظة على موجودات

المنظمة الإدارية وكذلك كشف الاختلاسات ومنع الأخطاء، وحتى يمكن للرئيس الإداري القيام بذلك لابد له من نظام فعال للرقابة المالية الداخلية يساعده في ذلك.

4-مواجهة الأخطاء والاختلاسات: يلعب نظام الرقابة المالية الداخلي دورا فعالا في

مواجهة الضعف البشري، إذ أن المراجعة والتدقيق يخفضان احتمالات وقوع الأخطاء أو محاولات الاختلاس التي تبقى فترة طويلة دون أن تكتشف لعلم جميع الموظفين العاملين في المنظمة الإدارية بوجود نظام رقابي مالي داخلي قادر على كشف تلك الاختلاسات.

5-حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: إذ أن الإدارة تحتاج دائما إلى بيانات مالية

ومحاسبية عن مختلف أنشطتها وأعمالها لاتخاذ القرارات المناسبة، ومن هنا يأتي دور النظام الرقابي المالي الداخلي السليم الذي يضمن صحة ودقة البيانات المالية والمحاسبية للتنظيم الإداري.

6-خدمة الرقابة الخارجية: إذ يتعذر على أجهزة الرقابة الخارجية الدخول في كافة

تفاصيل العمليات المالية التي يقوم بها التنظيم لذلك تلجأ أجهزة الرقابة الخارجية إلى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، فكلما كان هذا النظام قويا كلما زاد اعتماد الرقابة الخارجية على أسلوب العينة في الحصول على أدلة الاثبات.

2- **الرقابة الخارجية:** هي الرقابة التي تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية

وهي في الغالب الأعم رقابة لاحقة، وتقوم استراتيجية الرقابة الخارجية على الاعتماد بأن العاملين مدفوعون أصلا بحوافز خارجية ويحتاجون لأن يكون تحت السيطرة ورقابة مديرهم، وتضمن ثلاث مراحل:

- تحديد معدلات معايير الأداء.
- وضع المقاييس بدقة بحيث لا يلتف أو يناور العاملون حولها.
- ربط المكافآت مباشرة بالأداء.

وتهدف الرقابة المالية الخارجية إلى ما يلي:

- فحص العمليات المالية، ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ومراقبتها

من أجل بيان ما يلي:

-التحقق مما إذا كانت القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للدائرة، وفيما إذا

كانت نتائج العمليات قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. [1]

-معرفة مدى كفاءة واقتصاديات العمليات المالية ومراجعتها من أجل بيان مدى قدرة

الدائرة الحكومية على استخدام الموارد البشرية والمادية وإدارتها بكفاءة واقتصادية وأسباب التصرفات غير الاقتصادية أو عديمة الكفاءة، ومدى تطبيق الدائرة للتشريعات المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية للعمليات.

-فحص ومراجعة نتائج البرامج من أجل بيان مدى تحقيق النتائج أو المنافع التي سبق

تحديدها من السلطة التشريعية، وما إذا كانت الدائرة قد قامت بأخذ البدائل التي تحقق النتائج المرجوة بأقل تكلفة.

ثالثا: أنواع الرقابة من حيث السلطات المخولة للجهة الرقابية: وتنقسم إلى نوعين:

1- رقابة إدارية:

هي التي تكون مهمتها جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج معينة للتأكد من

تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات وتحقيق الأهداف الموضوعية بكفاءة تامة مع وجود سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة لتجنب أي انحراف أو مخالفات، فدور هذا النوع من الرقابة ينتهي عند اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتنبيه إليها أو احالتها للسلطات المختصة. [2]

عيوبها:

أنها لا تملك سلطة توقيع الجزاء على المخالفين ويكون ذلك في العادة من شأن سلطات

أخرى مما يؤثر على مدى فاعلية هذا النوع من الرقابة ويجعله لا يحقق الآمال المعقودة عليه.

2- رقابة قضائية:

هي تلك التي تتولاها هيئة قضائية تكون مسئولة عن إجراء عمليات الرقابة واكتشاف

المخالفات المالية ويعهد إليها بمحاكمة المسؤولين عن هذه المخالفات وإصدار العقوبات الازمة فمن حق هذه الهيئات أو الأجهزة سلطة توقيع الجزاء عند وقوع المخالفة. تمارس الرقابة القضائية دورا هاما في سبيل حريات الأفراد وحقهم في تحقيق نوع من التوازن القوي بين الإدارة والأفراد ومن جهة أخرى بما تقوم به القضاء من تقويم الإدارة وإجبارها على احترام الدستور والخضوع للقانون وما يتمتع به من

---

[1] عوف محمد الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص:25.

[2] بلوم السعيد، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

حق إلغاء القرار الإداري المتضمن عيب في الشكل أو مخالف للشرعية أو الخطأ في تطبيقها أو عدم اختصاصها أو إساءة لاستخدام السلطة وكل ما يترتب عليه من آثار. إذن ما يمكن أن

نقوله هو أن هذا النوع من الرقابة هو ما تقوم به الهيئة القضائية من رقابة على الإدارة العامة ككل فهي بطبيعة الحال لابد أن تكون أكثر حيادية وأكثر نزاهة وأكثر فاعلية ويكون تأثيرها أكبر من أي نوع. [1]

رابعا: أنواع الرقابة من وجهة نظر المحاسبية والاقتصادية: تتخذ الرقابة المالية ما يلي:

1- **الرقابة المالية (المستندية):**

هي الرقابة على المستندات والسجلات والدفاتر المالية للتأكد من أن الموارد قد أنفقت

في حدود الاعتمادات المخصصة لها وأنها سليمة ومطابقة للأرقام الواردة بالسجلات فهي رقابة بالأساليب المحاسبية، وغاية هذا النوع من الرقابة هو التأكد من سلامة طرق الإنفاق وصحة المستندات ويطلق عليها البعض الحسابية أو الرقابة التقليدية. وترتكز على المحاسبة وأساليب المختلفة وعلى تطبيق القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها.

2- الرقابة على الأداء (الاقتصادية):

هي عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة

مسبقا، فهذه الرقابة تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب مقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المرجوة منه دون رقابة مستندية تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات للتحليل، فهذه الرقابة الاقتصادية بجانب اهتمامها بالأدوات المحاسبية كالموازنات والتكاليف النمطية تهدف إلى مراجعة نشاط السلطات العامة بقصد متابعة ما تم تنفيذه من أعمال، ما قد يكون صاحب التنفيذ من إسراف، ومدى تحقيق النتائج المستهدفة، ويمكن القول بأن رقابة تقييم الأداء ترتكز على الأركان الأساسية التالية: [2]

- وجود أهداف محددة مسبقا.
- قياس الأداء الفعلي.
- مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف.
- اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

3- الرقابة الشاملة:

هي المراجعة الشاملة ونقصد بها المراجعة والفحص الذي يتم انتهاء السنة المالية

وإعداد القوائم المالية والحسابات الختامية للوحدة، للوقوف على حقيقة هذه القوائم المالية والحسابات الختامية وبيان مدى صحتها ومطابقتها للواقع ومدى تحقيق الوحدة لأهدافها، فهذا النوع يجمع بين

---

[1] أحمد حافظ نجم، مبادئ الإدارة العامة، دار الفكر العربي، مصر،1979، ص:286.

[2] كفاح كاظم جاسم، مرجع سبق ذكره، ص:35-36.

الرقابة المستندية الحسابية والمحاسبية واللائحة وتقويم الأداء، والرقابة الاقتصادية التي تبين مدى تحقيق الأهداف وتقييم أداء الوحدة.[1]

خامسا: أنواع الرقابة من حيث توقيت عملية الرقابة: يمكن تقسيم عملية الرقابة إلى:

1- **الرقابة المسبقة:** يهتم هذا النوع بالتحقق من توفر جميع متطلبات ووسائل لإنجاز

العمل، قبل البدء في التنفيذ أي قبل بدء الأداء، فهو يقلل من درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، كما أنها تعمل على التنبؤ بالمشاكل المتوقع حدوثها والاستعداد لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها وبالتالي فإن هذه الرقابة تساعد في مواجهة المشاكل المستقبلية التي قد تعترض طريق التنفيذ الأحسن.

هدف الرقابة السابقة هو منع المشكلات التي يمكن أن تحدث من الانحرافات عن

معايير الأداء وهي من أكثر أنواع الرقابة فاعلية في السيطرة على التكاليف.

2- **الرقابة أثناء التنفيذ (المتزامنة):** هي الرقابة أثناء تحويل المدخلات إلى مخرجات، ويهتم

الشكل الرقابي هذا بالمعلومات التي تصل إلى المديرين من أحوال العمل ومستوى الإنجاز المتحقق وتكشف هذه الرقابة عن الانحرافات في الأداء أثناء تنفيذ النشاط أو العمل. إن الرقابة أثناء التنفيذ هي رقابة آنية مصاحبة للأداء وتتبع الأنشطة خلال ممارسته حيث يلاحظ المشرف أو المدير الأداء ويحدد الانحرافات عن المعيار في موقع العمل ويهيأ في الحال التوصية المناسبة أو القرار المناسب. [2]

3- **الرقابة اللاحقة:** يطبق هذا النوع من الرقابة بعد الانتهاء من تنفيذ الأنشطة، وبالتالي

التركيز على الأداء الماضي حيث يتم إبلاغ الإدارة بناتج التنفيذ بعد فترة زمنية معينة، وتزويدها بنتائج المقارنة بين الـهداف الفعلية والأهداف الموضوعة سلفا.[3]

وتأخذ الخطوات التالية:

- قياس الأداء بعد حدوث التنفيذ وتحديد الأهداف.
- تصحيح الانحرافات.
- تعديل الأداء الحالي وتحديد الخطوات العلاجية للأداء في المستقبل.

إن تطبيق كل من الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة والرقابة المتزامنة بصورة جماعية

وبتسلسل حسب توقيت كل واحدة، يؤدي هذا بالمؤسسة للوصول إلى الأهداف الموضوعة والمخطط لها من قبل وبالتالي يساعد على تحسين مستوى أداء المؤسسة.

1- خطوات الرقابة المالية:

تمثل الرقابة مجموعة العمليات التي تحدث من أجل تحقيق الفعالية الإدارية المطلوبة

---

[1] عبد السلام أبو القحف، أساسيات التنظيم الإدارة، دار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر،2002، ص:476.

[2] علي شريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر،2003، ص: 372-373.

[3] محمد فريد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص:350.

والمأمولة، إلا أن هذه العمليات متداخلة ما بين مختلف وظائف الإدارة، وبالأخص وظيفتي التخطيط والرقابة حيث توجد علاقة وطيدة ما بينهما ويعتبران وجهان لعملة واحدة، وبالرغم من هذا التداخل وصعوبة الفصل بينهما فيما يخص العمليات المشتركة، إلا أنه يمكن حصر مجموعة من المراحل أو الخطوات التي تتضمنها عملية الرقابة وهي كما يلي: [1]

- تحديد المعايير أو مقاييس الأداء.
- قياس الأداء الفعلي.
- مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير والكشف عن الانحرافات.
- دراسة وتحليل أسباب الانحرافات.
- اقتراح الإجراءات التصحيحية وبرنامج تنفيذها ومتابعها.

ويمكن تمثيل هذه الخطوات بالشكل التالي:

شكل رقم(I-1): خطوات الرقابة

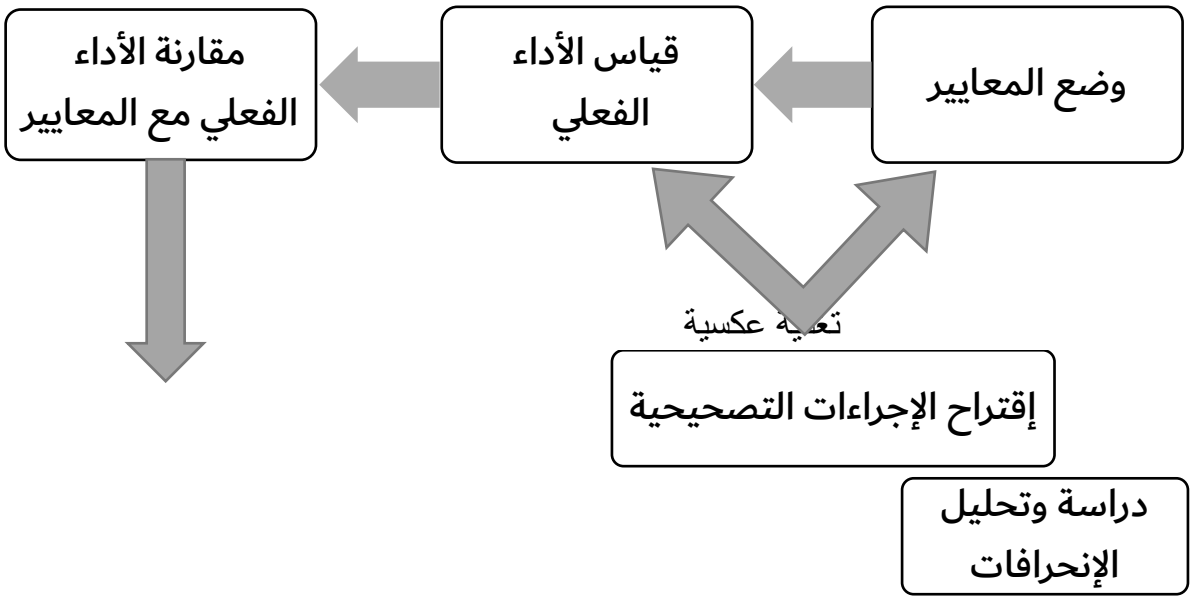

المصدر: خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة، دار المسيرة للنشر والطباعة، الأردن، 2000، ص:331.

1- تحديد المعايير الازمة للتقييم: تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات عملية الرقابة لأن

المعايير التي يتم وضعها في هذه الخطوة تعتبر بمثابة الأساس الذي يبنى عليه نظام الرقابة أو المنارة التي يسترشد بها، إذ بدونها لا يمكن معرفة نسبة العمل المنجز ويتعذر التفريق بين الأداء الجيد والرديء ومن ثم فإن فاعلية نظام الرقابة يتوقف على مدى موضوعية ودقة تلك المعايير التي يجب أن تستمد من الخطة وأهدافها.

[1] بلوم السعيد، مرجع سبق ذكره، ص:37.

2- قياس الأداء الفعلي: تتمثل الخطوة الثانية من خطوات الرقابة في قياس مستوى الأداء

الفعلي ومعرفة مدى قربه أو بعده عن الأهداف أو المعايير التي تم تحديدها سابقا، وكما أنه من الصعب القيام بمراقبة مختلف الأعمال في غياب وجود معايير الأداء، فإنه من غير المجدي وجود هذه المعايير دون القيام بعملية قياس دوري لمستوى الأداء وعادة ما يتم قياس الأداء في مراحل متعاقبة ومتعددة من التنفيذ، فقد يكون القياس في مرحلة المدخلات أي قبل بداية التنفيذ وتسمى الرقابة الممارسة عندئذ بالرقابة المانعة أو الوقائية أو السابقة. [1]

1- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير والكشف عن الانحرافات: إن القيام بوضع المقاييس أو المعايير

وجمع البيانات حول الأداء الفعلي قد يأخذ الكثير **من** الوقت والجهد ويكلف كثيرا، وتعتبر كل هذه الأشياء مضيعة للوقت والجهد والمال إذا لم يتم القيام بدراسة الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير لكشف الانحرافات حالة وجودها، وتحديد اتجاهها ومداها ولتمكين الإدارة الادارة أيضا من التنبؤ بالنتائج المستقبلة وجعلها قادرة على مواجهة الأخطاء في المستقبل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. [2]

ويجب في هذه المرحلة التركيز على الانحرافات الهامة سواء كانت الموجبة أو السالبة بحيث

تعطي الرعاية والاهتمام الكافي للأولى من أجل دعمها بينما تحلل الثانية بشكل أدق من أجل معرفة أسبابها وعلاجها. وهنا تظهر أهمية الحاجة إلى نظام معلومات على درجة من الفعالية مما يكمن من نقل المعلومات إلى كل من يرغب في الحصول عليها، بالإضافة إلى أهمية نوعية وجودة المعلومات من حيث طريقة عرضها وإلى من سوف تقدم ومدى الدقة التي تتمتع بها، وكذا تكلفة تشغيل تلك البيانات، وبذلك تخلص إلى أن هذه المرحلة تتطلب استعمال كافة الإمكانيات المتاحة سواء البشرية منها مثل المختصين في المحاسبة والإحصاء والتحليل المالي...إلخ، والمادية مثل أجهزة الحاسوب المالية...إلخ، مما يسمح بعملية المقارنة بشكل فعال بين النتائج المحققة والأهداف المحددة وتحديد ما إذا كان الانحراف داخل حدود المرونة المقبولة أم خارجها.

2- مرحلة دراسة وتحليل الانحرافات: من المعلوم بصفة عامة أنه من النادر أن يتطابق

الأداء الفعلي مع الأداء المخطط بشكل كلي وبالتالي لابد من وجود اختلافات بين الطرفين، إلا أنه من الضروري جدا معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك وتحديد نوعية تلك الانحرافات فيما إذا كانت طبيعية

أم لا، فالانحراف الطبيعي قد لا يحتاج إلى علاج أصلا أو أنه يحتاج إلى علاج سطحي وبسيط لا أكثر، في حين أن الانحراف غير الطبيعي يتطلب علاجا حاسما وصارما ويجب أن يخطط له بشكل جيد يتناسب مع أهميته وجسامته.

أما عند تحليل الأسباب الحقيقية لذلك العجز، فإننا نلاحظ أن الخلل قد يكمن في كثرة النفقات الغير ضرورية أو المبالغة فيها أو سوء استعمال الأموال أو حدوث الاختلاسات...إلخ. ولا شك أن التشخيص

---

[1] أحمد عرفة، سمية شبلي، مرجع سبق ذكره، ص:277.

[2] صالح هاشم صادق، المدخل في التخطيط والرقابة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، سنة1998، ص:110.

الحقيقي لهذا العجز ومعرفة أسبابه تؤدي حتما إلى ضرورة التركيز على الأسباب الحقيقية التي تؤدي لقلة الموارد المالية وكثرة النفقات بشكل عام، ولتفادي ظهور الانحرافات مستقبلا ويتضمن الأسلوب العلمي للتعامل مع هذه المرحلة: [1]

- التحليل الدقيق للانحرافات بهدف الكشف عن أكبر قدر من الأسباب المحتملة وراءها.
- دراسة الأسباب المحتملة، وتحليل علاقتها مع بعضها بهدف تحديد أيهما أكثر أهمية في

خلق الانحرافات الملاحظة.

- تعريف السبب الرئيسي ثم التحقق من صحته على أساس أنه السبب الأكثر تأثيرا من

غيره من الأسباب المحتملة، ويمكن التعبير عن هذه الخطوات بالشكل التالي المعروف باسم عظمة السمكة:

شكل رقم (I -2): خطوات دراسة وتحليل الانحرافات

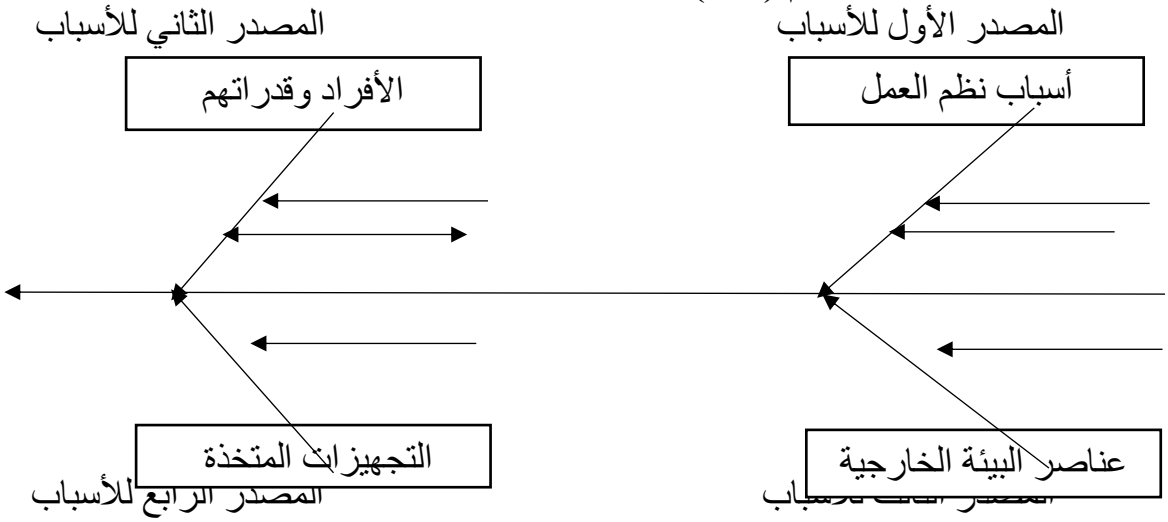

المصدر: محمد سعيد المصري، مرجع سبق ذكره، ص245.

ومن واقع هذا الشكل: يتضح لنا من دراسة أسباب الانحرافات (وتمثيلها الأسهم الافقية) إلى

أن هناك سببا رئيسيا أكثر تأثيرا وراء ظهور الانحراف (الممثل بالسهم) هذا السبب يكون من الضروري أولا التأكد من صحته بالملاحظة أو بالتجربة وبأخذ رأي أحد الخبراء ثم التركيز عليه بهدف إزالته حتى تختفي الانحرافات.

3- اتخاذ الإجراءات التصحيحية ومتابعة تنفيذها: لقد سبق أن ذكرنا أنه يجب القيام بعملية

[1] احمد عرفة، سمية شلبي، الإدارة والفراغ، فعاليات التخطيط والرقابة، القاهرة، ص:284.

التقييم حتى يمكن التعرف على الأسباب الحقيقية وليست الظاهرية للانحرافات، ويتطلب ذلك عدم الاكتفاء بحصر هذه الانحرافات وتحديدها وإنما اتخاذ الإجراءات التصحيحية والعمل على التغلب على الصعوبات التي قد تنشأ وتحويل ذلك إلى فعل حقيقي ومتابعة عملية التنفيذ للتأكد من التغلب على تلك الانحرافات. إن العمل التصحيحي يصبح ضروريا عندما يبتعد الأداء عن المعايير وعادة ما تتخذ نوعين من الإجراءات تتم على مرحلتين: المرحلة الأولى وهي مرحلة الإجراءات التصحيحية العاجلة والتي تتخذ لأجل تصحيح الوضع وإرجاعه إلى المسار السليم لأن المشكل لا يحتاج إلى أي تأخير لتفادي أي تراكمات تنتج عن ذلك، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة الإجراءات التصحيحية الأساسية والتي يتم من خلالها الخوض في معالجة الانحراف الذي قد يتطلب قرارات جذرية وحاسمة قد تعكس الأمور سواء في طرق الرقابة أو في أنظمة التشغيل. [1]

ويجب الإشارة هنا أنه قد تكون لبعض الانحرافات مبرراتها مثل عدم دقة المعايير أصلا أو

التغيرات البيئية الخارجة عن السيطرة أو غيرها من الأسباب، ومن جهة الأخرى فإن المعايير تتقادم عبر الوقت فتصبح غير واقعية مما يعني ضرورة تحديثها، وهذا يعني أن هناك تغييرات حصلت في الأهداف والخطط والظروف البيئية المحيطية التي وضعت المعايير على أساسها، ولذلك فالدراسة المستمرة لهذه المتغيرات تؤدي إلى صياغة معدلة للمعايير. ومما سبق نلاحظ العلاقة الوطيدة بين هذه المرحلة والمرحلة السابقة حيث تعتمد هذه المرحلة على نتائج المراحل السابقة، ومن ثم تبدوا الأهمية الكبيرة لهذه الأخيرة في إنجاح العمل في هذه المرحلة أو افشاله وذلك لأن أية عملية تصحيح أو تطوير سوف تعتمد في دقتها وسلامتها على مدى صدق وشمولية نتائج المراحل السابقة، وعلى مدى فهم واستجابة سلطة القرارات المعنية لها أو على مدى استعداد هذه السلطة للتصرف حسب ذلك آخذة بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار، وبعد اتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة فإن ذلك لا يعني عدم ظهور الانحرافات مجددا، إذ لا بد بالتأكد من تنفيذ تلك القرارات وفقا لما تم اتخاذه من القرارات ومتابعتها من حيث توقيت ومكان تنفيذها حتى تعالج أماكن الداء بالذات. [2]

إن عملية الرقابة بمختلف خطواتها أو مراحلها هي من أعقد وأهم العمليات في إطار العملية

الإدارية ولا بد أن ينظر إليها وإلى مراحلها المختلفة كعملية متكاملة وليست مجزأة، وتعد خطوات الرقابة

مستهلكة للوقت والجهد، إلا أن تحقق الفعالية الرقابية لا يمكن أن يتم بدونها حتى لا تتراكم الانحرافات وكلما تمت العملية الرقابة مبكرا منذ اللحظة الأولى للتنفيذ أو قبلها في حالة الرقابة الوقائية، فإنها ستوفر كثيرا من الوقت والجهد والتكلفة وتساعد على كشف الانحرافات مع بدء تكونها ومن ثم سرعة مواجهتها وتلافي استحالها، كما أنه بواسطة عملية الرقابة هذه وخطواتها المختلفة تتوفر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات الازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلا.

---

[1] سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة مدخل معاصر، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص:244.

[2] صالح هاشم صادق، مرجع سابق ذكره، ص:113.

2- مبادئ الرقابة المالية: لكي يكون نظام الرقابة فعال يجب أن تتوفر فيه مجموعة من
المبادئ وهذا حتى يكفل له النجاح والفعالية، ويمكن تحديد المبادئ فيما يلي: [1]

- **مبدأ الاقتصادية:** فالنظام الرقابي الجيد هو الذي يمكن تطبيقه بأقل تكلفة ممكنة لذلك لا يجب تطبيق نظام يحتاج إلى نفقات كبيرة، إلا إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الكبيرة التي تتسع فيها دائرة التخطيط وبالتالي اتساع نطاق الرقابة وهنا من الصعب الوصول إلى الأهداف الموضوعة ومن الصعب تطبيق نظام رقابة فعال. يعني أن العائد الناتج من وجود نظام رقابي يفوق تكلفة هذا النظام حتى يكون هناك مبرر من وجوده ويرتبط هذا المبدأ بإتباع أسلوبين هما:

-محاولة ضبط تكلفة النظام الرقابي.

-محاولة زيادة العائد من وراء النظام الرقابي. [2]

- **مبدأ التكامل والاتساع:** يجب أن يتكامل النظام الرقابي مع سائر النظم التنظيمية

الأخرى خصوصا النظام التخطيطي (عمليا)، إن وسائل التكامل بين التخطيط والرقابة يمكن تحديدها بوضوح، كما ينبغي على المدراء أخذ العوامل في الاعتبار أثناء قيامهم بعملية التخطيط مثل الأهداف والاستراتيجيات، السياسات الخاصة بالمؤسسة والتي تضيف أبعاد مكملة للنظام الرقابي، بمعنى آخر أنه لا يمكن تصور رقابة بدون معايير رقابية مستمرة من التخطيط وبالتالي لابد من الربط بين وظيفتي الرقابة والتخطيط في آن واحد حتى يتمكن مسؤول الرقابة من تفهم الخطط والمعايير التي تمثل الأساس الجوهري لممارسة وظيفته. [3]

- **مبدأ الوضوح والبساطة:** من المبادئ الرئيسية لنظام الرقابة أن يكون سهل التطبيق

من جانب الأفراد الذين يطبقونه وكذلك الذين سيطبق عليهم هذا النظام وتوجد بعض النظم والأساليب الحديثة والمفيدة في الاستخدام مثل الخرائط والرسوم والبيانات الرياضية والاحصائية ولكن إذا لم يتوفر القائمين على تطبيقها تصبح هذه الوسائل غير فعالة وتفقد مزاياها، كما يعني أن الرقابة الفعالة
يجب أن تمتاز بالوضوح والبساطة حتى تكون سهلة الفهم للمنفذين لها. [4]

- **مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:** تعني أن فعالية الرقابة واقتصاديتها ترتبط ارتبطا واضحا أساسيا بعنصر الوقت فكلما كان النظام الرقابي سريع في كشف الانحرافات في حينها والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها كان نظاما فعالا اقتصاديا والعكس صحيح كما يجب على النظام الرقابي أن يشير إلى الإجراءات والتصرفات الواجب اتباعها لتصحيح الأخطاء.

---

[1] عوف محمد الكفراوي، مرجع سابق ذكره، ص:23.

[2] إبراهيم عبد العزيز شيخا، الإدارة العامة العملية الإدارية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مصر، بدون سنة النشر، ص :245-256.

[3] عماري لإلهام، تفعيل الرقابة المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة بويرة، سنة2015.ص: 53-55.

[4] علي الشريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص :378.

- **مبدأ النظرة المستقبلية:** يعني أن النظام الرقابي الناجح هو النظام الذي يركز على

المستقبل أكثر من الماضي وهذا يعني الاهتمام بالتنبؤ بالانحرافات قبل وقوعها أكثر من الاهتمام بتصحيح الأخطاء، فالوقاية خير من العلاج، وأيضا:

- الاهتمام بالتصحيح أكثر من توقيع العقوبات فقط.
- الاهتمام بالاتجاهات أكثر من توقيع العقوبات فقط.
- الاهتمام بتحقيق النتائج أكثر من ملاحظة الأفراد. [1]

- **مبدأ الموضوعية:** بمعنى أن يعكس النظام الجوانب الموضوعية في الرقابة وليست

الجوانب الشخصية، فعندنا تكون الأداءات والأساليب شخصية فإن المدير يتأثر في الحكم على الأداء لذا يجب استعمال المعايير محددة وواضحة ومعلنة للمرؤوسين مع تجنب المعايير الجزافية التي تثير رفض المرؤوسين وتشككهم في عدالة الإدارة وموضوعيتها، لآن عادة ما تؤدي المعايير الموضوعية إلى شعور العاملين بالرضا والطمأنينة. [2]

- **مبدأ الدقة:** إن عدم دقة النظام الرقابي يضر بالمؤسسة، حتى وإن أفادتها في المدى

القصير وأن حصول المدراء على معلومات غير دقيقة من خلال الرقابة واستخدامها في اصدار القرارات يمثل كارثة تتحمل نتيجتها المؤسسة في نهاية الأمر. لذلك يجب أن تكون المعلومات التي تتعلق بعملية الرقابة وخاصة النتائج الدقيقة إلى حد قريب من الواقع.

- **مبدأ الحافز الذاتي:** يعني اتخاذ السبل المناسبة للمقاومة الطبيعية من جانب عاملين

للنظم الرقابية وذلك بوجود حافز ذاتي لتنفيذ النظام والعمل على انجاحه مع مراعاة العوامل النفسية عند تطبيق هذه النظم الرقابية ومن الأساليب الممكن إنتاجها لتنمية الحافز الذاتي للعاملين ما يلي:

- استخدام الرقابة عن النقاط الاستراتيجية وعدم محاسبة المنفذين على الانحرافات

العادية غير المؤثرة.

- اشتراك المنفذين في وضع المعايير الرقابية.
- اشتراك المنفذين بالوسائل الذاتية للرقابة والتي تمكنهم من معرفة مستوى أدائهم

والتصرف السليم في حالة الانحراف عن المعايير الموضوعة.

- **مبدأ المرونة:** يعني استجابة نظام الرقابة للتغيرات متوقعة الحدوث، دون أن يكون

هناك حاجة إلى تغيير جوهري في هذا النظام أو فشله فشلا كاملا، إن صفة المرونة لها حدود معينة بحيث لا تؤثر على الاستقرار اللازم لفعالية النظام وبقائه، بمعنى أن النظام الفعال لابد أن يكون مرنا أي قادرا على استيعاب التغيرات المحتملة في البيئة التي تعيشها المؤسسة الداخلية منها والخارجية.

[1] منال طلعت محمود، أساسيات في علم الإدارة، المعهد العالي الاجتماعي، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:207.
[2] علي الشريف، مرجع سابق ذكره، ص: 379.

- **مبدأ الملائمة:** يعني أن يكون النظام الرقابي صورة تعكس طبيعة نشاط المؤسسة

ويتلاءم مع التنظيم الخاص بها وأهدافها مع تأكيد عدم نمطية النظم الرقابية أي لا يوجد نظام رقابي يناسب كل المؤسسات والنشطات بل أنه يختلف باختلاف نوعية المؤسسة بل أيضا وحسب مراحل التطور التي تعيشها وطبيعة الظروف المناخية المحيطة بها وحتى من حيث التوقيت المناسب لتطبيق الرقابية. [1]

المبحث الثاني: أساليب وأدوات تقييم الرقابة المالية

المطلب الأول: مراحل عملية الرقابة المالية وأساليب تنفيذها

1. **مراحل عملية الرقابة:** إن القيام بعملية الرقابة المالية تمر بمراحل أساسية هي:

1- مرحلة الاعداد: قبل القيام بعملية الرقابة يجب تحضير فريق العمل الذي سوف يقوم

بعملية الرقابة وتعد هذه المرحلة من المراحل الهامة لأن اختيار أفراد العمل الأكفاء سوف ينعكس بصورة جيدة على باقي المراحل، لذلك على المراقب المالي أن يتمتع بعدد من الخصائص منها: [2]

- قدرة المراقب المالي على توفير معلومات دقيقة عن أوجه نشاط المنشأة المالي.
- الإلمام بأوجه نشاط المنشأة الخاضعة للرقابة.
- قدرة المراقب المالي الاتصال مع جميع إدارات المنشأة.
- القدرة على تحليل البيانات المتوفرة وتحويلها إلى معلومات ذات فائدة.
- أن يتسم بالموضوعية والمرونة ويبتعد عن التحيز. [3]

2- تحديد معايير الرقابة: لكي يمكن مراقبة أداء المؤسسة لأعمالها بطريقة كفؤة فإنه

يجب أن يكون هناك معايير موضوعية لمستويات الأداء تختلف بطبيعة الحال من مؤسسة إلى أخرى فنجد مثلا بعض المنظمات تحدد رقما معينا كمعيار لنتيجة نشاطها تعمل جاهدة للوصول إليه وفي مؤسسات أخرى يكون وضع المعايير في شكل تحديد مكانة المؤسسة في السوق وهذه المعايير الخاصة

بالأداء تكون للفرد، للقسم، للإدارة، للمؤسسة ككل. [4]

ومن أنواع معايير ومستويات الأداء ما يلي:

- **معايير الربحية:** والمتمثلة في معدل نمو الأرباح المستهدف، رقم الربح المطلوب،...إلخ.
- **معايير تسويقية:** كحصة المنظمة في السوق، حجم مبيعات، معدل نمو المبيعات.
- **معايير تكنولوجيا:** ابتكار وتقديم منتج جديد، تطوير استخدامات السلعة.

[1] إيهاب صبيح محمود رزق، الإدارة الأسس والوظائف، دار الكتب العملية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، مصر، 2001، ص:168.
[2] عماري لإلهام، مرجع سبق ذكره، ص: 56.
[3] علي الشريف، مرجع سبق ذكره، ص: 380.
[4] بلوم السعيد، مرجع سبق ذكره، ص :575

- **معايير زمنية:** إنجاز أو إنتاج عدد معين من الوحدات خلال فترة زمنية. [1]
- **معايير مالية:** مثل نسبة معينة للسيولة أو نشاط رأس المال.
- **معايير إنتاجية:** مثل حجم معين من الإنتاج، نسبة استغلال الطاقة.
- **معايير ترتبط بالقوة العاملة:** مثل أنواع برامج التدريب المطلوبة لمختلف العاملين

بالمؤسسة للرفع من كفاءتهم وقدراتهم ونظام الأجور والحوافز.

- **معايير التكلفة:** مثل قيمة تكلفة إنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة. [2]

3- مرحلة جمع البيانات: في هذه المرحلة يقوم فريق عمل الرقابة بجمع البيانات المالية

من مصادرها سواء كانت محفوظة في السجلات المحاسبية أو المحفوظة على أجهزة الحواسيب واستخراج هذه البيانات وجدولتها للقيام بالعملية التي ستليها. [3]

4- قياس مستوى الأداء الفعلي وتحليل أسباب الانحرافات إن وجدت: تتم في هذه الخطوة مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط في ضوء المعايير الموضوعة سلفا، وهنا يستعين المراقب المالي بأدوات الرقابة المالية وهي:

- **الموازنة التخطيطية:** وتعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة وهي عبارة عن

خطة شاملة لجميع عمليات المنشأة في مدة معينة معايير من أجل مقارنة الإنجاز الفعلي وقياس الأداء.

- **التحليل المالي:** يعتبر الخطوة الأساسية في الرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن

مقارنة الخطط الموضوعة ومستوى تنفيذها، والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وبين المنشآت المتماثلة. وتتم عملية المقارنة في التحليل المالي من خلال:

- ❖ **تحليل القوائم المالية:** وذلك من خلال الميزانية العمومية، حساب الدخل.
- ❖ **التحليل عن طريق النسب المالية المختلفة:** مثل نسب السيولة والربحية والعائد

على الاستثمار. ويتم تحديد نوع وطبيعة الانحرافات والفرق بينها سواء كانت ملائمة أو غير ملائمة للمؤسسة عند الانتهاء تقوم المصلحة المعينة بتحديد وتحليل أسباب هذه الانحرافات.

1- تصحيح الانحرافات: بعد قياس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير الموضوعية فإن دور

العام الذي تؤديه عملية الرقابة حينئذ يتمثل في تصحيح الانحرافات التي قد توجد في الأداء الفعلي كما تم رسمه أصلا في الأهداف، وعند محاولة تصحيح وإعادة الوضع إلى ما هو مطلوب وفق للمخطط فإنه قد يحدث أحد الأمور الثلاثة:

- أن تستمر الانحرافات في الظهور، وإن كان ذلك في الحدود المسموح بها، إن استمرار

---

[1] حسام درعزيني، مرجع سابق ذكره، ص:06.
[2] عماري لإلهام، مرجع سابق ذكره، ص:70.
[3] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ذكره، ص:253.

تذبذب الأداء بشكل ملحوظ يجب النظر إليه بدقة وحذر حيث أنه قد يكون مؤشر الأخطاء جوهرية في العملية الإدارية. [1]

- قد يعجز نظام الرقابة عن تصحيح الانحرافات وبذلك يخرج مستوى الأداء عن الخط

المرسوم له وأيضا عن الحدود المسموح بها زيادة أو نقص إذا استمر لفترة طويلة نسبيا يؤدي حتما إلى تدمير النظام.

- قد يكون نظام الرقابة دقيق ومحكما وفي هذه الحالة فإنه سرعان ما تتم السيطرة

على الانحرافات وإعادة الأمر إلى مساره المرسوم له. [2]

2. **أساليب تنفيذ الرقابة المالية:** تتعدد أساليب الرقابة من حيث شموليتها ودقتها وفي:

1- الأساليب التقليدية: وهي الأساليب القديمة والبسيطة لكن رقابة نقطة التعادل لازالت

من الأساليب الجيدة والمعتمدة من قبل المنشآت، أما الأساليب الأخرى من الرقابة فرغم قدمها وبساطتها تبقى مهمة ومفيدة ومنها: [3]

- **التقارير:** مما لا شك فيه أن التقارير الإدارية تساهم في توضيح الأعمال المنجزة ومدى

كفاءة هذه الأعمال ومطابقتها للمواصفات ومدى التزام الأفراد العاملين وبالتالي فإن هذه التقارير تستخدم في قياس مستوى الأداء.

- **الملاحظة الشخصية:** هذا النوع يعتمد على الملاحظة والاتصال الشخصي بالعاملين

وإرشادهم وتقديم النصح لهم وتوجيههم.

- **نقطة التعادل:** وهي من الأدوات المهمة والتي يستفاد منها في تبيان العلاقة بين

التكاليف والإيرادات، فنقطة التعادل هي النقطة التي يتساوى عندها الإيرادات والتكاليف بنوعيها الثابتة والمتغيرة، لذا فهي تساعد على التنبؤ المبكر فيما إذا كان هناك انحراف من أجل تصحيحه. فالرقابة على الأداء ترتكز على الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أفضل النتائج للمنظمة وللمجتمع.

فالرقابة على الأداء تستهدف التحقق من أن ما تم إنجازه كان الأفضل من بين البدائل المتاحة

فهي بالتالي تستهدف تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن، وكل هذا يتم عن طريق استخدام أساليب ووسائل التحليل المالي والذي يتم عن طريق إجراء تقويم الأداء والمقارنة مع مشاريع مماثلة ناجحة أو المقارنة مع نسب معيارية لنفس المشروع ولكن لسنوات ماضية كان فيها أداء المشروع جيدا، كذلك يمكن المقارنة مع موازنات تقديرية وضعت بدقة وبعد دراسة مستفيضة.

1- أسلوب الرقابة بالاستثناء: وهذا الأسلوب هو وليد مدرسة الإدارة بالاستثناء حيث يتم التركيز

---

[1] حسام درعزيني، مرجع سابق ذكره، ص:07.

[2] بلوم السعيد، مرجع سابق ذكره، ص:34.

[3] علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2008، ص :25-26.

فقط على مراجعة الأخطاء المهمة، أي يتم رفع تقارير مفصلة إلى الإدارة العليا عن الانحرافات من أجل أن تركز الإدارة جهودها على الجوانب التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات تصحيحية بشأنها من أجل اختصار الوقت والجهد للإدارة العليا وعدم اشغالها في الجوانب الجانبية والروتينية. [1]

2- أساليب الرقابة المتخصصة: تتمثل في:

- **طريقة برت والمسار الحرج:** وهذه الأنواع من الرقابة هي أساليب بحوث العمليات

ويعتمد هذان الأسلوبان على العمليات الخاصة بتحليل شبكات الأعمال. [2]

- **تصميم المعلومات:** تعتمد جميع الوظائف الإدارة على المعلومات، وعلى الاستخدام

الفعال لها، لذا لا يمكن للإدارة أن تحقق الرقابة الفعالة بدون معلومات دقيقة وفي التوقيت سليم عن أداء المنظمة، كما نجد أن المعلومات عن الاقتصاد والعملاء وإشباعهم، وقوة العمل والتكنولوجيا الجديدة جميعا، معلومات حيوية لنجاح واستمرارية المنظمة.

3- أساليب الرقابة الشاملة: تعتبر من أفضل طرق الرقابة وتتكون من الآتي:[3]

- قياس الربح والخسارة للمشروع.
- التحليل المالي.
- التدقيق الداخلي والخارجي.

4- الموازنات التخطيطية: وهي خطة مالية مستقبلية، يحدد عن طريقها مقدار الإيرادات

والتكاليف بناء على دراسة مستفيضة لإمكانيات المنشأة ووفقا للسوق، ومن ثم فالموازنات التقديرية تعتبر من الأدوات التي يستفاد منها في التخطيط والرقابة، حيث في مجال الرقابة يتم مقارنة الأداء الفعلي مع ما موجود في الموازنة.

1- الرقابة الشاملة: وفقا لهذا الأسلوب تتولى جهات الرقابة إجراء رقابة عامة وتفصيلية على

جميع المعاملات المالية تمارسها الجهات الخاضعة للرقابة، وقد يتم تحقيق الرقابة الشاملة على قطاع معين وفي مجال نوعي معين من مجالات الأعمال المالية للوحدة الإدارية، أو رقابة إجمالية على باقي المجالات.

2- **الرقابة الانتقائية:** وفقا لهذا الأسلوب يتم اختيار عينة من بين المعاملات المالية المراد

مراقبتها وفحص تلك العينة كنموذج قياسي للأعمال المالية للجهة الخاضعة للرقابة.

ويمكن استخدام أسلوب الرقابة الانتقالية بطرق متعددة:

- **العينة العشوائية:** حيث يتم اختيار عينة أو عينات معينة من المعاملات المالية

بطريقة عشوائية وإخضاعها للرقابة دون الحاجة إلى إخضاع جميع المعاملات المالية في الوحدة الإدارية

---

[1] علي خلف عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص:24.

[2] الصباح عبد الرحمن، مبادئ الرقابة الإدارية المعايير والتقييم والتصحيح، دار زهران، عمان، الأردن، 1998، ص:150.

[3] عقل محمد مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص:236.

ويتبع مثل هذا الأسلوب في المؤسسات الإدارات والشركات التي فيها أعمال مالية ضخمة أو متعددة. [1]

- **العينة الإحصائية:** وفقا لهذه يتم تقسيم المعاملات المالية التي تقوم الجهة الخاضعة

للرقابة على طبقات متشابهة ومتجانسة من ناحية الحجم والنوع ثم اختيار عينة من كل طبقة على حده.

- **العينة العنقودية:** حيث يتم اختيار عينة معينة، ويمتد هذا الاختيار إلى مختلف مفردات موضوع المعاملة المالية التي تم اختيارها، بحيث تمثل العينة مجموعة من المعاملات المالية لموضوعات مترابطة أو ذات صلة بموضوع العينة المختارة والجدير بالذكر إن لكل أسلوب من أساليب تنفيذ الرقابة المالية عيوبا معينة فأسلوب الرقابة الشاملة من الصعب تطبيقه في الدول الحديثة بسبب كثرة المعاملات المالية أو الرقابية الانتقالية فيعاب عليه عدم الدقة والموضوعية في النتائج لأنها تتم بشكل انتقائي عشوائي غير معبر عن الأرقام الحقيقية.

3- **الرقابة المستمرة:** يتضح أسلوب الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها

محاسب الإدارة، حيث يتم الفحص والمراقبة بشكل دائم ومستمر للمستندات والقيود المحاسبية للجهة الخاضعة للرقابة طوال العام.

4- **الرقابة الدورية:** وتتم الرقابة على فترات دورية خلال سنة، كأن تقوم أجهزة الرقابة

الخارجية بمراجعات دورية لبعض الوحدات الخاضعة لرقابة أو في حالة جرد المخازن في فترات تحددها الإدارة، أو جهة الرقابة أو في حالة إجراء الرقابة السنوية على الحسابات النهائية لكل عام وإصدار التقرير الرقابي السنوي.[1]

المطلب الثاني: أدوات ومتطلبات الرقابة المالية

أولا: أدوات الرقابة المالية: تستخدم الإدارة عددا من الوسائل والأدوات وتختلف هذه الوسائل

والتي تختلف باختلاف حجم وظروف المشروع وحاجاته، بالإضافة إلى ملاءمتها مع المعايير التي تم وضعها مسبقا، ومن أهم هذه الأدوات الملاحظة الشخصية، الموازنات التخطيطية، التقارير والسجلات، البيانات الإحصائية والرسوم البيانية بالإضافة إلى الخرائط الرقابية.

1- **الموازنات التقديرية:** وهي خطة رقابية مالية رقمية توضح النتائج المستوفية لفترة

زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة ولكي تعتبر الموازنة أداة من أدوات الرقابة ينبغي أن يراعى في إعدادها الأسس السليمة والمتمثلة في اشتراك معظم المعنيين بالنشاط وأن تعتبر عن الفترات الزمنية بدقة ويفضل أن يقسم إلى فترات زمنية قد تكون نصف أو ربع سنويا، وتقسيم الموازنة إلى ما يلي:

2- **موازنة المبيعات:** تعتبر حجر الأساس في الموازنة التقديرية الشاملة لأن التخطيط للوصول إلى

حجم معين من المبيعات يساهم إسهاما مباشرا في تحديد الموازنات التقديرية الأخرى كالإنتاج، التسويق

---

[1] لطفي فاروقي ولاقي، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي 2015، ص:43.

التكاليف، الصناعة غير المباشرة، الميزانية النقدية.....إلخ. [1]

- **موازنة الإنتاج**: يتم استخدام الوحدات المادية والوحدات النقدية وهي تضم

مجموعة من الموازنات مثل موازنة العمل المباشر سواء بالساعة، موازنة الآلة بالساعة، وموازنة المادة الخام بالطن أو الكيلو، موازنة المساحة بالأقدام، زمن ثم موازنة الإنتاج بالوحدات المنتجة والقيمة.

- **موازنة الدخل والنفقات:** وتعتمد هذه الموازنة اعتمادا كليا على موازنة

المبيعات من خلال التنبؤ بحجم المبيعات المتوقعة ومن ثم التعرف على التكاليف التي تكبدتها المنشأة من جراء بيع هذه الكمية.

- **موازنة نفقات رأس المال:** وتوضح هذه الأداة كيفية إنفاق رأس المال بين

المباني والأراضي والآلات والأثاث والمخزون سواء كانت في الأجل القصير أو الطويل.

- **الموازنات النقدية:** يتم فيها التنبؤ بحركة النقود لديها من مقبوضات ومدفوعات لأخذ الوقت الكافي للتخطيط لتغطية أي عجز متوقع في النقد أو الاستثمار الفائض منه بأعلى مردود ممكن، ولعل أهم أغراض الموازنة التقديرية هو تجنب المفاجآت في السيولة النقدية حيث يجب على الشركة أن تكون قادرة على تأمين السيولة النقدية واللازمة لمواجهة الالتزامات والمصروفات التي لا تحتمل التأخير.

1- **النسب المالية:** تعد النسب المالية مؤشرات هامة لأغراض الرقابة المالية على نتائج
منظمات الأعمال والحكم على وضعها المالي، وهناك نسب مالية كثيرة تستخدم في التحليل المالية كنسب
الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط....إلخ.

2- **القوائم المالية:** تعد القوائم المالية من بيان الدخل والميزانية العمومية المصدر
الأساسي للمعلومات التي تحتاجها إدارة المنظمة لتقييم النتائج وتحقيق الأهداف ومن الجدير بالذكر أن الرقابة على القوائم المالية تأتي من عدة جوانب أهمها المقارنة بين نتائج السنة الحالية ونتائج السنة الماضية في كل بند من بنود بيان الدخل والميزانية.

3- **الرقابة بالملاحظة الشخصية:** هذه الوسيلة تتطلب ذهاب المدير مباشرة إلى موقع
التنفيذ ليقوم بنفسه بالاطلاع على سير العمل ونتائج التنفيذ وتقييم الأداء والكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها، من المعروف أن المدير الذي يرى نفسه عن الاطلاع على سير العمل في موقعه فإنه يضع بذور الانحرافات، فقد لا يفهم المرؤوسين ابتعاد رئيسهم وربما يفسرونه عدم اهتمام بالعمل.

كما يتم استخدام الطرق الأخرى في الرقابة دون اللجوء إلى الملاحظة الشخصية اطلاقا، يعني أن المدير لا يؤدي عملا رقابيا متكاملا كما أن المغالاة في استخدام هذه الطرقة قد يؤدي إلى نتائج عكسية وذلك بسبب المضايقات التي ربما تسببها الملاحظة الشخصية للمرؤوسين مما يدفعهم لتفسيرها على أنها عدم

---

[1] زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر، عمان، الجزء 7، 1996، ص:97-99.

ثقة بهم وتقل بالتالي فعالية الأداء. كما أن الاعتماد الكامل على الملاحظة الشخصية اعتمادا كليا يحتمل أن يفقد النظرة الشاملة للأعمال من جراء اهتمامه بالتفاصيل الدقيقة، كما أن المدير واضعا كل وقته المخصص لأعمال الرقابة في قراءة وتحليل الأداء لا يمكن أن يؤدي عملا رقابيا متكاملا. [1]

4- **التقارير:** من خلالها يتعرف المدير على مستوى الكفاءة في التنفيذ وبمقارنة هذا
المستوى بالمعيار يحدد الأداء المطلوب وتمكين المدير من تحديد الانحرافات ونقاط الضعف ويحبذ المديرون التقارير المكتوبة حتى بالنسبة للموضوعات التي سبق وأن تلقوا فيها تقارير شفوية يشترط في التقرير أن يكون دقيقا وصادقا، والتقارير قد تكون تنفيذية أي توضح مسار العمل وقد تكون استشارية حيث تساعد المدير على اتخاذ القرارات ومن أنواعها التقارير الدورية بعد انتهاء كل مرحلة من مراحل المشروع وقد تكون يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، وتقارير الفحص، تقارير قياس كفاءة الموظفين، تقارير التوصية وهدفها الأساسي المساعدة في حل بعض المشكلات من خلال عملية تحديد وتقييم البيانات، والمذكرات وهي عبارة عن رسائل متبادلة بين الأقسام والوحدات المختلفة في المنشأة، والتقارير الخاصة وترتكز على بنود مالية وغير مالية ويعتمد على نماذج رقابية معينة.

5- **البيانات الإحصائية والرسوم البيانية:** وتستخدم في النشاطات التي لا يتيسر تسجيل نتائجها أو توضيحها ماليا أو محاسبيا مثل ما يتعلق بالتطور التاريخي، التنبؤات، المقارنات على أساس السلاسل الزمنية، سير العمليات الجارية، وإذا عرضت تلك البيانات على هيئة أشكال أو خرائط أو رسوم بيانية، حيث يمكن إجراء مقارنات بين مختلف النتائج بالنظرة السريعة.

6- **الخرائط الرقابية:** حيث كان لهنري جانت الفضل في ابتكار الخرائط الرقابية التي

لا زال العمل الرقابي يسير على أساسها في الكثير من النواحي، ومن أهم هذه الخرائط سجل الآلة، سجل العامل، خريطة التصميم، خريطة تقدم العمل، ولقد تم الإشارة إليها عند الحديث عن الرقابة على الأعمال الإدارية.

ثانيا: متطلبات الرقابة المالية: حتى تكون الرقابة المالية فعالة يجب أن تتوافر فيها مجموعة

من المتطلبات وهي كالتالي:

- **يجب أن تعكس الرقابة الخطط والمراكز:** فكل خطة لها مواصفاتها وخصائصها ويحتاج المدير إلى معرفة المعلومات المتعلقة بتفاصيل هذه الخطط حتى يمكن مراقبتها بالأسلوب المناسب وكذلك فإن أسلوب لنائب مدير الإنتاج لن يكون مناسبا لملاحظة العمال، ورقابة إدارة المبيعات تختلف عن رقابة إدارة التمويل أو إدارة المشتريات، بعض وسائل الرقابة مثل: الميزانية، معايير التكلفة، الوقت، والنسب المالية قد يكون لها تطبيق عام في مختلف المواقف، ومع ذلك يجب ملاحظة عدم افتراض أن أي من هذه الأساليب يمكن تطبيقها بالكامل في أي من هذه المواقف.

---

[1] عبد الباري درة، محفوظ جودة، أساسيات في علم الإدارة الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص:290-291.

- **يجب أن تعكس الرقابة الشخصية كل مدير ومسؤولياته:** فيجب أن يتناسب أسلوب

الرقابة مع شخصيات كل مدير على حدى فالمفروض أن نظام الرقابة والمعلومات يهدف إلى مساعدة المدير في تنفيذ وظائف الرقابة، فإذا كانت معلومات الرقابة من ذلك النوع الذي لا يستطيع المدير تفهمه، وأنها تكون غير مفيدة فمثلا بعض الأفراد مثل المحاسبين والأخصائيين يفضلون أن تظهر معلوماتهم في شكل جداول معقدة للبيانات أو شكل متعدد النتائج المطبوعة لمحاسب الإلكتروني، والبعض الآخر يفضل المعلومات في شكل خرائط ورسوم بيانية، أو في صور معادلات رياضية، ومن المهم أن تعد المعلومات بالصورة التي يفهمها المدير حتى يستطيع استيعابها.

- **يجب أن تظهر الرقابة الاستثناءات والنقاط الحرجة:** فالتركيز على الاستثناءات

والانحرافات عن المعايير تسمح للمديرين بتتبع وكشف الأشياء التي يجب أن يوجهوا جهودهم إليها.[1]

فبعض الانحرافات قد تبدو قليلة الأهمية ولكن لها تأثير أكبر من الاستثناءات الكبيرة.

- **يجب أن تكون الرقابة موضوعية:** فعندما تكون الرقابة شخصية فإن شخصية المدير أو المرؤوس سوف تؤثر على تقييم الأداء بصورة غير مرغوب فيها ولذلك فإن الرقابة الفعالة تتطلب الموضوعية والدقة والمعيار الموضوعي، والمعيار الموضوعي قد يكون في صورة كمية أو نوعية وفي كلتا الحالتين يجب أن يحدد بدقة.
- **يجب أن تكون الرقابة مرنة:** يجب أن يتضمن نظام الرقابة عناصر المرونة التي تسمح

بالمحافظة على تشغيل العمليات بالرغم من حدوث بعض الانحرافات الناتجة من الفشل في توقع التغيرات المستقبلية.

- **يجب أن تكون الرقابة الاقتصادية:** أي أن الرقابة يجب أن تستحق تكاليفها، أو أن

الفائدة التي تعود منها أكثر من تكاليفها، ومن الناحية العملية يجد المدير صعوبة في تحديد نظام الرقابة الأمثل وماهي تكاليفه ففائدة الرقابة تختلف حسب أهمية النشاط وحجم العمليات، والمصروفات التي قد يتحملها المشروع في حالة غياب الرقابة، والمساهمة التي يستطيع نظام الرقابة تقديمها.

- **يجب أن تؤدي الرقابة إلى تصحيح الانحرافات:** فالنظام الرقابي الملائم هو الذي

يكشف عن الانحراف والمسؤول عنه، وتأكيد أن بعض الإجراءات التصحيحية سوف تتخذ.

المطلب الثالث: معوقات وطرق حل الرقابة وسبل نجاحها

أولا: معوقات الرقابة المالية: وفقا للخلفية العلمية الحديثة ودراسة واقع الحال المعاش فإنه يمكن تلخيص المشكلات التي تجابه أجهزة الرقابة المالية في الآتي:

- قصور وسائل المساءلة في المخالفات المالية حيث تقتصر صلاحية أجهزة الرقابة المالية

---

[1] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، اسكندرية،2007، ص:284.

(الداخلية والخارجية) بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية في الكشف فقط عن هذه المخالفات ولفت النظر إليها والمطالبة. بمعالجتها، دون أن يكون هناك حق قانوني مباشر لهذه الأجهزة في مساءلة ومحاكمة الموظفين عما يرتكبون من مخالفات.[1]

- على الرغم من أن قوانين الرقابة المالية الخاصة بهذه الأجهزة تلزم الجهات الخاضعة

للرقابة بالإجابة على استيضاحات المراقبين الماليين الممثلين لهذه الأجهزة وذلك خلال فترة محددة.

- تعاني أجهزة الرقابة المالية من نقص كبير في الكوادر المتخصصة، وتدني المستوى العلمي

والفني والخبرة في مجالات الرقابة للكوادر العامة مما ينعكس سلبا على فعالية العملية الرقابية.

- تداخل اختصاصات أجهزة الرقابة المالية الداخلية والخارجية مع بعضها البعض، الأمر

الذي يحتم إعادة النظر في تشريعات هذه الأجهزة لإزالة التدخل فيما بينها وفي نفس الوقت تدعيم أفكار منسوبي هذه الأجهزة فيما يتعلق بوحدة الهدف من أدائهم لمهامهم الموكلة.[2]

- لا تتمتع أجهزة الرقابة المالية بميزة الاستقلال التام داخل الوحدات الإدارية.
- ضعف قانون الرقابة المالية المعمول به وقدمه وعجزه عن مواكبة التطورات الحديثة

في مجال الرقابة المالية، بحيث لم يعد هذا القانون قادر على تلبية متطلبات الرقابة المالية.

- الاستخدام النسبي بأجهزة الرقابة المالية لتكنولوجيا الحسابات الالكترونية وملحقاتها

المختلفة وانحسار الفهم بأهمية التكنولوجيا في مفاهيم ضيقة إلى الحد البعيد ولا يزال عمل هذه الأجهزة الرقابية يعتمد بشكل أساسي على الطريقة اليدوية.

- غياب المفهوم العلمي لأهمية نظام الحوافز في شأن رفع الروح المعنوية لمنسوبي أجهزة

الرقابة المالية ومن ثم تحسين كفاءة الأداء.

- تملل من العمل الذي يظهر واضحا على بعض الأفراد، والذي قد يعد مؤشرا على ضعف

الشعور بالانتماء مشكلات التحفيز، ظهور الصراعات والنزاعات وعدم التعاون وعدم التنسيق بين الأفراد.

ثانيا: حلول لمعالجة مشكلات ومعوقات الرقابة المالية

لتفعيل دور أجهزة الرقابة المالية يجب:

- أن يتوافر للجهاز الأعلى للرقابة (جهاز الرقابة المالية)، رقابته المالية بروح حرة ومستقلة

مع مراعاة عدم الاصطدام مع الإدارة.

- ضرورة مراجعة التشريعات التي تحكم عمل الأجهزة الرقابية سواء كانت مالية بحتة أو

إدارية لإزالة التعارض بين نصوص هذه التشريعات وإزالة التداخل بين عمل هذه الأجهزة بما يضمن حسن سير العمل ويؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية هذه الأجهزة.

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص:286.

[2] علي خلف عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص:24.

- وضع القوانين والتشريعات الرقابية التي تلزم الإدارات الخضوع للرقابة المالية والبدء

الجدي بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على كافة المستويات.[1]

- يجب ألا تقتصر تشريعات الأجهزة الرقابية على التأكد من تحقيق الإدارات لأهدافها

واكتشاف المعوقات والمخالفات، ولكن يجب أن تعني هذه التشريعات بوسائل العلاج وسبل الإصلاح لذلك لابد من إعطاء صلاحية كافة لأجهزة الرقابة المالية وتمكينها من تصويب

المخالفات والأوضاع الخاطئة وتحويل موظفي هذه الأجهزة الصلاحيات الضابطة العدلية في ممارسة وظائفهم.

- تفعيل نظام الحوافز على الأداء في أجهزة الرقابة المالية من خلال مقارنة ما هو مخطط

لعمل المراقبين الماليين مع الأداء المنفذ من قبلهم، إضافة إلى تحسين الرواتب والامتيازات المالية الأخرى
الخاصة بمنسوبي هذه الأجهزة لضمان استقلاليتهم ونزاهتهم وكفاءتهم في أداء المهام الموكلة.

- رفض أجهزة الرقابة المالية بموظفين مختصين وذوي كفاءات علمية وعملية في مجالات

الرقابة المالية، إضافة إلى مرورهم باختبارات جدية وعلى درجة من الصعوبة لعقد دورات تدريبية بصفة مستمرة لتطوير مهاراتهم في مجالات الرقابة المالية واتجاهاتها الحديثة، هذا مع اعتماد تكنولوجيا الحاسبات كمدخل أساس لتطوير المهارات.

- ضرورة وجود آلية للتنسيق والتعاون بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، فكلما

زادت فعالية الرقابة الداخلية كلما سهل على المراقب الخارجي تحديد نسبة ونطاق الاختبارات المطلوب إجرائها ومن ثم كسب الوقت والجهد وإحكام السيطرة على المال بشكل أكثر فعالية.

- إعطاء كافة الصلاحيات من قبل الإدارة العليا لمسؤول الرقابة بالمنشأة في الاطلاع على

جميع العمليات المالية والإدارية والتسويقية داخل هذه المنشأة.

- حضور مسؤول الرقابة بالمنشأة جميع الاجتماعات التي تعقد داخل هذه المنشأة.[2]

ثالثا: سبل نجاح الرقابة المالية

إن وظيفة الرقابة في شكلها المعقول والمقبول تتصل عموما بعمل المؤسسة ككل، كما ترتكز
على كل العناصر التي لها صلة بعناصر الإنتاج، فهذه الوظيفة هي تحديدا واضحا للمخطط والنتائج المتوقع حصولها واكتشاف الأخطاء والانحرافات ومواطن الضعف في التنفيذ بالعمل على تصحيحها أو السيطرة عليها لخدمة الخطة الموضوعة، إلى جانب هذا ترتبط وظيفة الرقابة بالتخطيط وأن فاعليتها لا تكون إلا من خلال قرارات تخطيطية دقيقة، وهناك خطوات بديهية لوظيفة الرقابة هي:

- إن نطاق الرقابة يشمل كافة الأعمال والتصرفات في المؤسسة وتشمل كافة المستويات

التنظيمية، فهي لا تقتصر على مستوى دون الآخر.

---

[1] مهدي الحاوري، الرقابة المالية، عن الموقع: https: www.Face book.com / .../472615599، تاريخ الاطلاع: 09 أفريل2019، ص:08.

[2] محمود حسين عيسى، مشكلات التب تواجه عملية الاتخاذ القرارات ومساهمات في الحل، شبكة الألوكة، عن موقع: www.alukah.net/culture/0/3646، تاريخ الاطلاع: 09 أفريل2019، ص:06.

- يشمل نطاق الرقابة تحديد مراكز المسؤولية عند حدوث هذه الأخطاء والانحرافات

ومحاولة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.[1]

تنطوي وظيفة الرقابة على عملية مقارنة التصرفات الفعلية بالخطط الموضوعية هذه المقارنة تتطلب إجراءات تصحيحية في حالة اكتشاف الانحرافات وتعديلها، لأنه من النادر جدا أن نجد تواف قبين ما تم أو خطط له لتحقيقه وبين ما لم يحقق بالفعل لهذا تبرز الرقابة من أجل التحقق من أداء العمل وتنفيذا للبرامج وفق أهداف التنظيم، وفقا للقواعد والإجراءات والتعليمات وأوامر التي تصدر من مستويات مختلفة في التنظيم لتنفيذ ما تقدم.[2]

[1] منتديات ستار تايمز، شروط نجاح الرقابة بواسطة الميزانيات التقديرية، على الموقع: www.star times.com/?t=16392300، تاريخ الاطلاع: 20-05-2019.

[2] حسام دعزيني، مرجع سبق ذكره، ص:12.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه حول مفهوم الرقابة وما تتضمنه من أنواع وأهداف وأساليب تنفيذها

يمكن القول بأنها عملية أساسية في المؤسسة فهي تكفل سير الأعمال بصورة منظمة ومستمرة كما أنها تكفل تقييم الأداء وتقويم الانحراف وتصحيح الأخطاء ومعالجة أوجه النقص والإهمال وهي تساعد كذلك على اكتشاف الكفاءات الإنتاجية في أقصر وقت وبأقل تكلفة وهي وسيلة لضمان احترام القوانين والأنظمة، الأمر الذي يكفل دعم الإدارة وتقويتها ومنع تفككها أو انهيارها، لذلك نجد بأن عملية الرقابة المالية تعتمد على العديد من الآليات والأساليب من أجل ضمان متابعة ومراقبة إنجازات المؤسسة والتحكم الجيد في أدائها.

الفصل الثاني: أثر الرقابة المالية في تحسين جودة القوائم المالية

تمهيد:

تعد القوائم المالية الختامية لأية مؤسسة الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة
المالية، والهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية، وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر المعلومات حول المنشآت

الاقتصادية إلا أن التقارير المالية الختامية تحتل الأول من بين هذه المصادر، وذلك لعدة أسباب أهمها:

1- مصداقية هذه القوائم وما تحتويه من معلومات، حيث تتم مراجعتها من قبل محاسب
قانوني لإجازتها قبل النشر.

2- التكلفة البسيطة المتكبدة جراء الحصول على هذه التقارير مقارنة مع غيرها من مصادر
المعلومات. إلا أن أبرز المشاكل التي تواجهها الفئات المستخدمة للمعلومات المالية السنوية في أنها لا تلبي المتطلبات المختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود بعض نواحي القصور في هذه البيانات من حيث اشتمالها على المعلومات الملائمة، وهي تلك التي يحتاجها المستخدمون لاتخاذ قراراتهم المختلفة، وقد يكون سبب مثل هذا القصور تنوع الجهات المستخدمة للقوائم المالية، أو قد يكون بسبب عوامل أخرى أهمها تكلفة إعداد هذه المعلومات المالية أو تعارض المصالح فيما بين الإدارة من جهة، والأطراف الخارجية الأخرى المستخدمة للمعلومات المالية من جهة أخرى.

وتبقى القوائم المالية الختامية لأي مؤسسة من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على
سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، والوسيلة الرئيسية لأطراف مختلفة في عملية ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة.

المبحث الأول: مدخل للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون
والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة مالية سابقة، وتعتبر أهم مخرجات النظام المحاسبي فهي عرض منظم للبيانات والمعلومات المالية، التي تقدم للمستفيدين منها تخصصاتهم ومستوياتهم بما في ذلك من لهم قدرة محدودة على فهمها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

كون أن القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات
للمستفيدين فهي احدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفء لابد أن تتميز بمجموعة من الخصائص. [1]

أولا: تعريف القوائم المالية: هناك كثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى
الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية. حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها، كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، فيمكن القول إن التقارير المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، فالقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية. [2]

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها: تتمثل القوائم المالية الرئيسية في كل
من الميزانية أو قائمة المركز المالي، جدول حساب النتائج، جدول السيولة النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، ولزيادة منفعتها ترفق هذه القوائم بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعة، مصر، 2005، ص:35.

[2] سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية،2000، ص:20.

1- **الخصائص النوعية للقوائم المالية:** حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية
ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة،[1] وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في:

الجدول رقم (II -1): الخصائص النوعية للقوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب [2]	الملائمة أو الدلالة[3]	المصداقية والعدالة	القابلية للمقارنة

- لا تكون معقدة. - يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	- حتى تكون معلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصانع القرار، حيث تؤثر على قرارات اقتصادية لمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار. - تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.	- يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث. - أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.	- قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة.

[1] أمين السيد أحمد لطفين، إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعة، 2008، ص50.

[2] Bernard raffournier, les normes comptables internationales, economica, paris, 1996, p15.

[3] يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص101.

2- مكونات القوائم المالية: تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، فقد أعطى مجلس معايير المحاسبة المالية درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية الأربع المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول السيولة النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة، ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة لكي تؤدي دورها بالشكل الصحيح، ويأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع لعملية القياس نفسها، مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها، وبتالي تعطي القوائم المالية صورة واضحة عن الوضعية المالية المنشأة.[1]

ثالثا: أهداف القوائم المالية تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز

المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا تنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية جيدة ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه. [2]

ومن أجل ما تم ذكره فإن تحديد أهداف التقارير المالية التي تتطلب الإلمام بالمقومات التالية:

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ

القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها. [3]

- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية

المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين. [4]

- تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة القيام

بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في

المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. [5]

- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة

---

[1] bernardraffournier, op-cit, p13.

[2] شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، جامعة باتنة، سنة 2009، ص:66.

[3] رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص:145.

[4] يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة، مرجع سابق ذكره، ص:98.

[5] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق ذكره، ص:164.

المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.

المطلب الثاني :الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

يستخدم بيانات ومعلومات القوائم المالية ومرفقاتها عدد كبير من المستفيدين داخل وخارج
الوحدة الاقتصادية حيث يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها.

كما يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، حيث أن المستفيدين الخارجيين ليست لهم سوى القوائم المالية، كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومقدرتها على تحقيق الأرباح حاليا ومستقبلا، ودرجة نمو وتطور هذه الوحدة وتحسين نتائج أعمالها من سنة إلى أخرى.

ويعتبر سوق الأوراق المالية والمستثمرين والمصارف والموردون والدائنون والموظفين والإدارة والعمال والمحاسبين الماليين والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة، وضمان الاستثمار والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية، والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والباحثين من أهم المستخدمين أو المستفيدين من القوائم المالية، وكل مجموعة لها مصالحها الخاصة ولها وجهة نظرها الخاصة وتركز على بيانات معينة تعنيها أكثر من غيرها في هذه القوائم. [1]

أولا :تقسيم المستخدمون حسب المصلحة:

لقد تم تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، حيث القسم الأول يحتوي على
مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع أما القسم الثاني فإنه يضم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة وقد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة – عرض القوائم المالية، الجزء الأول، مرجع سلبق ذكره، ص: 75-76.

الجدول رقم (II -2) :المستخدمون للقوائم المالية واحتياجاتهم

المستخدمون	احتياجات المستخدمون

ذوي المصلحة المباشرة: [الحاليين والمحتملين]: قصيرة وطويلة الأجل	(1) القياس الشامل للأداء: أ-مقاييس مطلقة ب-بالمقارنة مع الأهداف والمعايير (2) تقييم أداء الإدارة: أ-الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد ب-المسؤولية القانونية
ذوي المصلحة غير المباشرة	(3) التوقعات المستقبلية : أ-الأرباح ب-التوزيعات والفوائد ج-الاستثمارات د-التوظيف (4) الحكم على المركز المالي أ-تقييم السير المالي ب-تقييم درجة السيولة ج-تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد (5) تخصيص الموارد (6) تقييم الديون وحقوق الملكية (7) تقييم الالتزام باللوائح والقوانين (8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص16.

ثانيا: تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة:

ولقد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (II -3) :المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة

المعلومة ← / المستعمل ↓	نتائج المؤسسة	تقييم التسيير	آفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	مقارنة بين المؤسسات	احترام القوانين	مساهمة في تطوير مساهمة المجتمع
المستثمرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقرضون	+	+	+	+	+	+			
مكاتب الاستشارة	+	+	+	+	+	+	+		
الزبائن			+	+	+	+			
الموردون				+	+	+			
مصالح الضرائب	+					+			
عامة الناس	+								
المجموع	05	03	04	05	05	06	02	02	02
الترتيب	02	06	05	02	02	01	07	07	07

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص:17.

ثالثا :الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للبنوك: بالنسبة للبنوك يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية كالتالي:[1]

1- **المودعون والمقرضون:** أصحاب الودائع والسندات يحصلون على عوائدهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه المصارف خسائر أو ظروف سيئة فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر وبالتالي فإن القوائم المالية [قائمة المركز المالي] ، تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال فيه أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.[2]

2- **المساهمون:** يعتبر المساهمين أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، في نفس الوقت أكثر الأطراف التي تجني مكاسب في حالة نجاح البنك، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات ليتمكنوا من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ قرا راتهم المتعمقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة.

3- **الإدارة:** يمكن للإدارة من خلال تحليل القوائم المالية مراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير حيث تجري عملية التحميل بصفة مستمرة نظرا لقدرتها اللامحدودة في الاطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها لتمكنها من الرقابة على أعمال البنك.

---

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص :05-25.

[2] عبد الجابر السيد طه، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد التاسع، 1999، ص: 268.

4- **الجهات الحكومية:** كما سبق وأشارنا في الفصل السابق أن البنك يقدم بصفة دورية
ومستمرة معلومات للجهات الحكومية وعلى رأسها البنك المركزي لتمكينه من القيام بدوره الرقابي والإشرافي على أكمل وجه.

5- **مرا قب الحسابات:** يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات
والإيضاحات الكافية، لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إظهار القوائم المالية للبنك لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية، وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة وتأكيد للقوائم المالية التي يعدها البنك. في الأخير نقول إن القوائم المالية ذات أهمية كبيرة للعديد من الطوائف المختلفة المستخدمة لها، وعلى قدر دقة البيانات والمعلومات التي تحتويها هذه القوائم تكون دقة القرارات التي تصدرها الطوائف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية.

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية IAS التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية
كبيرة باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، حيث كانت اللجنة عند نشأتها ترتكز على طريقة العرض والإفصاح في البيانات المالية أكثر من اهتمامها بطرق القياس والاعتراف، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي (1)**" عرض البيانات المالية "** والمعيار المحاسبي الدولي (30)" **الإفصاح عن البيانات للمصارف والمؤسسات المالية المتشابهة"** ، تم تخصيص في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير. [1] حيث يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة وذلك عبر الفترات المالية المتتالية، وإمكانية مقارنتها مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون ذات جودة عالية يجب أن تكون ملائمة وذات مصداقية وموثوقية. وبناءا عليه فإن تتلخص أهداف المعيار في: [2]

-تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.

-التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر القنوات المالية
المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.

-تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحدد الحد الأدنى من البيانات الواجب
نشرها في القوائم المالية.

-لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة
ومحددة، بل تركت هذه التفاصيل للمعايير الأخرى. [3]

[1] شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، 2009.ص:80.

[2] نعيم سابا خوري، تحرير خدمات المحاسبة والتدقيق، المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، العدد 71-7، 2007، ص:2.

[3]محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والمحمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص:20.

وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتلتزم المنشآت على اختلافها بإعداد أربعة قوائم أساسية هي: [1]

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- جدول التدفقات النقدية.
- الملاحق والإيضاحات.

أولا: الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي Le Bilan: قائمة المركز المالي هي ملخص تاريخي

لكل من الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة، والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات، حيث يوجد مفهومان أساسيان للمركز المالي كما يوضحه الشكل التالي: [2]

الشكل رقم (II -1): مفهوم المركز المالي

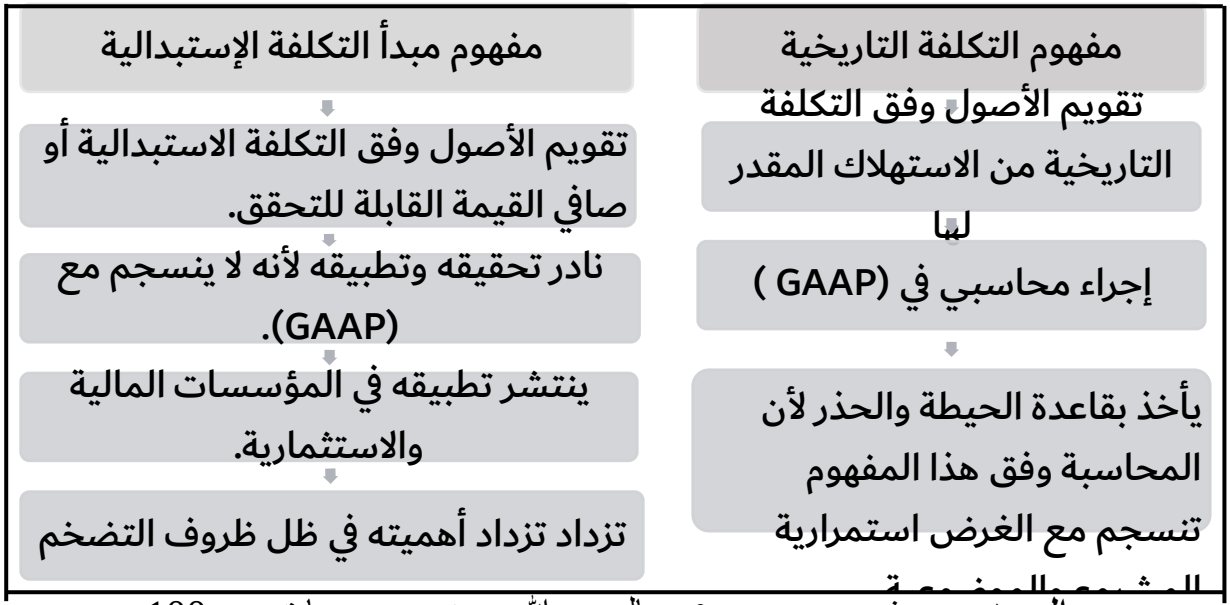

المصدر :يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله حسن، مرجع سابق، ص100 .

[1] محمد سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص:45.

[2] محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، اساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر، 2006، ص:20.

ويمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة يقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة بتاريخ معين، كما يتم فيها عرض الوضع المالي لمنشأة معينة في نقطة زمنية معينة، وقد جاء بتبويب عناصر قائمة المركز المالي في شكلها الرئيسي إلى: [1]

- أصول ثابتة، أصول متداولة، خصوم متداولة، حقوق الملكية، خصوم طويلة الأجل.[2]

حدد المعيار الدولي الأول عددا من العناصر التي ينبغي عرضها في صلب قائمة المركز المالي:[3]

الجدول رقم (II -4) :عناصر قائمة المركز المالي

الأصـــول	الخصـــوم
الآلات والمعدات و التجهيزات	حسابات دائنة
الممتلكات العقارية	مخصصات
الأصول غير الملموسة	التزامات مالية
الأصول المالية	التزامات ضريبة جارية
الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية	التزامات ضريبة مؤجلة
الأصول البيولوجية	احتياطات
أصول ضريبية مؤجلة	حصة الأقلية
المخزون	حقوق المساهمين
الحسابات المدينة	الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محازة بغرض البيع
أصول ضريبية متداولة	
النقدية و ما في حكمها	
أصول محازة بغرض البيع	
أصول تشتمل مجموعة معدة للبيع	
IFRS	

[1] ج
[2] فق
99

[3] حسين قاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سابق ذكره، ص:276.

أما الجدول الآتي فيوضح بنود ميزانية الأصول:

الجدول رقم (II -5) :ميزانية الأصول في N/12/31

الأصول المالية	الإجمـــــالي N	الاهتلاكات /أرصدة N
الأصول المثبتة (غير الجاريـــة)		
فارق الشراء	ح207	ح2707 و2907
التثبيتات المعنوية	ح20 (خارج 207)	ح280 (خارج 2807)
التثبيتات العينية	ح21 و22 (خارج 229)	ح290 (خارج 2907)
التثبيتات الجاري إنجازها	ح23	ح281
التثبيتات المالية	ح265	و282و291و292
السندات الموضوعة موضع المعادلة	ح26 (خارج 265 و269)	ح293
المؤسسات المشاركة	ح271 و272و273	
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	ح274 و275و276	
السندات الأخرى المثبتة		
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية		
مجموع الموجودات غير المتداولة		
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	ح30 إلى ح38	ح39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الـــزبـــائن	ح41 (خارج 419)	ح491
المـــديـنون الآخـــــرون	ح409 مدين [42و43و44 (خارج 444 إلى 448) 45 و46و486و489]	ح495 و496
الضـــرائب	ح444 و445 و447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين ح48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات وأصول مالية جارية	ح50 (خارج 509)	
أموال الـــخـــزيـنـــة	ح519 وغيرها من المدين (51 و 59 و52 و53 و54)	
مجموع الأصول المتداولة		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول عام 1430ه الموافق ل 25

مارس سنة 2009، ص:23.

أما الجدول الآتي فيوضح بنود ميزانية الأصول:

الجدول رقم (II -6) :ميزانية الخصوم في N/12/31

التعيين	المالية
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المبررة العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية/ النتيجة الصافية للمجموعة رؤوس الأموال الخاصة الأخرى (ترحيل من جديد) حصة الشركة المدمجة (1). حصة ذوي الأقلية (1).	ح101 و108 ح109 ح104 و106 ح105 ح107 ح12 ح11
مجموع رأس المال (1).	
القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سافا	ح16 و17 ح134 و155 ح229 ح15 (خارج 155) 131 و132
مجموع الخصوم الغير الجارية (02)	**75 925 054,25**
الموردين والحسابات المتعلقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم	ح40 (خارج 409) دائن 444 و445 و447 ح419 و509 دائن [42و43و44 (خارج 444 إلى 447) 45و46و48] ح519 وغيرها من الديون 51و52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:23.

ثانيا :جدول حسابات النتائج Le compte de résultat: هوعبارة عن بيان موجز بالمصروفات

والإيرادات التي حققتها الشركة خلال السنة المالية، يصف عمليات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية الإيرادات والتكاليف، يتم الاعتراف عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد

عند الزبائن. الحد الأدنى من المعلومات التي سيتم تضمينها في جدول حساب النتائج. تحليل النفقات بطبيعتها:

- الهامش الإجمالي.
- القيمة المضافة.
- فائض التشغيل الإجمالي.
- الدخل من الأنشطة العادية.
- الإيرادات والمصروفات المالية.
- الضرائب والضرائب والمدفوعات المماثلة.
- خسائر الاستهلاك وانخفاض القيمة في الممتلكات والمنشآت والمعدات.
- منتجات استثنائية ونفقات غير عادية.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع للشركات.

والنتيجة تشمل المصاريف أو الإيرادات التي نشأت خلال السنة على الرغم من أنها معروفة بين نهاية العام وتاريخ إعداد البيانات المالية.[1]

تعرف قائمة الدخل بأنها مكونا رئيسيا في التقارير المالية الدورية للمنشأة، والتي تعبر عن
معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للمنشأة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، وغالبا ما تكون سنة كاملة .حيث يجب على الإدارة الاهتمام أكثر بهذه القائمة كون أنها محط اهتمام وتركيز مستخدمي القوائم المالية.[2]

أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى ضرورة تقديم إفصاح ملائم في قائمة الدخل [معيار فقرة 80] حيث
يتم عرض نتائج النشاط الأساسي لمشاركة بشكل تفصيلي، كما يتم أيضا الإفصاح عن صافي النتائج للأنشطة الأخرى لتلك الشركة، حيث أيد المعيار المحاسبي الدولي الأول اعتماد مدخل العمليات في قياس صافي نتائج الأعمال للشركة.[3]

وفيما يلي عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

---

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق ذكره، ص:226.

[2] هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية-دليل التطبيق، الدار الدولية لاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص:30.

[3] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها حالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01-31 الجزء الأول، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص:60.

التعيين	N

رقـم الأعـمـــال (المبيعات) تغير المخزونات والمنتوجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنـتـاج المثبت إعانات الاستـغـــلال	ح70 ح72 ح73 ح74
1. إنـتـاج السنة الـمـاليـــة (1)	
المشـتريـات المـستـهلـكـة الـخدمـات الـخـارجيـة واستـهلاكيـات أخـــرى	ح60 ح61 و62
2. استـهـلاك الـمـاليـة (2)	
3. الـقيـمـة الـمضـافـة للاستغـلال (2-1)	
أعباء المستخدمين الضـرائـب والـرسـوم والمدفوعات الأخرى	ح63 ح64
4. الـفـائـض الـخـام للاستغـلال	
المـنـتـوجـات العملياتية الأخـــرى الأعـبـــاء العملياتية الأخـــرى المخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة اسـتـرجـــاع على خـسـائـر الـقيمة والـمؤونات	ح75 ح65 ح68 ح78
5. الـنـتـيـجـة العملياتية	
المـنـتـوجـات المـالـيـــة الأعـبـاء المـالـيـــة	ح76 ح66
6. الـنـتـيـجـة الـمـالـيـة	
7. النـتـيـجـة الـعـادية قـبـل الـضـرائـب (6+5)	
الضـرائـب الواجب دفعها عـن النـتـائـج العـاديـة الضـرائـب المؤجلـة (تغيرات) عن النتـائـج العـاديـة	ح695 و698 ح692 و693
8. النـتـيـجـة الصافية للنشاطات العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها) عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	ح77 ح67
9. النتيجة غير العادية	
10. صـافي نـتيجـة السنة للـمـاليـة	

الجدول رقم (II -7) :جدول حساب النتائج حسب الطبيعة في N/12/31

ثالثا :جدول تغير الأموال الخاصة Le tableau de variation des capitaux propres:

يمثل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلًا للحركات التي أثرت على كل عنوان من العناوين التي

تشكل حقوق الملكية خلال العام يتيح إلى تسليط الضوء على المعاملات التي تسبب التغيير في الأسهم وفي نهاية المطاف خلق ثروة للشركة.

هو بيان التغيرات في الأسهم وتحليل للحركات التي تؤثر على كل من العناوين التي تشكل حقوق
ملكية الكيان خلال العام يجب على الكيان أن يقدم في مكون منفصل من بياناته المالية، بيان يعرض:[1]

- النتيجة الصافية لهذا العام.
- التغييرات في أساليب المحاسبة وتصحيح الأخطاء التي يتم تسجيل أثرها مباشرة في حقوق
الملكية.
- الإيرادات والمصروفات الأخرى المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية كجزء من تصحيح الأخطاء
المادية.
- مبالغ المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

رصيد الدخل غير الموزع المتراكم في بداية السنة وفي تاريخ الميزانية العمومية، والتغيرات في السنة.

- تسوية بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية العامل كل فئة من فئات رأس المال وأقساط الأسهم
والاحتياطي.
- كل بند من بنود الدخل والمصروفات والمكاسب أو الخسائر المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية.
- مبالغ المعاملات الرأسمالية مع أصحابها وتوزيعاتها على أصحابها.
- رصيد النتائج المتراكمة غير الموزعة في بداية السنة المالية وفي تاريخ الإغلاق وكذلك التغيرات
في التمرين.
- تسوية بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية العام لكل فئة من فئات رأس المال، وأقساط الإصدار والاحتياطي، من خلال الإشارة إلى كل عنصر من عناصر الاختلاف بشكل منفصل.[2]

وفيما يلي عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

---

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سابق ذكره، ص:65.

[2] محمد علي الزبيدي، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000، ص:291-292.

الجدول رقم (II -8) :جدول تغير الأموال الخاصة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:37

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة البرنامج	فجوة التقييم	فجوة إعادة التقييم	الاحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر رقم 2						
التغيير في طريقة المحاسبة تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
التغيير في طريقة المحاسبة تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

ربعا :جدول سيولة الخزينة Le tableau des flux de trésorerie

تم طرح فكرة قوائم التدفقات النقدية في الأدبيات السابقة إذ توصل النقاش إلى صياغة

المعيار الأمريكي **(SFAS 95)** عام 1987 باعتباره أحد التصريحات المبكرة التي تطالب بنشر قائمة التدفقات النقدية في التقارير السنوية للشركات، لاسيما بعد الأزمة التي حلت بالبورصة الأمريكية عام 1987 التي أدت إلى انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية.

ونظرا لأن الهدف الرئيسي من إعداد التقرير السنوي تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، فإنه من المتوقع أن يتم تطوير معايير الإفصاح عن التدفقات النقدية استجابة لحاجات المستخدمين من مصادر المعلومات.[1]

يحتاج مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى معلومات التدفقات النقدية بسبب القيود المفروضة على محاسبة الاستحقاق، وقد بينت الدراسات السابقة أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية تستند إلى معلومات محاسبية تاريخية. وهنا لا تعكس مفهوم المحافظة على رأس المال والدخل، كما لم يتم تعريف أو تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية بشكل شامل المرونة في تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي فقد تعرضت تلك المرونة لانتقادات، تتمثل في صعوبة المقارنة بين درجة الربحية والمركز المالي، ومن جهة أخرى فإن محاسبة التدفقات النقدية تساهم في توليد معلومات متعددة مفيدة. تعتبر معلومات التدفقات النقدية مفيدة في مساعدة المستخدمين لتحميل ما وراء الأرقام المعدة استنادًا إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

1-طرق إعداد جدول سيولة الخزينة:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام طريقتين:[2]

- **الطريقة المباشرة :**يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء المتحصلات أو المدفوعات، بطرح المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية، وينتج عنها تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- **الطريقة غير المباشرة** :يطلق أيضا عليها طريقة التسوية ويتم فيها تعديل صافي الربح

أو الخسارة عن الفترة لآثار العمليات غير النقدية مثل الإهتلاك، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل. يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار بعرض الفئات الرئيسية لإجمالي النقدية المحصلة واجمالي النقدية المدفوعة، ويتم التقرير عنها بشكل منفصل.

[1] نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص:215-216.

[2] هيني قان جريوننج، مرجع سابق ذكره، ص:54.

الجدول رقم (II -9) :جدول سيولة الخزينة

	السنة المالية N		السنة المالية **N-1**

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية تحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة عملياتية (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (2)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (3)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (3+2+1)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:35.

يكمن اختلاف بين الطريقتين في أن الطريقة المباشرة يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية
للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل، بينما نقطة البداية في الطريقة غير المباشرة هي صافي الدخل والذي يتم قياسه وفقا لأساس الاستحقاق في المحاسبة.

2-طريقة تصنيف جدول سيولة الخزينة: فيما يلي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة :

الشكل رقم (II -2) :التدفقات النقدية

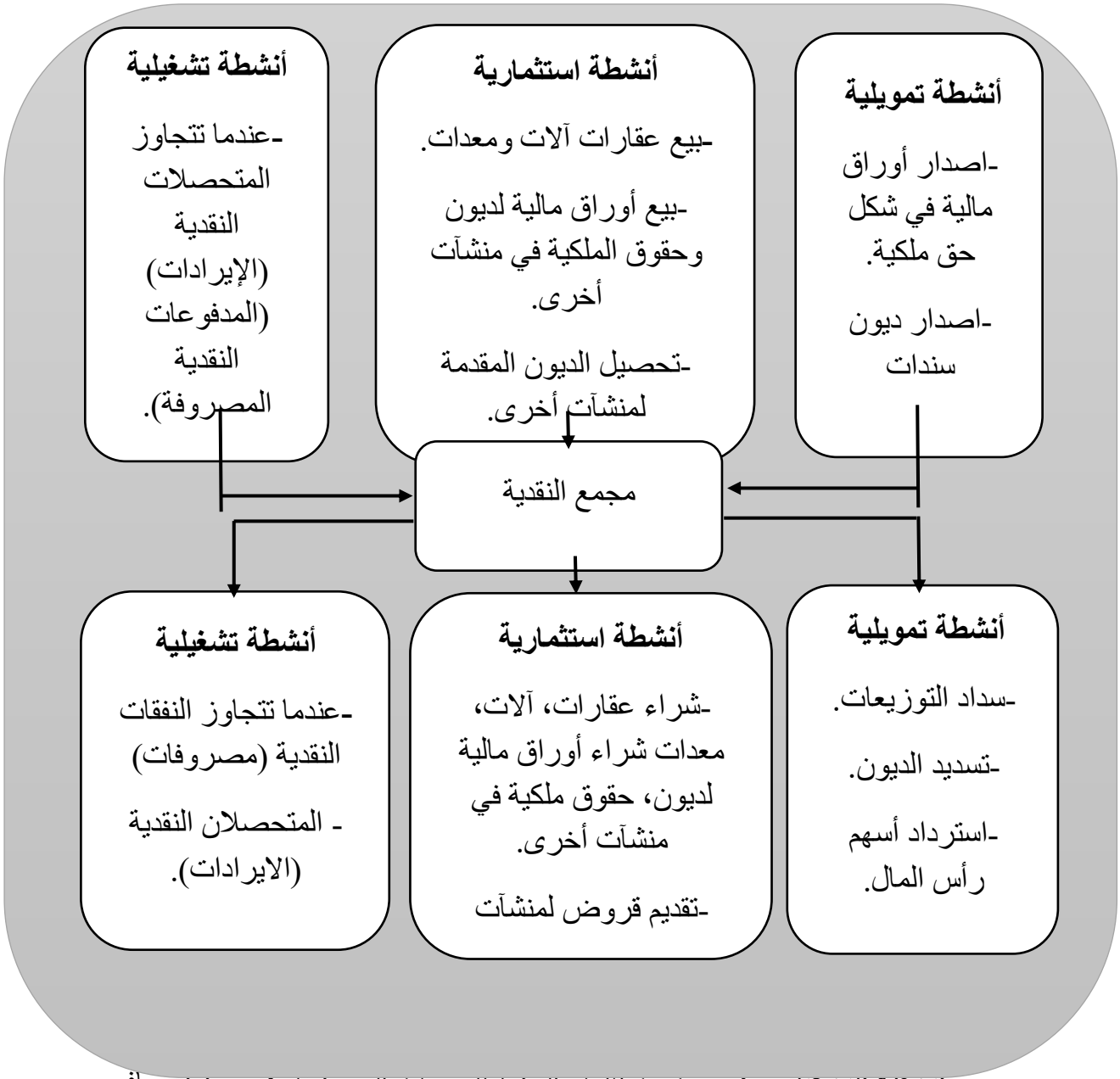

- **أنشطة التشغيل:** وهي تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل:
  - ❖ قائمة الدخل.

- ❖ الأصول المتداولة فيما عدا النقدية.
- ❖ الخصوم المتداولة.

- **أنشطة الاستثمار :**وهي عادة تتضمن الأصول طويلة الأجل، وتشمل:
  - ❖ منح القروض وتحصيلها.
  - ❖ اقتناء الاستثمارات والأصول الإنتاجية.
- **أنشطة التمويل:** تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملاك، وتشمل الحصول على نقدية من

الدائنين وسداد الأموال المقترضة الحصول على رأس المال من الملاك وتقديم عائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات لهم.

- ❖ الخصوم غير المتداولة أو له [طويلة الأجل].
- ❖ حقوق الملكية.

خامسا :الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية Les annexes :توفر معلومات إضافية عن الوضع

المالي للمنشأة أنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة ويوجد ثلاث أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي:

- عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد وتحضير القوائم المالية على أساسها،

وتقديم السياسات المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة، مثل الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة اهتلاك....)

- تقديم أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك

بعض البنود التي قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها.

- إبراز معلومات إضافية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، وتعتبر ضرورية

للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية.

إن إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية يترتب عليه إعداد وعرض عادل وملائم وموثوق

للقوائم المالية نظرا للمعلومات التفصيلية عن المركز المالي للمنشأة ونظرا لطبيعة المعلومات من جهة وطريقة الإفصاح المحاسبي عنها من جية أخرى ولا شك أنها تقدم مرجعا رئيسيا وأساسيا لمستخدمي المعلومات وتكون منسجمة مع حاجاتهم.

---

[1] كيسو وجبري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ، السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2008، ص:1227.

المبحث الثاني: علاقة الرقابة المالية بجودة القوائم المالية

تعد القوائم المالية مصدرًا أساسيًا للمعلومات تستفيد منها فئات عديدة من داخل الشركة وخارجها

إذ أن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذه، فالجودة من المفاهيم الرائجة في عصرنا الحالي، وتتنافس المؤسسات فيما بينها سواء كانت حكومية أو منظمات خاصة في تبني أساليب وطرق مختلفة للجودة من أجل كسب رضا العميل.[1]

المطلب الأول: ماهية جودة القوائم المالية

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تدقق من قبل المدقق الخارجي خاصة

بعد انهيار الشركات الكبرى بسبب التلاعب بحسابات الشركات مما أدى إلى نفور المستثمرين وبدئوا يشككون في نظم إدارة الشركات التي تعرضت للانهيار، وبدأت العديد من المنظمات المهنية وجهات دولية اخرى تتجه لتوفير نظام جيد للحوكمة داخل الشركة، يوفر تأكيداً بشأن كفاءة عملية إعداد التقارير المالية، والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر، وتعتبر وسيلة لرقابة الإدارة وإمكانية المحاسبة في حالة حدوث أي تلاعب في القوائم المالية.[2]

1- **تعريف جودة التقارير المالية:** لقد اختلفت الآراء في تقديم مفهوم موحد لجودة التقارير

المالية ويمكن توضيح بعض المفاهيم كالاتي:

- تعرف جودة التقارير هي الدقة في نقل المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والمتمثلة

بالتدفقات النقدية المتوقعة من تلك العمليات ومدى استفادة المستثمرين من تلك المعلومات.

- إن جودة التقارير هي تلك التقارير المالية التي تعكس نوعية المعلومات المالية بشكل

كامل وشفاف بهدف عدم تضليل أو تشويه لتلك المعلومات المقدمة إلى المستثمرين والتي تساعدهم في اتخاذ القرار".[3]

- أنها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة

لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وأن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي.[4]

استنادا للمفاهيم أعلاه فإن جودة التقارير المالية **:**" هي التقارير المالية الصادرة من الشركات

المساهمة والتي تعبر عن صدق المعلومات الخاصة بكافة الأنشطة التي تقوم بها الشركات في البنود

---

[1]Biddle، G. C.، Hilary، G.، & Verdi، R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of accounting and economics, 48(2), p: 112-131.

[2]Achim، A. M.، & Chiş، A. O. (2014). Financial Accounting Quality and Its Defining Characteristics. SEA-Practical Application of Science, (5), p: 93-98.

[3]حمادة، رشا (2014)، "قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (10)، ص:674-698.

[4] ابو بكر، عوض الله جعفر الحسين (2012)، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، **مجلة العلوم والتقانة**،12(2)، ص:112-125.

المعروضة في تلك التقارير وبعدها عن التحيز وغير مضللة لتكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية ومقياسا لطبيعة العمل المنظم الذي تقوم به المنشأة وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير ".

أما من ناحية النوع فإن التقارير المالية تتخذ عدة أشكال وهي كالتالي:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) :هي عبارة عن جدول موجز أساسي يوضح الوضع

المالي للمنشأة في تاريخ معين فتظهر المعلومات المتمثلة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

2- قائمة الدخل (حساب الربح والخسارة) :هي قائمة تبين نتائج الأعمال للشركة من

(أرباح) أو (خسائر) خلال فترة زمنية معينة من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

3- قائمة التدفقات النقدية :هي قائمة توضح كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

إلى الشركة خلال الفترة المالية.

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية :هي قائمة تبين التغيرات الحاصلة على حقوق الملكية

خلال فترة محاسبية محدده عن بدء النشاط.

5- الإيضاحات المرفقة مع التقارير المالية :تعرض الإيضاحات معلومات عن الوضع المالي

للمؤسسة قد لا يتم عرضها بشكل كافي في البنود الواردة في التقارير المالية للشركة من أجل تجاوز التكرارات.[1]

أما من ناحية الجودة فإن التقارير المالية تتخذ عدة أشكال وهي كالآتي:

أ- جودة صياغة التقرير :تصف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات

المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.

ب- جودة محتوى التقرير :وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء

الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.

ت- جودة عرض التقرير :سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض

المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

إن هناك بعض المقومات الاساسية التي بدورها تساعد على جودة التقارير وهي كالآتي:

- بناء مبادئ تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية.
- تحسين التقارير المالية إلى ما وراء المتطلبات التنظيمية. [2]
- استخدام شبكات الاتصال الدولية لتحسين التقارير والتحليل المرتبط بالأداء.

---

[1] Tasios، S.، & Bekiaris، M. (2012). Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2(1), p: 57.

[2] عبد الفتاح، سعيد توفيق احمد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الزقازيق، الشرقية، مصر، 2013، ص:26.

- الاهتمام ببث البعد الأخلاقي الذي يتضمن اعتناق روح الشفافية والاقتناع بمبدأ

المساءلة والإصرار على سلامة وأمانة الأفراد.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن معيار الجودة في القوائم والتقارير المالية هو مدى الالتزام

بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية والتي تعتبر أساسا لإعداد القوائم والتقارير المالية التي تُمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الرشيدة.

2- العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية: إن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياستها

وأساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل السائدة في كل دولة فالمحاسبة ليست علما مجردا يعمل بمعزل عن بيئته، وإنما هي نتاج للبيئة التي تعمل بها تتأثر وتؤثر فيها .وقد حدد Heidi VANDER BAUWHEDE بعض العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (II -3): العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية

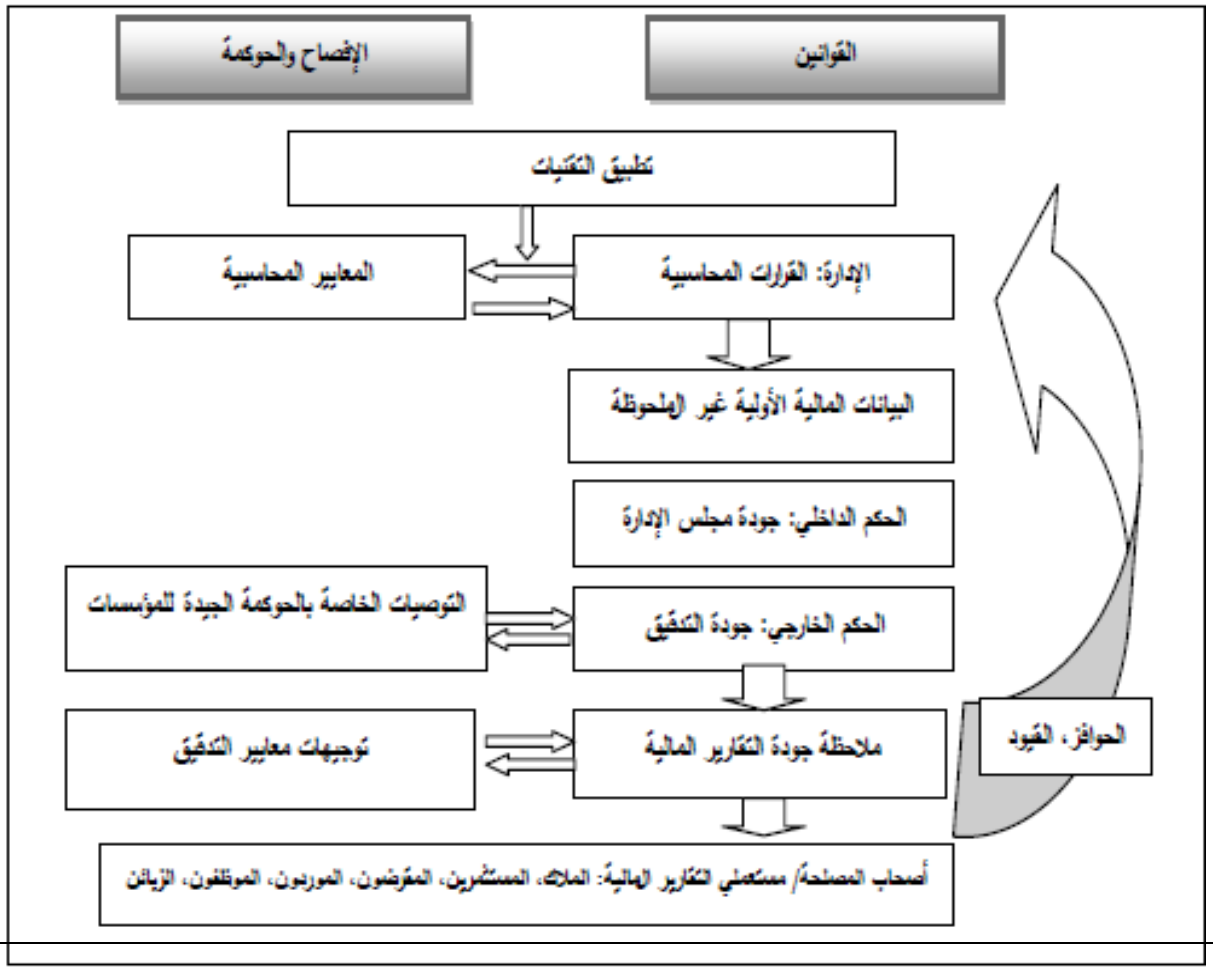

Source: Heidi VANDER BAUWHEDE, What Factors Influence Financial Statement Quality? A Framework and Some Empirical Evidence, Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe Palermo, Italy,20-23 May 2001, p: 6.

يلاحظ من الشكل رقم (II -3) أن القوانين، التشريعات، معايير المحاسبة، معايير التدقيق ومدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعتبر من بين العوامل المؤثرة على طبيعة الإفصاح المحاسبي وبالتالي جودة القوائم المالية ومدى تلبيتها لمتطلبات مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين.

بناء على ذلك، يمكن تحديد أهم العوامل المتحكمة في جودة القوائم المالية وفق الآتي: [1]

1- العوامل البيئية: يندرج ضمن هذه العوامل كل ما يكون مصدره البيئة الخارجية للمؤسسة، ويشمل أساسا العوامل القانونية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

1-1- العوامل القانونية: تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهاجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمتطلبات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى .ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة منفعة المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غيابها أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه[2].

من جهة أخرى، تسعى العديد من المؤسسات المهنية لتطوير معايير لجودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح عن أدائها. [3]

1-2- العوامل الاقتصادية: تتأثر جودة القوائم المالية بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو والمؤشرات الاقتصادية العامة ويشمل العامل الاقتصادي مجموعة من العوامل الفرعية الأخرى منها:

- ✓ **طبيعة ونوع النظام الاقتصادي:** يختلف نوع الإفصاح المحاسبي وطبيعة المعلومات المقدمة حسب النظام الاقتصادي السائد، فإن دور المحاسبة في النظام الاقتصادي المركزي يكون أكثر أهمية منه في النظام الاقتصادي الحر لأن نظام التسعيرة والتكاليف يتم تحديده من خلال الإجراءات والمعلومات المحاسبية بدلا من معطيات السوق.

✓ **حجم الأنشطة الاقتصادية:** إن تطور الحياة الاقتصادية ونمو التجارة الدولية

وظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات أدى إلى ظهور عدة مشاكل محاسبية وخاصة تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا ما جعل حجم الأنشطة الاقتصادية من بين العوامل التي أثرت على الممارسات المحاسبية وجعلت المحاسبة تساير هذه التطورات من خلال تقديمها لمختلف التقنيات والأساليب التي تسجل مختلف العمليات التي تجريها المؤسسة.[4]

---

[1]Irina Dounia PASCAN، Measuring the effects of IFRS adoption on accounting quality: A review ،Procedia economics and finance 32(2015) 580-587، ELSEVIER, 2015، p:583.

[2] أمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة :منظور التوافق الدولي**، مرجع سابق، ص:18.

[3]Ahmed BELKAOUI، International accounting: Issues and Solutions، Quorum Books, 1985، p: 48.

[4] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2011، ص:138.

✓ **التضخم:** يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جودة

الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك تم تطوير بدائل محاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.[1]

✓ **مصادر التمويل:** فإذا كانت معظم مصادر التمويل من البنوك والوسطاء الماليين

كالقروض أو الأفراد الذين يمتلكون مصادر التمويل، فإن معايير المحاسبة وإجراءاتها سوف تتجه نحو التحفظ، وينعكس هذا على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية والمبالغة في حجز المخصصات بهدف تخفيض رقم الدخل، أما إذا كان مصدر التمويل في معظمه عن طريق طرح أسهم، فإن النظام المحاسبي سوف يوجه لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات والتي غالبا ما تتعلق بربحية السهم.[2]

1-3- العوامل السياسية: إن العوامل السياسية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات

المحاسبية لأنها تتطلب تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان، فإن الحرية السياسية في المجتمع تؤثر على حرية المحاسب وكمية الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ففي ظل توفر الديمقراطية تدعم مهنة المحاسبة ويدعم كذلك الإفصاح المحاسبي ليتم توفير بيئة محاسبية تساهم في توفير قوائم مالية عالية الجودة.[3]

1-4- العوامل الثقافية والاجتماعية: تعتبر البيئة الثقافية والاجتماعية في المجتمع

من العوامل التي لها أثر كبير في تقييم مدى ملاءمة المعلومات لمستخدميها، فلكل فرد في المجتمع نظامه الخاص في تقييم الاستراتيجيات والبدائل المتاحة لها .[4]

2- **العوامل المتعلقة بالمعلومات:** تتأثر جودة القوائم المالية بمدى توافر عدد من
الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المدرجة فيها، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم" 2 معايير جودة المعلومات المحاسبية" الذي يوضح أهم الخصائص الرئيسية والثانوية التي يمكن من خلالها تحديد المعلومات الملائمة والأكثر نفعا لغرض اتخاذ القرارات الملائمة وفي الوقت المناسب.

3- **جودة التدقيق:** نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية
على المعلومات المحاسبية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول

---

[1] تيجاني بالرقي، مرجع سابق، ص.:340

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2011، مرجع سابق، ص:139.

[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص: 40.

[4] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص-28. :27.

مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية .وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا وفعالا يحد من التعارض بين الملاك وادارة المؤسسة الاقتصادية كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات .ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (II -4): أهمية جودة التدقيق

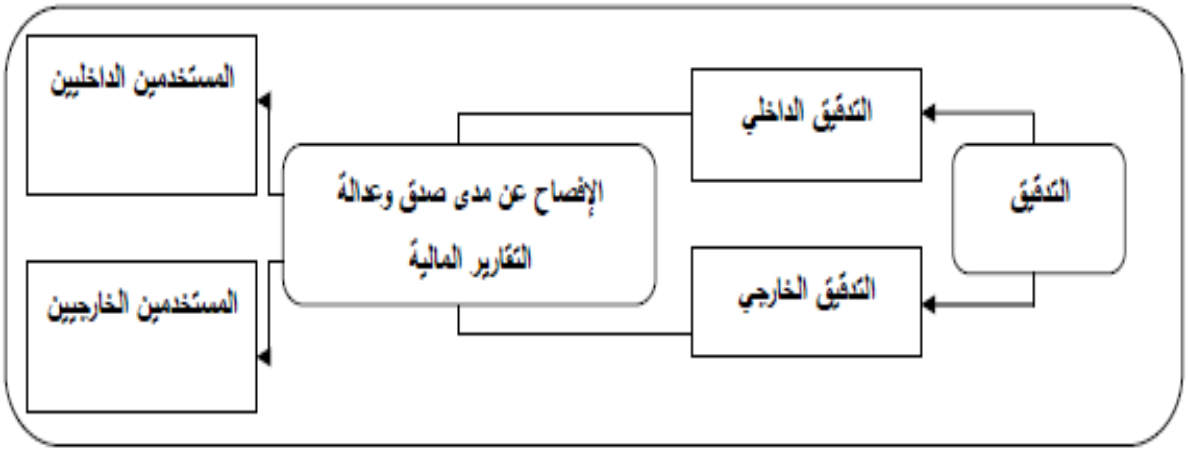

بالإضافة إلى ما سبق، فقد بينت Susan R COCKRELL أهمية جودة التدقيق وعلاقته
بالبيئة السياسية والاجتماعية والمعايير الدولية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (II -5): نموذج جودة القوائم المالية

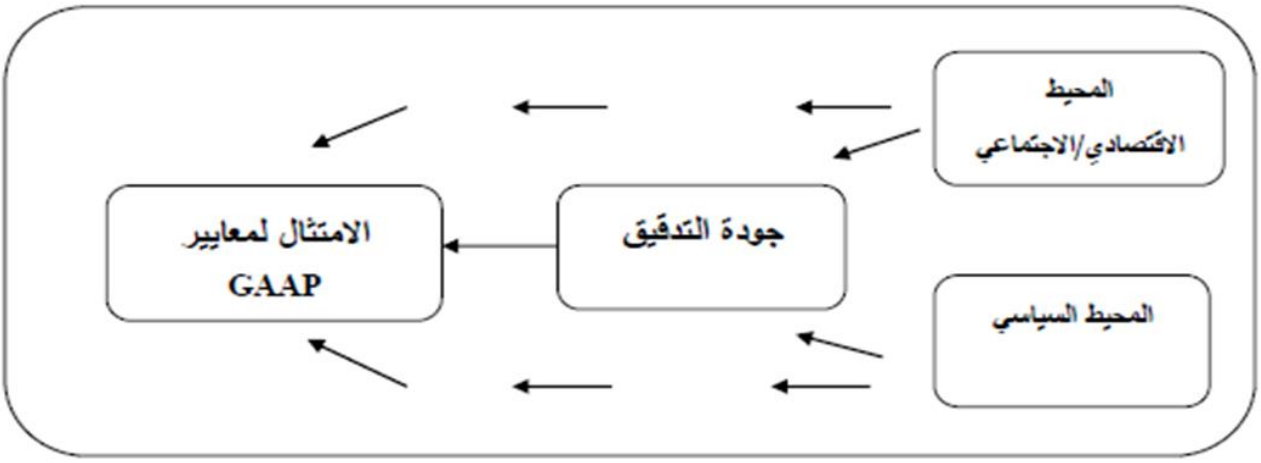

Source: Susan R COCKRELL، Financial statement quality: A comparison of small and large cities، journal of interdisciplinary Business studies، Austin peay State University, 2010، p: 3.

نخلص من ذلك أن لجودة التدقيق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من مدقق
الحسابات، إدارة المؤسسة، البنوك والدائنين، الجمعيات والمؤسسات، المنظمات المهنية، الهيئات وحتى
الأجهزة الحكومية، فالدور الذي يقوم به المدقق الخارجي يرتكز على أهمية نظام الرقابة والمساءلة مما يزيد من ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسة.

4- **حوكمة المؤسسات:** ترتبط المحاسبة ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر
من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة .لذلك زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية المتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها .ومن خلال دراسة (Chang et sun, 2009) وجد أن هناك علاقة إيجابية بين جودة النتائج المحاسبية وجودة الحوكمة، أي أن الإبلاغ الطوعي عن ممارسات حوكمة المؤسسات يؤدي إلى نشر نتائج محاسبية أفضل.[1]

في هذا السياق بين Carole BEAU et BenoitPIGé أن قضية الحوكمة لا تقتصر فقط على
آليات الحوافز والرقابة ولكن أيضا على تصميم نظام المعلومات في إطار ما يعرف بحوكمة نظم المعلومات إذ أن عملية توحيد وجمع ومعالجة المعلومات المحاسبية يسهم في تحسين الحوكمة، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معايير التقارير المالية الدولية جميع الاحتياجات من المعلومات الخاصة بأصحاب المصلحة ولكي يتم اتخاذ قرارات رشيدة، يعتمد المستخدمون على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة في القوائم المالية، ويعتبر الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين والعملاء

والمحللين الاقتصاديين والسماسرة والهيئات الحكومية من أهم الأطراف المستخدمة لهذه القوائم. [2]

من خلال ما سبق يتضح أن وجود معايير لضبط جودة القوائم المالية يكون له أثر كبير في

تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية، من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن قوانين تنظم عمل المؤسسات وتحفظ حقوق المساهمين .

3-مقاييس جودة التقارير المالية:

ويمكن وضع معايير عامة لقياس جودة المعلومات وهي:

- **الدقة:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات في الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت

دقة المعلومات زادت جودتها ودرجة تعبيرها عن المعلومات التاريخية والتنبؤات المستقبلية.

---

[1]Denis CORNIER et autre، Le reporting de gouvernance، les attributs du conseil et la qualité des résultats comptables: incidence sur les marchés boursiers، association francophone de comptabilité, 2010/2، Tome،16 France, 2010، p 74.

[2]Carole BEAU et Benoit PIGE، La normalisation de l'information comptable dans le processus de gouvernance، association francophone de comptabilité, 2007/3، Tome1، France,2007، p 71.

- **المنفعة:** بوصفها مقياسا لجودة المعلومات والمتمثلة في صحة والمعلومات وسهولة

استخدامها وتكون المنفعة على صورتين: [1]

- ✓ **منفعة شكلية** :ويعبر عنها في مدى تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات

مستخدمها أو متخذ القرارات، فكلما كان هناك تطابق كلما زادت قيمة المعلومات.

- ✓ **منفعة زمانية :**كلما توفرت المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب لاتخاذ القرار كلما

زادت قيمتها.

- ✓ **منفعة مكانية** :كلما أمكن الحصول على المعلومات بسهولة كلما زادت قيمتها.
- ✓ **تقييميه وتصحيحية :**بمعنى قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وتصحيح

الانحرافات فيها.

- **التنبؤ:** هو القدرة على التنبؤ بالمستقبل عن طريق استقراء الماضي ودراسة الحاضر من

أجل التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة فكلما كانت المعلومات قيمتها التنبئية عالية كلما خفضت من حالات عدم التأكد.

المطلب الثاني: أثر الرقابة المالية على جودة القوائم المالية

تعتبر البيانات المحاسبية هي نتائج أعمال المنشأة، تنشر على شكل قوائم مالية، لذلك

تعتبر تلك المعلومات هي المصدر الرئيسي للمستثمرين الخارجيين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة في الاستثمار بين الشركات، وإن الضعف في تلك البيانات والقوائم يزيد من مخاوف المستثمرين وبالتالي يصعب اختيار الاستثمار في الشركة. يعد نظام الرقابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية، وأن المستثمرين بحاجة لمعرفة نتائج لإجراء تقييم لمدى قوة هذا النظام، وعلى الإدارة أن تعترف بمسئوليتها في المحافظة على تطبيق نظام الرقابة المالية على إعداد التقارير المالية وأنه من الضروري وجود مقاييس يمكن على أساسها تقييم فاعلية الرقابة المالية، كذلك توفير تأكيدات مسئولة بالموافقة على العمليات المالية المعمول بواسطة إدارة المنشأة ومع هذا فإن تقرير المدقق الخارجي يجب أن يتضمن نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة المالية.

تلعب إجراءات الرقابة المالية المطبقة في الشركات المساهمة دوراً هاماً في الحد من الأخطاء

المقصودة وغير مقصودة، ويتفاوت قوة نظام الرقابة المالية من شركة لأخرى ويعتمد ذلك على كبر حجم نشاطها وكفاءة الموظفين ومؤهلاتهم.

---

[1] الحيالي، صدام محمد، وسطم، صالح حسين، والكسب، علي إبراهيم، أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2(3)، (2006)، 130-151.

المطلب الثالث: مساهمة الرقابة في تحسين جودة القوائم المالية

تساهم الرقابة في تحسين المعلومات المحاسبية وذلك من خلال: [1]

- تساهم الرقابة المالية في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة

أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.

- تساهم الرقابة في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد

عليها في اتخاذ القرار.

- تعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.
- تعمل الرقابة المالية في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال.
- تعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الداخلي في المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها

والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية في المؤسسة. [2]

يرتبط دور الرقابة المالية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية بتحليل دور كل من:

1- **الفحص المحاسبي:** هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها

وتبويبها، فهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة فهو الآلية لتقييم المعايير والطرق والبيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحيز في التسجيل، قابلية القياس الكمي.

2- **التحقيق المحاسبي:** إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية (الملائمة الحياد)

كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.

3- **التقرير(الإبلاغ):** بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي

القوائم المالية فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة مدى شفافية وموضوعية القوائم المالية. فمن مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية هو تقارير مدقق الحسابات، بحيث يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في السنة ونتائج الأعمال.

بالإضافة إلى أنه يتعين على المدقق تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالية.

---

[1] جربوع، يوسف محمود، محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي، دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين الفلسطينية في فلسطين، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول لكمية التجارة بالجامعة الاسلامية.

[2] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص44.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية لها دور كبير في توفير المعلومات حول

المركز المالي والأداء والتغيرات للمؤسسة، كما أنها مفيدة للمستخدمين المتنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، إضافة إلى أنها تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين وبأقل تكلفة ممكنة.

مما يستلزم على مدقق الحسابات إبداء رأي فني محايد باعتباره متخصصا ونزيها متمثلا في تقرير

مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدمي المعلومات، الأمر الذي يترتب عنه تحقيق جودة القوائم المالية من جهة والمساعدة على اتخاذ القرارات من جهة أخرى.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم EGPP

ENTREPRISE DE GESTION DES PORTS DE PECHE DE MOSTAGANEM

تمهيد:

تعد الرقابة من أهم الوظائف الأساسية في حياة مؤسسة، والتي تعمل على تحقيق الضمانة
والأمان وذلك باتخاذ القرارات السليمة والصحيحة، ومن أجل الوقوف على دراسة الأداء المالي في المؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم.

لهذا أصبحت الرقابة تلعب دورا هاما في تطور المؤسسة وكدى لدراسة وضعيتها المالية ومعرفة

كيفية استخدام موارد المالية واستخدامها أحسن استخدام.

المبحث الأول: ماهية مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من
الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري، فيتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة، إذ يشجع استحداث مجموعة من الخدمات المقربة من المستلمين النهائيين عبر أورقة النقل متعددة الأنماط، لذا سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة تاريخية

حول مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم، والهيكل التنظيمي للمؤسسة ودراسة قسم المحاسبة المالية، الموقع الجغرافي للمؤسسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المؤسسة الميناء

1- نشأة ميناء مستغانم:

كان الميناء خليجا صخريا حادا يمتد بين رأس البحري صلامندر ورأس البحري لخروبة استخدمته
القراصنة لاقتسام الأغنام، وسمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 ب "مرسى الغنائم" ومن هنا سميت مدينة "مستغانم".

وفي سنة 1484 أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداد إلى 235 متر بحلول
سنة 1881. انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 وبعد ثلاثة سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذو منفعة عامة، تلت أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء. بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941 ثم إنشاء حوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 وبداية 1959.

الشكل رقم (III -1): الشكل القانوني للمؤسسة ميناء مستغانم

2- الشكل القانوني للمؤسسة ميناء مستغانم EPM:

يقدم الميناء نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري، وتشرف على
تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية / شركة ذات أسهم EPE /EMP/SPA، أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1882. في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها حول الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية. حيث تم تحويلها عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية / شركة ذات أسهم رأس مالها 500 000 000 1 دج تحت حيازة كاملة لشركة تسيير المساهمات الدولة "الموانئ". تحمل السجل التجاري رقم B.01 88 وتخضع

للقانون التجاري المدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و888-03 و88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للرسوم 88-101 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمرسوم 88-119 الصادرة بتاريخ 16 ماي 1988 والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988.

3- نشأة مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري:

مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري بمستغانم عبارة عن مؤسسة اقتصادية ذات

طابع تجاري خدماتي قطاع دولة، تم انشاؤها في مجموعة تتكون من 10 مؤسسات وهذا بقرار مجلس مشاركات الدولة 22 سبتمبر إلى غاية 17 ديسمبر 2003 المتعلق بتسيير موانئ الصيد البحري، وهي عبارة عن مؤسسة ذات أسهم رأس مال اجتماعي قدره 000 000 70 دج، تحت وصاية مجمع الخدمات المينائية التابع لوزارة النقل والأشغال العمومية مختصة في تسيير الصيد البحري وملاجئ التابعة لولاية مستغانم:

- ميناء مستغانم (الجهة المخصصة لقطاع الصيد البحري).
- ميناء الصيد والنزهة صلامندر.
- ميناء الصيد البحري سيدي لخضر.

تسيرها مديرية عامة الكائن مقرها برصيف الغرب ميناء مستغانم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ودراسة قسم المحاسبة المالية

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة: ككل هيئة عمومية تسير المؤسسة دوائر وأقسام تنظيمية

هدفها الاستغلال الأمثل والأحسن الأمثل والأحسن لخدمات التي تقوم بها اتجاه زبائنها من قطاع الصيد

البحري وتتمثل فيما يلي :

- **المديرية العامة** :يترأسها المدير العام وهي مكلفة بتسيير مختلف دوائر ومصالح

المؤسسة والتنسيق بينها وكذا همزة وصل مع مختلف الإدارات التي لها علاقة بقطاع الصيد وكذا المديريات التنفيذية وتعد الهيئة التنفيذية لمجمع الخدمات المينائية . ويسجل كل وارد وصادر عند المؤسسة لدى الأمانة العامة المكلفة، وتتكون المديرية العامة من :دائرة الشؤون القانونية والاتصال، خلية الإعلان الآلي، خلية التطوير ومتابعة التسيير بالإضافة إلى الأمانة العامة .بالإضافة إلى هذا يوجد دائرة الإدارة والمحاسبة ودائرة الاستثمار والامن .

ثانيا: قسم المحاسبة المالية يتكون قسم المحاسبة المالية من:

- **دائرة الإدارة والمحاسبة** :مكلفة بكل ما يخص الإدارة العامة والموارد البشرية

بالإضافة إلى مالية ومحاسبة المؤسسة، وتتكون من مصلحتين:

1- مصلحة الإدارة العامة :تقوم بتنظيم كل ما يتعلق بتسيير الموارد البشرية والعلاقات
العامة وتسهر على تطبيق القوانين والقواعد الاجتماعية.
2- مصلحة المالية والمحاسبة :مكلفة بضبط العمليات المالية ومعرفة نتيجة أعمال
المؤسسة .

الشكل رقم (III -2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

Organigramme de L'EPM

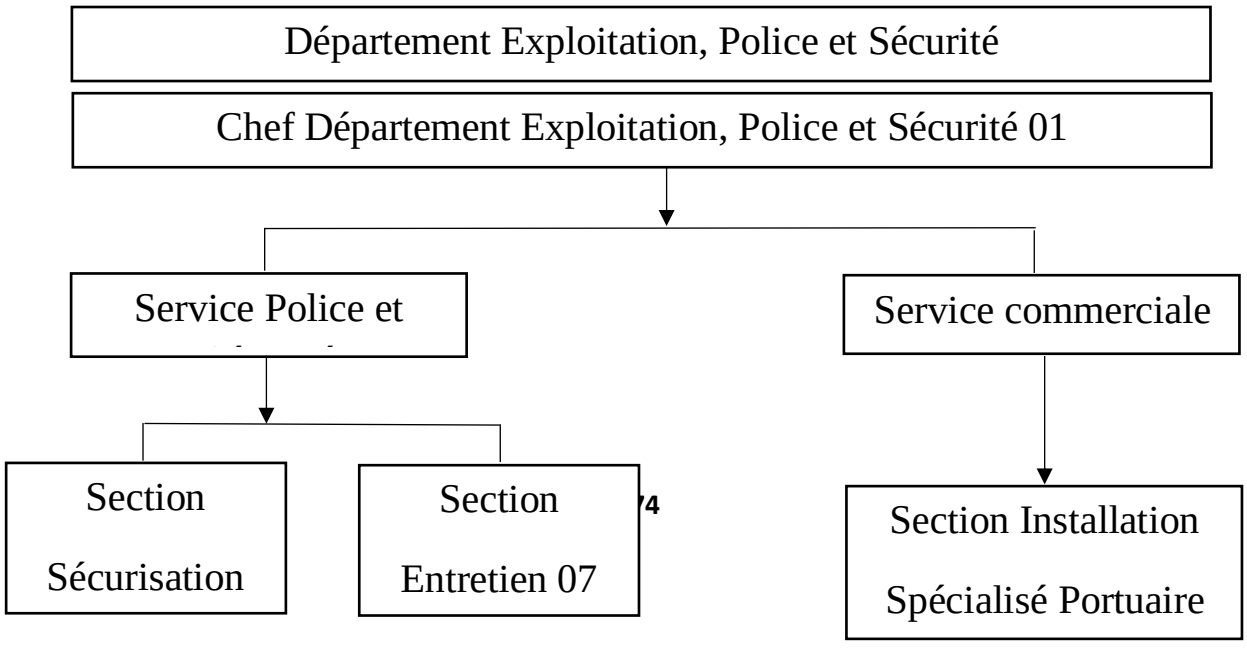

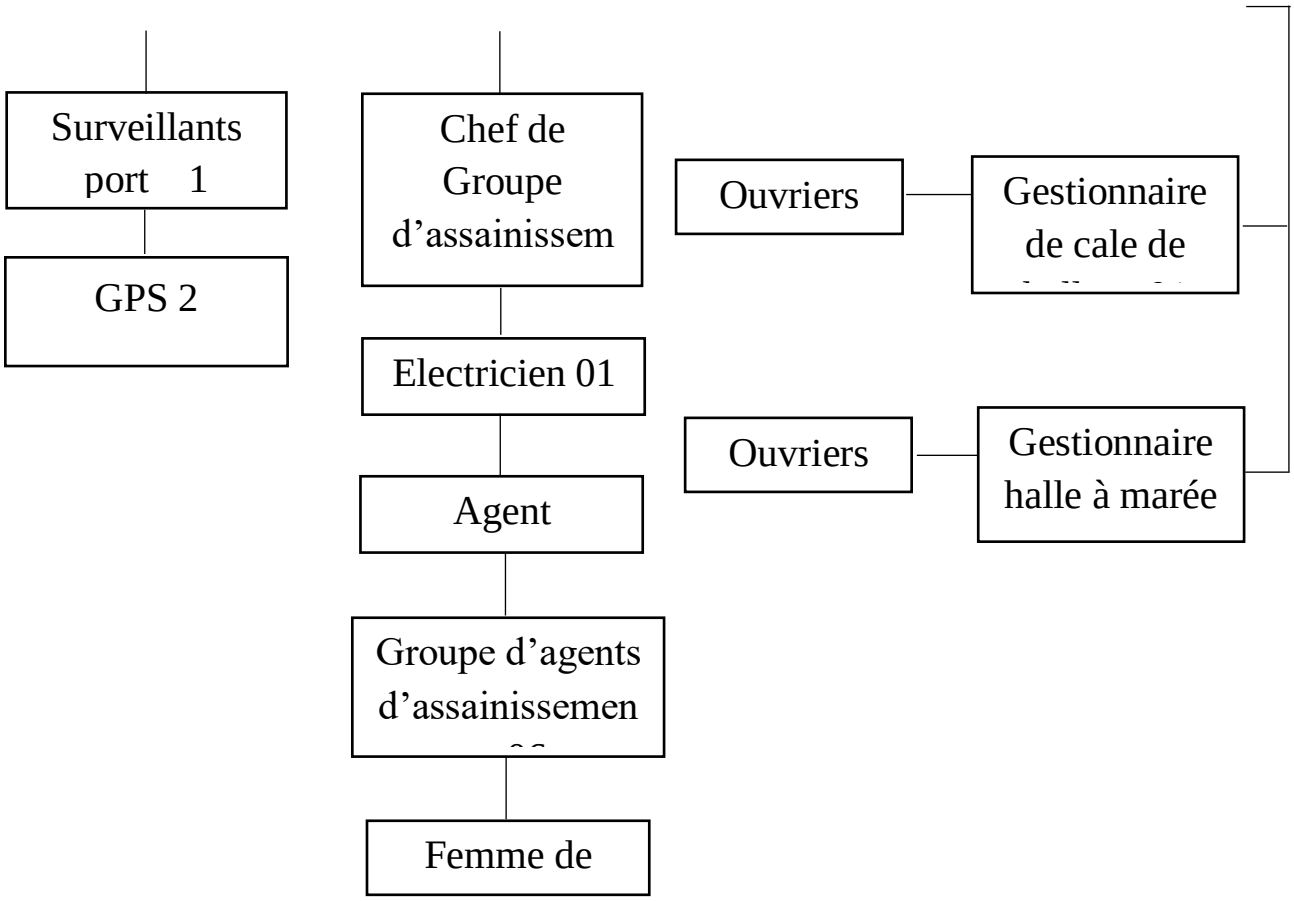

مصدر: من مصلحة التربص

الشكل رقم (III -3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري بمستغانم

Organigramme de L'EGPP Mostaganem (2014)

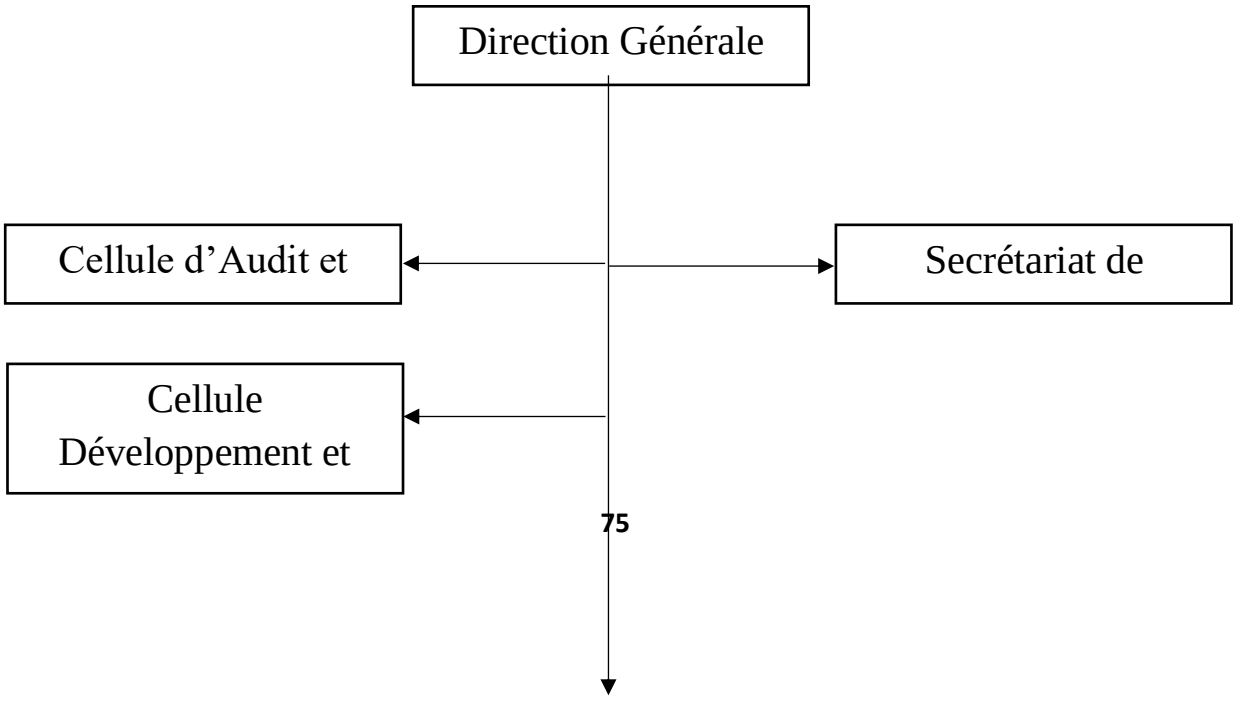

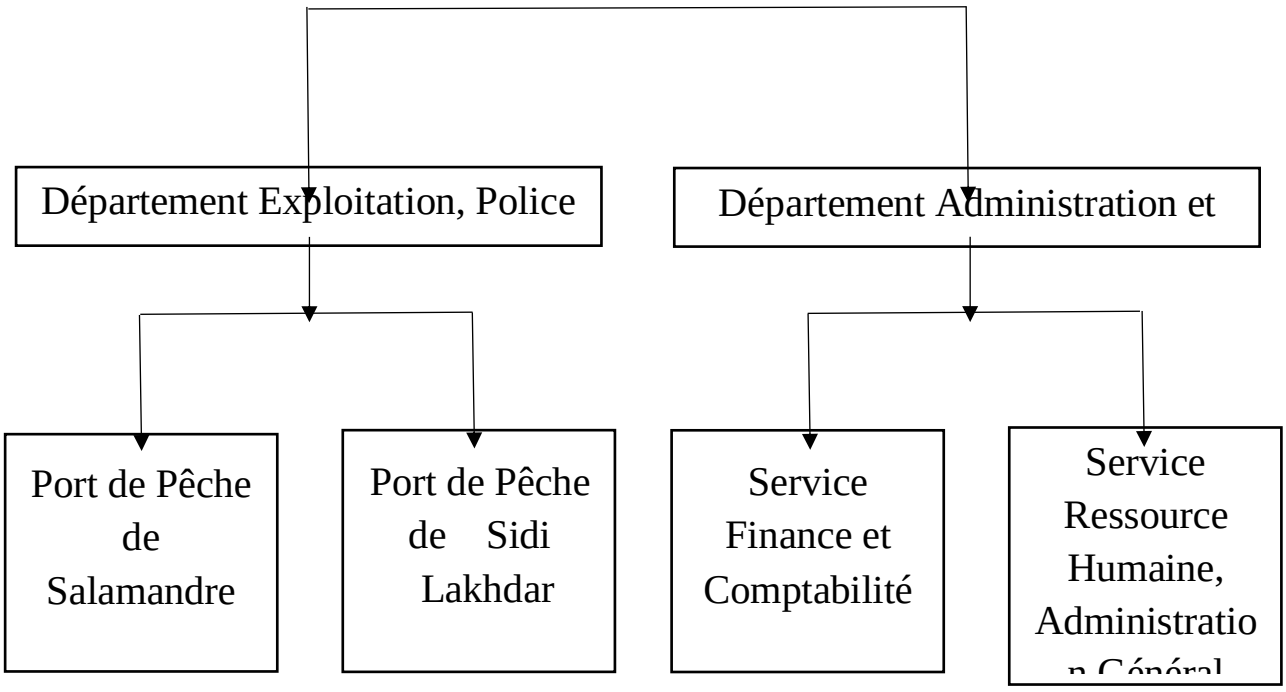

مصدر: من مصلحة التربص

المطلب الثالث: مهام وشعار المؤسسة

أولا: مهام المؤسسة

- تسيير موانئ والملاجئ الصيد البحري وضمان استغلال مجموع المعدات والتجهيزات

الخاصة بالخدمات.

- توفير وضمان الخدمات وهذا من أجل تطوير النشاط البحري.
- تحسين شروط الاستغلال.
- تنفيذ استراتيجية اقتصادية فعالة وهذا من أجل تحسين المنشآت وصياغة وصيانة

السفن.

- تأمين فضاءات الموانئ ومنشأتها والبنية التحتية للموانئ.
- تقديم الخدمات للصيادين وقوارب النزهة.
- تأمين الإنارة العمومية للميناء وكذا مختلف مناطق الاستغلال.
- تأمين نظافة الميناء والمساحة المائية.
- تسطير برامج تعديل وتجديد مختلف المنشآت القاعدية المينائية.
- توفير أماكن رسو سفن وقوارب الصيد البحري داخل الموانئ.
- توفير أماكن وورشات صيانة وتصليح عتاد الصيد البحري.

- تسيير أسواق الجملة لبيع منتوجات الصيد البحري.
- فتح مجال الاستثمار داخل قطاع الصيد البحري.
- تقديم تسهيلات لاستغلال الأماكن العمومية المينائية.

ثانيا: تعريف شعار المؤسسة

هو علامة تجارية لمؤسسة يحتوي على اختصار تسمية المؤسسة باللغتين العربية والفرنسية وهذا على شكل قارب بالحروف كرمز على الخـــــــــــدمات التي تقدمها المؤسسة في مجال الصيد البحري .

الشكل رقم (III -2): شعار مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري مستغانم

المبحث الثاني: الرقابة المالية في مؤسسة تسيير الموانئ والملاجئ الصيد البحري

للرقابة المالية مركز وتأثير مهم في حياة المؤسسة وما يحيط بها بحكم أهميتها وبما يمكن أن تقدمه للمؤسسة كون أنها تعتبر دعم لنشاطها اليومي والذي يستهدف رعاية المصلحة العامة لمجموع العاملين بالمؤسسة، وبقصد التحقق من أن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة والمخطط لها بكفاءة وفي الوقت المحدد لها.

المطلب الأول: القوائم المالية للمؤسسة

تعد القوائم المالية الخطوة الأخيرة في سلسلة الخطوات المحاسبة المالية للمؤسسة، الهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستخدمة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية، وبالتالي تعبر القوائم المالية عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

1-كل كيان يتولى إعداد القوائم المالية سنويا والتي تشتمل على: (210)

- ميزانية.
- حساب نتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

2-تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار
التصوري لنظام المحاسبة. (210)
القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة. وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع.
ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.[1]
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 28 ربيع الأول عام 1430ه الموافق ل 25 مارس ستة 2009، ص:22.

3-تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها
ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان. (210)
يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطرقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان وهي كالتالي:

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

4-تقدم القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في
القوائم المالية إلى ألف وحدة. (210)
5-توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من
ذلك أن:

- كل فصل من فصول الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولات الأموال يتضمن بيانا

للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

- يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وفي رقمي.

وإذا حدث عقب تغيير لطريقة التقييم أو التقديم، أن أحد الفصول المرقمة لأحد القوائم المالية ما لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة أمرا ممكنا. (210)

يجب توضيح التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجري على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق. [1]

فمن خلال الدراسة التطبيقية للوضعية المحاسبية المالية للمؤسسة، فقد تطرقت إلى عرض القوائم

المالية وفيما يلي توضيح لذلك:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:23.

جدول رقم (III -1): ميزانية الأصول لمؤسسة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري بمستغانم السنة المالية 2018

التعيين	الخام	الاستهلاك / التموين	الصافي N	الصافي (N-1)
الأصول غير المتداولة				
شهرة المحل	**540 100,00**	**455 095,00**	**85 005,00**	**139 858,34**
الموجودات غير الملموسة	**99 776 705 ,98**	**46 681 185 ,20**	**53 095 520 ,78**	**55 478 018, 24**
الموجودات الملموسة				
الأراضي	69 431 675 ,76	29 629 268 ,46	39 802 407, 30	39 262 177, 16
العمارات	30 345 030 ,22	17 051 916 ,74	13 293 113, 48	16 215 841, 08
موجودات غير ملموسة أخرى				
تجميد الامتياز	**19 417 256, 38**		**19 417 256, 38**	**12 147 053, 65**
الأصول قيد الإنشاء	**251 256,36**		**251 256,36**	**265 000,00**
الأصول المالية				
استثمارات في شركة زميلة	250 000,00		250 000,00	250 000,00
مشاركات أخرى وذمم أخرى	1 256,36		1256,36	15000,00
استثمارات أخرى	1513972.84		1 513 972 , 84	724 600,23
قروض وأصول مالية أخرى غير متداولة				
الأصول الضريبية المؤجلة				

مجموع الموجودات غير المتداولة	**121 499 291 ,56**	**47 136 280, 20**	**74 363 011, 36**	**68 754 530, 46**
الأصول المتداولة				
المخزون والجاري				
الديون وفرص العمل المرتبطة بها	28 050,00		28 050,00	116 450,00
الـزبـون				
مـدين آخـــر	19 466 367 ,54		19 466 367, 54	15 266 634,24
الضـريبـة ومـا يـرتبـط بـهـا				
ديون اخرى وفرص عمل مرتبطة بها	100 000,00		100 000,00	
الـمـتـوفـر ومـا يـرتبـط بـه	410 740,31		410 740,31	952 513,96
الاستثمار وأصول مالية متداولة				
أخرى	59 298 454 ,21		59 298 454, 21	95 147 018, 39
الـخـزيـنـــة				
مجموع الأصول المتداولة	**79 303 612, 06**		**79 303 612, 06**	**111 482 616 ,59**
المجموع العام للأصول	**200 802 903 ,62**	**47 136 280, 20**	**153 666 623 ,42**	**180 237 147 ,05**

مصدر: من مصلحة التربص.

التعيين	**ملاحظة**	**المالية N**	**المالية (N-1)**
رأس الـمـــال			
الـمـوارد الـمـالـيـة الـصـادرة			
الـمـوارد الـمـالـيـة غـيـر الـمـبـررة		70 000 000,00	70 000 000,00
الـعـلاوات والـحـجـز/ الـحـجـز الـمـثـــبـت			
فـــارق إعـادة الـتـقـييم			
فـــارق الـتـكـافـؤ			
الـنـتـيـجـة الـصـافـيـة/ الـنـتـيـجـة الـصـافـيـة		-3 108 359,71	-2 786 923,98
لـلـمـجـمـوعـة		-6 291 111,44	-3 504 187,46
الـمـوارد الـمـالـيـة غـيـر الـمـبـررة-مـدونـة فـي الأربـاح الـمـحـتـجـزة			
حـصـة الـشـركـــة الـمـوحـــدة (1)			
حـصـة الأقـلـيـــة (1)			
مـــجـمـــوع رأس الـمـــال (1).		**60 600 528,85**	**63 708 888,56**

مطلوبات الميزانية غير المتداولة			
القرض والديون المالية		2 939 948,05	1 850 948,05
(الضرائب المؤجلة والمشروطة)			
ديون أخرى غير متداولة		72 985 106,20	69 869 551,94
المدخرات والمنتوجات الملاحظة مسبقا.			
مجموع مطلوبات الميزانية غير المبررة 02		**75 925 054,25**	**71 720 499,99**
مطلوبات الميزانية المتداولة			
الموردين والحسابات المتعلقة بهم		5 868 034,55	3 177 969,41
الضرائب		4 032 488,25	2 986 634,21
ديون أخرى		7 240 517,52	38 643 154,88
خزينة مطلوبات الميزانية			
مجموع مطلوبات الميزانية المتداولة (3)		17 141 040,32	44 807 758,50
المجموع العام لمطلوبات الميزانية		**153 666 623,42**	**180 237 147,05**

جدول رقم (III -2): ميزانية الخصوم لمؤسسة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري بمستغانم السنة المالية 2018

مصدر: من مصلحة التربص.

جدول رقم (III -3): تحليل المالي للميزانية المالية لمؤسسة لسنة 2018

	السنة N (a)	السنة N-1 (b)	التغير (a – b)
أصول متداولة	79303612.06	11148616.6	**62162571.74**
(-)			
خصوم متداولة	17141040.32	44807758.50	**66673858.19**
رأس المـــال العامل الإجمالي	**62162571.74**	**66673858.19**	**-4511286.45**
أصول متداولة للاستغلال	19594417.54	15383084.24	**9693894.74**
(-)			
خصوم متداولة للاستغلال	9900522.8	6164603.62	**9218480.62**
احتياج رأس المـــال العامل للاستغلال	**9693894.74**	**9218480.62**	**475414.12**
أصول متداولة خارج الاستغلال	410740.31	952513.96	**-6829777.21**
(-)			
خصوم متداولة خارج الاستغلال	7240517.52	38643154.88	**-37691640.92**
احتياج رأس المـــال العامل خارج الاستغلال	**-6829777.21**	**-37691640.92**	**-44521418.13**
احتياج رأس المـــال العامل للاستغلال	9693894.74	9218480.62	**2864117.53**
(+)			
احتياج رأس المـــال العامل خارج الاستغلال	-6829777.21	-37691640.92	**-28473160.3**
احتياج رأس المـــال العامل	**2864117.53**	**-28473160.3**	**-25609042.79**
خزينة الأصول	59298454.21	95147018.49	**59298454.21**
(-)			
خزينة الخصوم	0	0	**95147018.49**
صافي النتيجة	**59298454.21**	**95147018.49**	**-35848564.28**

مصدر: من إعداد الطالبة.

التعليـــــــــق:

من خلال الجدول السابق (تحليل المالي للميزانية المالية لمؤسسة لسنة 2018) نلاحظ بما أن التغير في رأس
المال العامل الإجمالي سالب (4511286.45-ون) أقل من التغير الاحتياجات السالب (25609042.79-ون) فإن هذا يعتبر مؤشر سلبي على عدم مقدرة المؤسسة بتمويل احتياجاتها لرأس المال العامل، ونفس الأمر مع الخزينة السالبة، حيث نجد أن التغير سالب (35848564.28-) معنى ذلك أن هنالك عجز في الخزينة من السنة Nإلى السنة N-1.

عرض تحليل النسب المالية لمؤسسة:

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية وطريقة تسيير الأصول مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على الموارد الذاتية أم على القروض...، وعموما تصنف هذه النسب إلى:

1- **نسب السيولة:**

$$\textbf{نسبة السيولة العامة (العادية)} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\textbf{نسبة السيولة العامة (العادية)} = \frac{79303612.06}{7240517.52} = \boxed{10.95}$$

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة (العامة)} = \frac{\text{أصول متداولة - المخزونات}}{\text{الديون قصيرة}}$$

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة (العامة)} = \frac{79303612.06 - 0}{7240517.52} = \boxed{10.95}$$

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{خصوم متداولة}}$$

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{79303612.06}{17141040.32} = \boxed{4.62}$$

2- نسب النشاط:

معدل دوران الإجمالي الأصول= رقم الأعمال / إجمالي الأصول

معدل دوران الإجمالي الأصول = 41103869.02 / 200802903.62 = **0.20**

معدل دوران أصول غير جارية= رقم الأعمال / أصول غير جارية

معدل دوران أصول غير جارية= 41103869.02 / 121499291.36 = **0.33**

معدل دوران أصول جارية = رقم الأعمال / أصول جارية

معدل دوران أصول جارية = 41103869.02 / 79303612.06 = **0.51**

3- نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائم = الأصول الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الدائم = 136525583.1 / 74363011.36 = **1.83**

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

60600528.85

نسبة التمويل الخاص = ——————— = **0.81**

74363011.36

4- نسب المردودية (الربحية):

النتيجة الصافية

نسبة المردودية الاقتصادية = ———————

إجمالي الأصول

3108369.71

نسبة المردودية الاقتصادية = ——————— = **0.02**

153666623.42

النتيجة الصافية

نسبة المردودية المالية = ———————

إجمالي الأصول

3108369.71

نسبة المردودية المالية = ——————— = **0.02**

136525583.1

5- نسب المديونية:

الأموال الخاصة

نسبة الاستقلالية المالية = ———————

مجموع الخصوم

3108369.71

نسبة الاستقلالية المالية = ——————— = **0.88**

153666623.42

التعليـــــــــق:

1-نلاحظ بأن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد، هذا يعني أن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة، كما أن نسبة السيولة المرتفعة أكبر من الواحد وبالتالي

فإن المخزون غير ممول من طريق الديون قصيرة الأجل، أما نسبة السيولة السريعة فالملاحظ أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها.
2-نلاحظ بأن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد معنى ذلك أن جزء من الأصول الثابتة غير ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، في حين أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد أي أن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، الأمر الذي يتطلب ضرورة الحصول على قروض إضافية.
3-بالنسبة للمردودية الاقتصادية فهي نسبة ضعيفة معنى ذلك ضعف فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة (ضعف مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي) ، أيضا فإن المردودية المالية ضعيفة وبالتالي فإن المؤسسة ستواجه صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة.
4-نلاحظ على نسبة الاستقلالية المالية بأنها مرضية، أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة من مجموع الموارد، وعليه فإن هذه المؤسسة في وضعية حرجة

جدول رقم (III -4): حساب النتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة السنة المالية 2018

التعيين	ملاحظة	المالية N	المالية (N-1)
رقم الأعمال تنوع المدخرات والمنتوجات المنتهية وفي طور الإنجاز الإنتاج الرسملة دعم الاستغلال		41 103 869,02 20 787 821,62	36 259 974,85 20 679 031,43
10. إنتاج المالية		**61 891 690,64**	**57 209 006,28**
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية واستهلاكيات أخرى		-3 384 230,67 -11 922 008,20	-2 932 018,67 -7 197 028,32
11. استهلاك المالية		**-15 306 238,87**	**-10 129 046,99**
12. القيمة المضافة للاستغلال (3-1)		**46 585 451,77**	**47 079 959,28**
كلفة الموظفين الضرائب والرسوم وكل المصاريف المرتبطة بها		-54 417 078,87 -844 076,95	-46 895 403,**78** -753 599,42
13. الفائض الخام للاستغلال		**-8 675 704,05**	**-569 043,91**
منتوجات أخرى عملية أعباء أخرى عملية		13 958 141,60	2 499 973,42

المبلغ المخصص للاستهلاك والتوفير استرجاع خسائر القيم والتوفير		-1 437 832,27 - 10 471 293,51 2 728 955,91	- 1 499 832,21 - 9 847 128,34 5 901 072,45
14. النتائج العملية		**-3 897 732,32**	**- 3 514 958,59**
المنتوجات المالية الأعباء المالية			3 434,38
15. النتائج المالية			3 434,38
16. النتائج العادية قبل الضرائب (5+6)		**-3 897 732,32**	**- 3 511 524,21**
الضرائب المفروضة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التنوع) على النتائج العادية مجموع منتوجات النشاط العادي مجموع أعباء النشاطات العادية		789 372,61 78 578 788,15 - 81 687 147,86	724 600,23 65 613 486,53 - 68 400 410,51
17. النتيجة الصافية للنشاطات العادية		**-3 108 359,71**	**- 2 786 923,98**
العناصر الاستثنائية (المنتوج) (يرجى التحديد)			
العناصر الاستثنائية (التكاليف) (يرجى التحديد)			
18. العناصر الاستثنائية			
10. النتيجة الصافية للمالية		**-3 108 359,71**	**- 2 786 923,98**

مصدر: من مصلحة التربص

عرض جدول حسابات النتائج:

1-**حساب النتائج**: هو كشف إجمالي للأعباء والمنتجات التي أنجزها الكيان أثناء مدة معينة

وعلى سبيل الاختلاف تبرر النتيجة الصافية لهذه المدة.

2-مختلف النتائج المكونة للنتيجة الصافية:

- **القيمة المضافة للاستغلال** = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية.

- **إجمالي فائض الاستغلال** = القيمة المضافة للاستغلال – (كلفة الموظفين + ضرائب ورسوم).
- **النتيجة العملياتية** = إجمالي فائض الاستغلال + منتوجات أخرى عملية – أعباء عملية – المبلغ المخصص للاستهلاك والتوفير + استرجاع خسائر القيمة والتوفير.
- **النتيجة المالية** = المنتوجات المالية – الأعباء المالية.
- **النتيجة العادية قبل الضرائب** = النتيجة العملياتية – النتيجة المالية.
- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** = النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب عن النتائج العادية.
- النتيجة غبر العادية = المنتوجات غير العادية – الأعباء غير العادية.
- **النتيجة الصافية للسنة المالية** = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

كيفية حساب جدول حسابات النتائج:

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + دعم الاستغلال.

= 20 787 821,62 + 41 103 869,02
61 891 690,64

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى.

- = (-11 922 008,20) + (-3 384 230,67)
15 306 238,87

القيمة المضافة = إنتاج المالية – استهلاك المالية

= (-15 306 238,87) – 61 891 690,64
46 585 451,77

الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – كلفة الموظفين + الضرائب والرسوم.

= (-844 076,95) + (-54 417 078,87) – 46 585 451,77
-8 675 704,05

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + منتوجات أخرى عملية – أعباء عملية – المبلغ المخصص للاستهلاك والتوفير + استرجاع خسائر القيمة والتوفير.

-)-(-1 437 832,27)-13 958 141,60+(-8 675 704,05) **-3 897 732,32** =2 728 955,9+(10 471 293,51)

النتيجة المالية = المنتوجات المالية – الأعباء المالية.

0 = 0 – 0

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية – النتيجة المالية.

- = 0 – (-3 897 732,32) **3 897 732,32**

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب عن النتائج العادية.

- = (-7000092.03) - (-3 897 732,32) **3 108 359,71**

النتيجة غبر العادية = المنتوجات غير العادية – الأعباء غير العادية.

= 0 – 0 0

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

- = 0 + (-3 108 359,71) **3 108 359,71**

التعليـــــــــق:

من خلال الجدول السابق (جدول حساب النتائج المؤسسة لسنة 2018) نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية (-3 108 359,71) سالبة، معناه أن المؤسسة في وضعية مالية حرجة، وأيضا مردوديتها المالية ضعيفة وبالتالي فإن المؤسسة ستواجه صعوبة في اتخاذ قرارات التسيير المناسبة.

جدول رقم (III -5): جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2018

	رأسمال الشركة	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر رقم 2				
التغيير في طريقة المحاسبة تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية	-70000000.00			0.00
الرصيد في 31 ديسمبر N-1	**-70000000.00**			**-6291111.44**
التغيير في طريقة المحاسبة تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية				-3108359.71
الرصيد في 31 ديسمبر N	**-70000000.00**			**-9399471.15**

مصدر: من مصلحة التربص

جدول رقم (III -6): جدول سيولة الخزينة لسنة 2018

	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
تحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	46678808.38	44872260.39
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	82794048.18-	74384304.18-
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-	3434.38
الضرائب عن النتائج المدفوعة	65185.70-	
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	459636.36	2310908.64
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة عملياتية (1)	35720789.67-	27179700.77-
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		30570705.76
التحصيلات الأخرى		4307030.91-
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (2)		26263674.85
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	90154.51-	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (3)	**90154.51-**	
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		
تغير أموال الخزينة في الفترة (3+2+1)	35810944.18-	934025.92-
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	95147018.39	96081044.31
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية	59298454.21	95147018.39
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة		

المطلب الثاني: الرقابة على القوائم المالية (مجلس الإدارة ومحافظ الحسابات)

تعتبر الرقابة على القوائم المالية من أهم العمليات المالية والتي تهدف إلى التأكد من صحة

تسجيلها من ناحية والتأكد من سلامة إدارة الأصول المنشأة من ناحية أخرى، التي يقوم بها مجلس الإدارة ومحافظ الحسابات.

أولا: مجلس الإدارة

يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أعضاء

ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً وفقاً لما يحدده نظام الشركة، ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراح السري وفقاً لأحكام هذا القانون على أن يكون ثلث أعضاء المجلس أعضاء مستقلين عضوين بحد أدنى ويقوم بمهام ومسؤوليات إدارة أعمالها لمدة لا تزيد عن أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.

يكون لكل شركة مساهمة عامة مجلس رقابة مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم

الهيئة العامة العادية من المساهمين من بينهم سنوياً لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط على أن يكون من بينهم أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية ولا يجوز أن يكون أعضاء مجلس الرقابة من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين، ويجوز للهيئة العامة إقالة أعضاء مجلس الرقابة الذين عينهم ويجوز للهيئة العامة تعيين عضو من خارج الشركة في حالة عدم توفر الخبير.

من أهم الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة بالإضافة لما ورد بأحكام القانون والنظام

الأساسي للشركة ما يلي:

أ. اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها

ومن ذلك:

1- وضع الاستراتيجية الشاملة والخطط المعلنة الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر

ومراجعتها.

2- تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة وأهدافها المالية وإقرار الميزانية السنوية.
3- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية، وتملك الأصول والتصرف بها.
4- وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل بالشركة.
5- المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية والوظيفية واعتمادها.

ب. وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك:

1- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المختلفة لكل

من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

2- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية بما في ذلك الأنظمة ذات
الصلة بإعداد التقارير المالية.

3- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية على أعلى المستويات.

4- المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.

ج. وضع نظام حوكمة للشركات والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فعاليته وتعديله
عند الحاجة.

د. وضع سياسات وإجراءات واضحة ومحددة لاختيار المصالح من أجل حمايتهم وحفظ
حقوقهم على وجه الخصوص يجب أن تغطي هذه السياسة التالية:

هـ. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ
حقوقهم على وجه الخصوص يجب أن تغطى هذه السياسة التالي:

1- آليات تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة
وتحميها العقود

2- آليات لتسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح.

3- قواعد للسلوك المهني للمدراء والعاملين في الشركة تتوافق مع المعايير الأخلاقية
السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح.

4- وضع آليات لمراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها.

لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها:

أ. ينبغي تشكيل عدد مناسب من اللجان حسب حاجة الشركة وظروفها لكي يتمكن
مجلس الإدارة من تأدية مهماته بشكل فعال.

ب. يجب أن يكون تشكيل اللجان وفقاً لإجراءات عامة يضعها المجلس تتضمن تحديد
مهمة اللجنة وقدرة عملها والصلاحيات الممنوحة خلال هذه المدة وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها. وعلى اللجنة أن تخطر مجلس الإدارة علماً بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو تتخذه من قرارات بشفافية مطلقة.

ج. يجب تعيين عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في اللجان المعنية

بالمهمات التي قد ينتج عنها حالات تعارض مصالح الشركة مثل التأكد من سلامة التقارير المالية وغير المالية ومراجعة صفقات الأطراف ذوي العلاقة، وتعيين المدراء التنفيذيين وتحديد المكافآت.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

أ. يشكل مجلس الإدارة لجنة تسمى الترشيحات والمكافآت.

ب. تصدر الهيئة العامة للشركة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة.

وتشمل مهمات لجنة الترشيحات والمكافآت ومسؤولياتها ما يلي:

1- التوصية بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة مع مراعاة الشروط المنصوص عليها

بأحكام القانون.

2- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة

وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة. [1]

3- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.

4- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح معالجتها بما يتفق مع

مصلحة الشركة.

5- التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.

6- وضع سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومجلس الرقابة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد المكافآت ولا تخالف أحكام القانون.

حقوق التصويت :

أ. يعد حق التصويت حقاً أساسياً للمساهم لا يمكن إلغاؤه بأي طريقة وعلى الشركة

تجنب وضع أي إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام حق التصويت.

ب. يجب إتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في

الهيئة العامة.

ج. للمساهم أن يوكل عنه كتابة مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور

اجتماع الهيئة العامة، وينبغي استخدام وسائط التقنية الحديثة للتوكيل.

د. يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن

غيرهم مثل صناديق الاستثمار، الضمان...إلخ الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح. .

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة لتعويض أعضاء مجلس الإدارة

تمثل أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. يتم تعيين

المبلغ من قبل المساهمين. وهي قابلة للخصم من ضريبة الشركة (IS) الخاصة بالشركة والتي تدفع لهم أجورهم إلى حد معين لكي تكون فعالة، يجب على مديري مجلس الإدارة استخدام أداة عمل معدلة

---

[1] http://www.amawi.info/?p=,9:12.48,27/05/2019.

للبقاء منظمين، وتخطيط الإجراءات، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب. استخدام منصة رقمية يحسن إدارة اللوحة. يمكن لجميع المديرين ومديري الشركة الوصول بسهولة إلى الملاحظات والتقويم وجهات الاتصال والمستندات التي يحتاجونها. وبالتالي فهي أداة تعاونية تسهل عملية صنع القرار، على سبيل المثال، خلال الاجتماعات.[1]

تقرير مجلس الإدارة:

يقوم مجلس إدارة الشركة بإصدار تقريراً يتضمن عرضاً لعمليات الشركة خلال السنة المالية

الأخيرة وجميع العوامل المؤثرة والتي يحتاجها المستثمر ليتمكن من تقييم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي، وعادة ما يتوافق هذا التقرير مع القوائم المالية السنوية للشركة وشركاتها التابعة وذلك حسب الأنظمة والقوانين الصادرة من هيئة السوق المالية، ويجب أن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على التالي:

- مدى التزام الشركة بلائحة حوكمة الشركات وأسباب عدم الالتزام.
- أسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضو اً في مجالس

إدارتها.

- تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه على النحو التالي: عضو مجلس إدارة تنفيذي.
  - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
  - عضو مجلس إدارة مستقل.
- وصف مختصر لاختصاصات ومهمات لجان مجلس الإدارة الرئيسية، مثل لجنة

المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها.

- تفصيل عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل من:
  - أعضاء مجلس الإدارة.
  - خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات من الشركة،

يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي، إن لم يكونا من ضمنهم. [2]

- العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية المفروضة على الشركة من قبل الهيئة أو أي

جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية أخرى.

- نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.
- وصف لأنواع النشاط الرئيسية للشركة ومجموعاتها، وفي حالة وصف نوعين أو أكثر

من النشاط فيجب إرفاق بيان بكل نشاط وتأثيره على حجم أعمال الشركة التجارية وإسهامه في النتائج.

---

[1] https://www.l-expert-comptable.com/a/532021-qu-est-ce-qu-un-conseil-d-administration.html,14.34.27/05/2019.

[2] http://www.caps-entreprise.com/2018/08/23/quel-est-le-role-dun-conseil-dadministration-au-sein-dune-entreprise,14.16,27/05/2019.

- وصف لخطط وقرارات الشركة المهمة بما في ذلك إعادة هيكلة الشركة أو توسعة

أعمالها أو وقف عملياتها والتوقعات المستقبلية لأعمال الشركة وأي مخاطر تواجهها.

- خلاصة على شكل جدول أو رسم بياني لأصول وخصوم الشركة ونتائج أعمالها

للسنوات المالية الخمس الأخيرة أو منذ التأسيس أيهما أقصر.

- إيضاح لأي فروقات جوهرية في النتائج التشغيلية عن نتائج السنة السابقة أو أي

توقعات معلنة من الشركة.

- تفاصيل عن الأسهم وأدوات الدين الصادرة لكل شركة تابعة.
- وصف لسياسة الشركة في توزيع الأرباح.
- بيان لأي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد مساهمي الشركة عن أي حقوق في

الأرباح.

- بيان بقيمة أي استثمارات أو احتياطيات أخرى تم إنشاؤها لمصلحة موظفي الشركة.
- بيان بقيمة المدفوعات النظامية المستحقة لسداد أي ضرائب أو رسوم أو أي مستحقات

أخرى مع وصف موجز لها وبيان أسبابها.

- إقرارات بما يلي:
  - أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
  - أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.
  - أنه لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.
  - وفي حالة تعذر إصدار ما سبق، يجب أن يحتوي التقرير على إقرار يوضح سبب ذلك.
- إذا كان تقرير المحاسب القانوني يتضمن تحفظات على القوائم المالية السنوية وطلبت

هيئة السوق المالية معلومات إضافية يجب أن يوضح تقرير مجلس الإدارة تلك المعلومات كما يجب تقديمها للهيئة.

- في حالة توصية مجلس الإدارة باستبدال المحاسب القانوني قبل انتهاء ثلاث سنوات مالية

متتالية يجب أن يحتوي التقرير على ذلك مع بيان أسباب التوصية بالاستبدال.

اختصاصات مجلس الرقابة:

أ. يتولى مجلس الرقابة المهام التالية:

- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي الإدارة المالية.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها.
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- دراسة خطة المراجعة مع المدقق الخارجي والإدلاء بملاحظاتها عليها.
- دراسة ملاحظة المدقق الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المدقق الخارجي والمستشار القانوني
- اعتماد قيام المدقق الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على تلك العمليات.
- دراسة ومناقشة خطة الرقابة الداخلية وكفاءتها وقدراتها.
- فحص دفاتر ووثائق الشركة.

ب. يقدم مجلس الرقابة إلى الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي تقريراً بملاحظاته

على الشركة وإدارتها.

ج. يجوز لمجلس الرقابة أن يقرر دعوة الهيئة العامة للاجتماع .

د. مدى مسؤولية أعضاء مجلس الرقابة: لا يكون أعضاء مجلس الرقابة مسؤولين عن

أعمال إدارة الشركة ومع ذلك يجوز الرجوع عليهم مدنياً إذا علموا بوقوع مخالفات إدارية أو قانونية أو مالية ولم يبلغوا بها مراقب عام الشركات والهيئة العامة في أول اجتماع لها، أو ارتكبوا أخطاء في تنفيذ المهام المنوطة بهم بموجب القانون أو نظام الشركة.

هـ. إجراءات انعقاد مجلس الرقابة: يسري في شأن انعقاد مجلس الرقابة وتدوين محاضر

جلساته القواعد والأحكام المتعلقة بمجلس الإدارة.

ثانيا: محافظ الحسابات

لقد تم تحديد مهام المدقق في القانون 10-01 المتضمن مهنة الخبير المحاسب ومحافظ

الحسابات والمحاسب المعتمد على النحو التالي:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات

التي تمت في السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي

يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من

مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.

- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة

لها أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو

اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

- تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة

للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.[1]

- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ

الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

- يترتب عن قيام مهمة مدقق الحسابات إعداد عدة تقارير.

المطلب الثالث: تقرير الشهادة والمصادقة على صحة القوائم المالية (التعليق والتوصية)

تهدف عملية المراجعة إعداد تقارير تتضمن رأي فني محايد بخصوص القوائم المالية ومدى

صحتها ومصداقيتها كما يحتوي هذا التقرير على النتائج والملحقات المسجلة بشأنها، فالتقرير يعتبر المنتج

النهائي لعملية المراجعة الذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة .ومن خلال هذا المنطلق تختلق أنواع التقارير الخارجية باختلاف الزاوية التي ينظر منها فنجد:

- **من حيث درجة الالتزام في إعدادها تنقسم إلى :**تقارير عامة، تقارير خاصة.
- **من حيث ما تحتويه من المعلومات تنقسم إلى :**تقارير مختصرة، تقارير قصيرة،

تقارير طويلة.

- **من حيث أنواع الرأي تنقسم إلى :**التقرير النظيف، التقرير المتحفظ، التقرير السالب، تقرير عدم إبداء الرأي.
- **حسب ناحية التوجيه تنقسم إلى :**تقارير موجهة إلى أصحاب المؤسسة، تقارير موجهة

إلى الجمعية العامة للمساهمين، تقارير موجهة لإدارة تكون مطلوبة ومكملة للتقرير القصير.

وسنرتكز في هذه الدراسة على أربعة أنواع من التقارير المتمثلة فيما يلي:

1-التقرير النظيف :يقوم مراجع الحسابات بإصدار رأيه بدون تحفظ حول القوائم المالية

التي راجعها إذا توفرت الشروط التالية:

- ✓ أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- ✓ عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في الميزانية أو جدول حسابات النتائج.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 10-01، العدد 42، المؤرخة في 2010/07/19، المادة 24،23، 25، ص:7.

- ✓ صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.
- ✓ حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرز على صدق تعبير القوائم المالية لناتج الأعمال والمركز المالي للمنشأة.

2-**التقرير التحفظي:** يقوم المراجع الخارجي بالإدلاء برأي متحفظ إذا صادف خلال عملية المراجعة

أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضه أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية المراجعة أو تعديل تطبيقه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3-**التقرير السالب:** يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع من أن القوائم لا تمثل الواقع الصحيح

للمؤسسة سواء من ناحية مركزها المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤذية لإصدار مثل الرأي من أدلة وبراهين.

4-**تقرير الامتناع عن إبداء الرأي:** يعني امتناع عن إبداء الرأي لأن مراجع الحسابات لا يستطيع

إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع المراجعة.

نستخلص مما سبق أن المراجعة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لأصحاب المؤسسة من أجل التأكد من صحة الحسابات ومطابقة ذلك مع واقع المشروع.

خاتمة الفصل:

تضمن الفصل التطبيقي على دراسة الحالة الخاصة بمؤسسة تسيير الموانئ وملاجئ الصيد البحري بمستغانم EGPP القيام بالرقابة المالية وتطبيقها على المؤسسة التي محل الدراسة، مع محاولة تطبيق الجانب النظري الذي تم دراسته والتطرق إليه في الفصول.

لذلك كانت الدراسة التطبيقية حول تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة إضافة إلى مراجعة القوائم المالية والتقارير المالية الخاصة بالمؤسسة لسنة 2018، وتم ذلك بالتأكد والتحقق من القيم والمبالغ المسجلة بالقوائم المالية أنها تعبر بصدق عن شرعية التسجيلات المحاسبية أنها محل ثقة تامة لما هو مسجل عليها من قيم مالية مختلفة، وكذلك التأكد من التسجيل المحاسبي ومدى تطابقه مع القوانين والمعايير الدولية والمتعارف عليها والمعمول بها في الجزائر، لنصل في الأخير إلى أن القوائم التقرير المالي التي تمت تخص المؤسسة محل الدراسة أنها تتميز بالمصداقية التامة وهذا بعد تطبيقها للمعايير الدولية والقوانين المحاسبية المعمول بها، إضافة إلى توفر الخصائص النوعية للقوام المالية.

خـــــــــــــاتـــــــــــــة

عـــــــامـــــــة

في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بالرقابة المالية وتحديد النقاط التي
ترتكز عليها لتحسين جودة القوائم المالية والتي بإمكانها احداث أثر فعال في المؤسسة، وكمحاولة منا لدراسة هذا المجال وهذا بالتعرف على الإطار العام لأساسيات القوائم المالية وتبيين مختلف النقاط والعناصر التي يعتمد عليها نظام الرقابة المالية وكذا كيفية فاعلية هذا النظام وأثره على أداء المؤسسة.

وتظهر أهمية الرقابة المالية في المؤسسة لما لها من تأثير مباشر على السير الحسن للأنظمة المتعلقة بالقوائم، وأداة في يد الإدارة العليا للمؤسسة، حيث تعمل على مد الإدارة بالمعلومات عن طريق التقارير قصد الوقوف على الصعوبات والمشاكل وكذا تحديد الانحرافات والأخطاء، وبالتالي الوصول إلى النقاط التي يمكن خلالها تحسين من جودة القوائم المالية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع والدراسة الميدانية للمؤسسة الميناء "EGPP" نستنتج ما يلي:

الفرضية الأولى المتمثلة في:" تهدف الرقابة المالية إلى التحقق من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة
المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة للقرار المالي"، فقد تحقق هذه الفرضية وذلك باعتبار الرقابة أحد أركان البنيان المالي للمؤسسات فهي من خلال ما تقدمه من تقارير مالية مدققة يتم فحصها ومراجعتها من قبل مدقق مستقل تؤدي وبدون شك دورا هاما كأداة لتفعيل آليتها لتظفي في الأخير مزيدا من الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المالية داخل المؤسسة.

الفرضية الثانية المتمثلة في:" أن كلما كانت الأساليب والوسائل التي تعتمد عليها العملية
الرقابية متطورة أدى ذلك إلى تقييم ناجح لأداء المؤسسة الاقتصادية"، فإن العملية الرقابية تعتمد على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية أكثر من الوسائل الأخرى المتمثلة في الإشراف والمتابعة والمراجعة وهذا يؤثر على مردود وأداء العمال والموظفين داخل المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة تتمثل في:" كلما كان النظام الرقابي في المؤسسة الاقتصادية واضح ودقيق
ساهم ذلك في نجاح العملية الرقابية"، لهذا فإن العملية الرقابية لا يمكن لها أن تحقق نتائج حسنة في تقييم القوائم المالية إلا إذا اعتمدت على نظام رقابي يعتمد على إطار قانوني واضح ودقيق، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من الرقابة المالية والقوائم المالية، وكذا محاولة
تبيان دور الرقابة في تحسين أداء المؤسسة، ثم بعد قيامنا بالدراسة الميدانية تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ✓ إن من أهم العوامل التي تساعد على قيادة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها هو الاستعمال
الجيد لتقنيات الرقابة التي تسمح بتزويد المعلومات الضرورية للتحكم في سير المؤسسة.
- ✓ ترتكز الرقابة المالية في المؤسسة على الرقابة البعدية وذلك للوقوف والحكم على الأداء
المحقق (النتائج).
- ✓ تسمح الرقابة المالية باكتشاف الأخطاء والانحرافات وتحديد أسبابها وأخذ إجراءات
التحسين.
- ✓ تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في
نهاية فترة من الزمن،
- ✓ وتهدف إلى التحقق من بلوغ أهدافها المخططة والمحددة مسبقا من جهة وقياس كفاءة
الوحدة في استخدام الموارد المالية المتاحة من جهة أخرى.
- ✓ تعتمد المؤسسة في عملية التقييم لأدائها المالي على معايير تاريخية أي الاعتماد على أداء
المؤسسة للسنوات السابقة، فهي تعطي الاتجاه العام والكشف عن مواضع القوة والضعف وذلك لتحسين كفاءة الإدارة المالية.
- ✓ يتحقق الأداء بالمؤسسة ببلوغ الأهداف بأقل التكاليف وهذا يعني أن الأداء بالنسبة للمؤسسة هو التوفيق بين الكفاءة والفعالية.

رابعا: آفاق البحث في الموضوع

- ✓ مساهمة الرقابة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ دور المدقق واستقلاليته ومدى استفادة المؤسسة من التدقيق.
- ✓ أثر التدقيق على تفعيل نظام الرقابة المالية في المؤسسة.

قائمة المراجع:

الكتب:

- إبراهيم عبد العزيز شيخا، الإدارة العامة العملية الإدارية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مصر، بدون سنة النشر.
- أبو فتح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.أحمد حافظ نجم، مبادئ الإدارة العامة، دار الفكر العربي، مصر،2008.
- إيهاب صبيح محمود رزق، الإدارة الأسس والوظائف، دار الكتب العملية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، مصر، 2001.
- خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة، دار المسيرة للنشر والطباعة، الأردن، 2000.
- زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر، عمان، الجزء 7، 2010.
- سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة مدخل معاصر، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- الصباح عبد الرحمن، مبادئ الرقابة الإدارية المعايير والتقييم والتصحيح، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية مصر،2006 .
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها حالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01-31 الجزء الأول، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- عبد الباري درة، محفوظ جودة، أساسيات في علم الإدارة الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011.
- عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- عبد السلام أبو القحف، أساسيات التنظيم الإدارة، دار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002. عقل محمد مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

– علي شريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر،2003.
– عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، مطبعة الانتصار لطباعة
الأفست، الإسكندرية، مصر، 2004.
– كيسو وجبري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ،
السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2008.
– لطفي فاروقي ولاقي، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات
شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي 2015.
– محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والمحمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة
والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن،2009.
– محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، اسكندرية،2007.
– Achim، A. M.، & Chiş، A. O .Financial Accounting Quality and Its Defining Characteristics. SEA
Practical Application of Science, 2014.
– Ahmed BELKAOUI، International accounting: Issues and Solutions، Quorum Books, 1985.
– Denis CORNIER ET autre، Le reporting de gouvernance، les attributs du conseil et la qualité des
Résultats comptables: incidence sur les marchés boursiers، association francophone de comptabilité, 2010/2، Tome،16 France, 2010.
– Heidi VANDER BAUWHEDE, What Factors Influence Financial Statement Quality? A Framework
And Some Empirical Evidence, Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe Palermo, Italy, 20-23 May 2001.

الرسائل الجامعية:

– بلوم السعيد، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر،2008.
– حسام درعزيني، الرقابة المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد،
جامعة دمشق، سوريا.

– زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة
ماجيستر، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
– سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير
المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تبسة،2000.
– شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة
ماجستير، جامعة باتنة، سنة 2009.
– صالح هاشم صادق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المدخل في التخطيط والرقابة، الجامعة المفتوحة،
ليبيا، سنة1998.
– طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الدار الجامعة، مصر، 2005.
– علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مذكرة لنيل
شهادة الماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.
– عماري لإلهام، تفعيل الرقابة المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة
بويرة، سنة2015.
– كفاح كاظم جاسم، دور اجهزة الرقابة المالية ومسؤولياتها في كشف الاحتيال في الكشوفات المالية، مذكرة
ماجستير، جامعة القادسية، سنة2013 .
– محمد فريد الصحف، مبادئ الإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسكندرية، مصر،2002.
– منال طلعت محمود، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، أساسيات في علم الإدارة، المعهد العالي الاجتماعي،
الإسكندرية، مصر، 2003.

المجلات:

– ابو بكر، عوض الله جعفر الحسين، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم

والتفافة، العدد 12 الجزء 2، 2012.
- حمادة، رشا، "قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،
العدد 10، 2014.
- الحيالي، صدام محمد، وسطم، صالح حسين، والكسب، علي إبراهيم، أثر التجارة الالكترونية على جودة
المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2 الجزء 3، 2006.
- عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي رقم 01، عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية
العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 01 جوان2007 .
- فيصل فخري مراد، الرقابة المالية نحو أسلوب متطور، مجلة العلوم الإدارية، العدد 1، جويلية 1978.
- نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة
السورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006.
- Biddle، G. C.، Hilary، G.، & Verdi، R. S. How do ’es Financial reporting Quality relate to
Inversement efficiency? Journal of Accounting and economics, 48(2), 2009.
- Susan R COCKRELL، Financial Statement Quality : A comparison of Small and large Cities ،
Journal of interdisciplinary Business studies، Austin peay State University, 2010.
- Tasios، S.، & Bekiaris، M, Auditoires perceptions of Financial reporting Quality : the case of Greece. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2(1) ,2012.

المواقع الإلكترونية:

- محمود حسين عيسى، مشكلات التي تواجه عملية الاتخاذ القرارات ومساهمات في الحل، شبكة الألوكة،
عن موقع: www.alukah.net/culture/0/3646، تاريخ الاطلاع: 09 أفريل2019.
- منتديات ستار تايمز، شروط نجاح الرقابة بواسطة الميزانيات التقديرية، على الموقع: www.star times.com/ ?t=16392300، تاريخ الاطلاع: 20-05-2019.

– مهدي الحاوري، الرقابة المالية، عن الموقع: https: www.Face book.com / 472615599/...، تاريخ الاطلاع: 09 أفريل2019.
– http://www.amawi.info/?p=,9:12.48,27/05/2019.
– https://www.l-expert-comptable.com/a/532021-qu-est-ce-qu-un-conseil d'administration .html,14.34.27/05/2019.
– http://www.caps-entreprise.com/2018/08/23/quel-est-le-role-dun-conseil-dadministration-au-sein-dune-entreprise,14.16,27/05/2019.

المداخلات العلمية:

– جربوع، يوسف محمود، محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي، دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين الفلسطينية في فلسطين، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول لكمية التجارة بالجامعة الاسلامية.

النصوص القانونية والتنظيمية:

– إصدارات لجنة المعايير المحاسبية، معايير المحاسبة الدولية، فقرة57 من معيار 1، 2008.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول عام 1430ه الموافق ل 25 مارس 2009.
– Bernard raffournier, les normes comptables internationales, economica, paris, 1996.
– Carole BEAU et Benoit PIGE، La normalisation de l'information comptable dans le Processus de gouvernance، association francophone de comptabilité, Tome1/3، ، France2007.
– Irina Dounia PASCAN، measuring the effects of IFRS adoption on accounting quality: A Review ،Procedia economics and finance 32(2015) 580-587، ELSEVIER, 2015.

الملخص:

إن الرقابة المالية الفعالة تساهم في الحصول على قوائم مالية ذات جودة، فهي عملية لتقييم الأداء وتقدير الإنجاز ودعم لإدارة المؤسسة في نشاطها اليومي وللحفاظ على موثوقية التقارير المالية والإدارية، كما أنها مفيدة لمستخدميها وتساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وتستفيد المؤسسة من إرشادات المراجع لتقوية نظامها الرقابي وتعزيز ثقة قوائمها المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار الدور الذي تلعبه الرقابة المالية في إدارة مؤسسة تسيير موانئ ولاجئ الصيد البحري في كشف الأخطاء والغش والانحرافات المتواجدة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: